

تأليف

الأستاذ الدكتور محمّد بن محمّد أبو شهبة

الأستاذ بكليّة أصول الدّين - جامعة الأزهر



الناشر

مركز كتب الشرق الأوسط

٤٥ شارع قصر النيل

ت ٧٦٩٨٣

مطابع دار الكتاب العربي بمصر (محمد حلمى المنياوى)

عن ابن عباس قال

سمعت على بن أبى طالب — رضى الله عنه — يقول :

« خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم ارحم خلفائى ، قلنا : يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يروون أحاديثى ويعلّمونها الناس » .

رواه الرامَهُرْمُزى فى « المحدث الفاصل »

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده سبحانه أبلغ حمد وأزكاه ، وأصلى وأسلم على نبينا محمد الذى اصطفاه ربه واجتباه ، وجعل أمره من أمره ، ونهيه من نهيه ، فقال عز شأنه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا [1] » وقال : « من يطع الرسول فقد أطاع الله [2] » .

« أما بعد » فقد قال الله سبحانه : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُـزِّلَ إليهم [3] » وقال المعصوم صلى الله عليه وسلم : « نضَّـر الله أمرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فربَّ مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية « فربَّ حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » [4] .

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فى جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس ، وقد انقطع إلى هـذا العمل الجليل أئمة لا يشق لهم غبار فى فقه الأحاديث ونقدها ومعرفة صحيحها من معلولها ، وثابتها من زائفها — معرفة أوفت على الغاية ، وما زالوا يرحلون ويرتحلون ، ويحفظون ويكتبون ، ويتخيرون ويتحرون الصدق والحق ، ويصدفون عن الكذب والباطل حتى تركوا لنا فى باب الرواية موسوعات ضخمة وثروة طائلة فى هـذا العلم النبوى ، يجـد فيها المسلم والباحث عن الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا ، وفقه وتشريع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وتواريخ ، وحكمة واجتماع ، وبلاغة وفصاحة .

---

(١) الحشر ٧ (٢) النساء ٨٠

(٣) النحل ٤٤ (٤) رواه أصحاب السنن وغيرهم

وسنتناول فى هـذا الكتاب أشهر المحدثين الذين أسهموا فى هـذا التراث الخالد بتآليفهم القيمة ودواوينهم المشهورة ، ونقدها نقـدا علميا صحيحاً لا تحيف فيه عليها ولا هضما لمنزلتها وقيمتها

والله سبحانه — نسأل أن يسدد الخطى ، ويعصم القلم من الزلل ، والنفس من الهوى ؟

فى مساء الخميس { ١٩ من شعبان سنة ١٣٨١ هـ
٢٥ من يناير سنة ١٩٦٢ م }

وكتبه

أبو رضا

محمد محمد أبو شهبة

مقدّمة

يحسن بنا أن نقدم بين يدى بحثنا مقدمة لا غنى عنها نبين فيها ما هو الحديث ؟ وما هى السنة ؟ وفذلكة تاريخية نعرض فيها للأطوار التى مر بها علم الحديث ، رواية حتى صار علماً مكتملا له علماؤه وله كتبه المتكاثرة وله خصائصه ومميزاته فأقول وبالله التوفيق :

الحديث :

هو فى اللغة : ضد القديم ويطلق أيضاً على ما يتحدث به من قليل الكلام وكثيره ، قال تعالى : « فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين » وإطلاق الحديث على الكلام ؛ لأنه يحدث شيئا فشيئا .

وفى الاصطلاح : هو أقوال النبى صلى الله عليه وسلم ، وأفعاله ، وتقريراته ، وصفاته الخَلقيّة والخُلُقيّة .

ومعنى التقرير أن يفعل أحد فعلا أو يقول قولا أمام النبى صلى الله عليه وسلم ولا ينكره عليه أو لا يكون أمامه ، ولكن يبلغه فيسكت عليه ، فسكوته هذا تقرير له ، يكتسب به صفة الشرعية إذ حاشاه أن يقرّ أمراً غير مشروع .

أما صفاته الخَلقية فمثل ما ورد فى الأحاديث من كونه أبيض اللون مشرباً بحمرة ، ليس بالطويل البائن ، ولا بالقصير المتردد ، وإذا مشى فكأنما ينحط من صببَ [1] .

---

(١) مكان منحدر .

وأما صفاته الخُلُقِيَّة فمثل كونه صلى الله عليه وسلم أشجع الناس وأجود الناس وأشدهم تواضعاً ، وعطفاً على الفقراء والمساكين والأرامل واليتامى ويجالسهم ويحادثهم ، وكونه أحلم الناس وأعفاهم عند المقدرة إلى غير ذلك من محاسن الأخلاق ، والحديث بهذا المعنى لا يطلق إلا على المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم وإلى هذا ذهب بعض المحدثين وجروا عليه فى كتبهم .

ومن العلماء من يدخل فى تعريف الحديث أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، وهو اصطلاح لهم ، ولعله أولى بالقبول ، ويشهد له صنيع جمهور المحدثين ، فقد جمعوا فى كتبهم بين أقوال النبى وأفعاله وتقريراته وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم .

السنة :

وأما السنة فهى فى اللغة الطريقة ، قال فى المصباح المنير : « السنة الطريقة والسنة السيرة حميدة كانت أو ذميمة » لكنها عند الإطلاق تنصرف إلى الحميدة فإذا استعملت فى غيرها قيدت .

وفى اصطلاح المحدثين أقوال النبى وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية وزاد بعضهم « وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم » ويشهد لهؤلاء ما ورد فى الحديث الصحيح : «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » رواه أبو داود والترمذى وعلى هذا هى مرادفة للحديث فى اصطلاحيه السابقين .

ويرى بعض العلماء أن الحديث خاص بقوله وفعله والسنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والصفات والسكنات والحركات فى اليقظة أو فى المنام ، وعلى هذا فهى أعم من الحديث ، ولعل القول بالترادف أولى .

وأما عند الأصوليين فتطلق على أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته فهو مثل تعريف المحدثين الأول .

وأما عند الفقهاء فتطلق ويراد بها ما يقابل الواجب وعرفوها بأنها ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها وتطلق فى لسان الشرعيين على ما يقابل البدعة .

منزلة الأحاديث والسنن من الدين

مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين

الأول : القرآن الكريم وقد أنزله الله سبحانه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فى اثنتين وعشرين سنة ونصف تقريبا ، نزل به أمين الوحى جبريل عليه السلام بلفظه وأوحاه إلى النبى وحياً ظاهراً فى اليقظة لا فى المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبى صلى الله عليه وسلم إلى الأمة كما أنزل .

والقرآن كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبى فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ولا تغيير ولا تبديل ، وقد حمله عن النبى صلى الله عليه وسلم الجم الغفير من الصحابة ، وعن الصحابة حمله ألوف التابعين ، وعن التابعين حمله الألوف ممن بعدهم وهكذا فى كل طبقة حتى وصل إلينا كله ، كما أنزل الله على نبيه بالتواتر اللفظى المفيد للقطع واليقين .

الثانى : السنة النبوية ، فالقرآن هو الأصل الأول والسنة هى الأصل الثانى ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة : تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتَبْسط ما فيه من إيجاز ، قال تعالى : «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّلَ إليهم ولعلهم

يتفكرون[١] » وقال « وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله[٢] » الآية ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبين تارة بالقول وتارة بالفعل وتارة بهما وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الظلم فى قوله سبحانه « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون[٣] » بالشرك وفسر الحساب اليسير بالعرض فى قوله سبحانه : « فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ، وينقلب إلى أهله مسرورا[٤] » وأنه قال : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى وأنه قال فى حجة الوداع : « خذوا عنى مناسككم فلعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا » . رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن :

قال تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » ولكنه لم يبين عدد الصلوات ولا كيفيتها ولا أوقاتها فجاءت السنة فبينت كل ذلك ، وكذلك لم يبين متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ومقدار مايخرج فيها وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فبينت ذلك كله ، وكذلك قال تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءاً بما كسبا نكالا من الله ، والله عزيز حكيم »[٥] ولم يبين ماهى السرقة ؟ وما النصاب الذى يحد فيه السارق وما المراد بالأيدى ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فبينت السنة كل ذلك ، وقال تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون »[٦] ، ولم يبين مقدار الحد فجاءت السنة فبينته .

وقال تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله[٧] » الآية ولم يبين لمن هذا الحكم . فجاءت السنة فبينت أن هذا للزانى غير المحصن ، أما المحصن فحدّه الرجم .

---

(١) النحل ٤٤ (٢) الشورى ٥٢ ، ٥٣ (٣) الأنعام ٨٢
(٤) الانشقاق ٧ — ٩ (٥) المائدة ٣٨ (٦) المائدة ٩٠ (٧) النور آية ٢

وقال تعالى « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ..... »(١) الآية ولم يبين قصتهم وحالهم فجاءت السنة فبينت قصتهم غاية البيان إلى غير ذلك من المثل الكثيرة التى تفوق الحصر والتى لولا بيان السنة لها لاستعجم علينا القرآن وتعذر فهمه وتدبره .

وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يعلمون هذه الحقيقة روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحمق أتجد الظهر فى كتاب الله أربعاً لا يجهر فيها بالقراءة ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ونحو هذا ثم قال أتجده فى كتاب الله تعالى مفسراً ؟ إن كتاب الله أبهم هذا وإن السنة تفسر هذا .

وروى الأوزاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحى ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التى تفسر ذلك . وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى السنة وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

استقلال السنة بالتشريع :

وقد تستقل السنة بالتشريع فى بعض الأحيان وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة — عدا مانص عليه فى القرآن — وإلحاقاً لهن بالمحرمات من النسب ، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير وتحليل ميتة البحر ، والقضاء باليمين مع الشاهد إلى غير ذلك من الأحكام التى زادتها السنة عن الكتاب(٢) .

حجية السنة :

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل

---

(١) التوبة ١١٨

(٢) مقدمة تفسير القرطبي جـ ١ ص ٣٧ — ٣٩

البيان أو على سبيل الاستقلال . قال الإمام الشوكانى : « إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف فى ذلك إلا من لا حظ له فى الإسلام » (١) .

وصدق الشوكانى فإنه لم يخالف فى هذا إلا الخوارج والروافض فقد تمسكوا بظاهر القرآن وأهملوا السنن فضلوا وأضلوا وحادوا عن الصراط المستقيم .

وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة الثابتة بحجية كل ما ثبت عن الرسول قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر » (٢) .

قال ميمون بن مهران : الرد إلى الله هو الرجوع إلى كتابه ، والرد إلى الرسول هو الرجوع إليه فى حياته وإلى سنته بعد مماته .

وقال تعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله » (٣) وقال تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله » (٤) فقد جعل طاعة رسوله من طاعته سبحانه ، وحذر من مخالفته فقال : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » (٥) ، فلولا أن أمره حجة ولازم لما توعد على مخالفته بالنار ، وقال : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » (٦) . وقال : «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما » (٧) . وقال سبحانه : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » (٨) فقد جعل سبحانه أمر رسوله من أمره ونهيه من نهيه .

---

(١) إرشاد الفحول ص ٢٩ (٢) النساء ٥٩ (٣) آل عمران ٣١
(٤) النساء ٨٠ (٥) النور ٦٣ (٦) الأحزاب ٢١
(٧) النساء ٦٥ (٨) الحشر ٧

أما الأحاديث الثابتة الدالة على هذا فكثيرة منها ما رواه أبو داود في سننه عن المقدام بن معديكرب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان متكىء على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يُقْروه ، فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم[1] بمثل قراه » .

قال الإمام الخطابى : قوله : « أوتيت الكتاب ومثله معه يحتمل وجهين : أحدهما — أن معناه أنه أوتى من الوحى الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو — والثانى — أنه أوتى الكتاب وحياً يتلى ، وأوتى من البيان مثله ، أى أذن له أن يبين مافى الكتاب فيعم ويخص ويزيد عليه ويشرع ما فى الكتاب ، فيكون فى وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن . وقوله : « يوشك رجل شبعان ... » يحذر بهذا القول من مخالفة السنن التى سنها مما ليس له من القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض فإنهم تمثلوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التى قد ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا ، وأراد بقوله متكىء على أريكته أنه من أصحاب الترفه والدعة الذين لزموا البيوت ولم يطلبوا العلم من مظانه »[2] .

وقد دل الحديث على معجزة للنبى صلى الله عليه وسلم فقد ظهرت فئة فى القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث وغرضهم هدم نصف الدين أو إن شئت فقل : تقويض الدين كله ، لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك — ولا ريب إلى

---

(١) روى مشددا ومخففاً من المعاقبة أى يأخذ من أموالهم بقدر قراه وهو يدل على منزلة التكافل الاجتماعى فى الإسلام

(٢) تفسير القرطبي ص ٣٨ .

استعجام معظم القرآن على الأمة وعدم معرفة المراد منه ، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فقل : على الإسلام العفاء . وفى حديث العرباض بن سارية مرفوعاً : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ» رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

وروى الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنهما . أن النبى صلى الله عليه وسلم خطب فى حجة الوداع فقال : « إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم ولكن رضى أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أمركم ، فاحذروا ، إنى تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً ، كتاب الله وسنة نبيه » وروى مثله الإمام مالك فى الموطأ .

وهو صريح فى أن السنة كالكتاب يجب الرجوع إليها فى استنباط الأحكام .

وقد أجمع الصحابة — رضوان الله عليهم — على الاحتجاج بالسنن والأحاديث والعمل بها ولو لم يكن لها أصل على الخصوص فى القرآن . ولم نعلم أحداً خالف ذلك قط فكان الواحد منهم إذا عرض له أمر طلب حكمه فى كتاب الله ، فإن لم يجده طلبه فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لم يجده اجتهد فى حدود القرآن والسنة وأصولهما وقد وضع لهم النبى صلى الله عليه وسلم هذا الأساس القويم بإقراره لمعاذ حين بعثه إلى اليمن فقد قال له : « بم تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال : بكتاب الله قال فإن لم تجد . قال : بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فإن لم تجد قال : اجتهد رأيي ولا آلو فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صدره . وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله » .

وقد فهم الصحابة وجوب الرجوع إلى السنة والاحتجاج بها من الآيات المتكاثرة التى ذكرت طرفاً منها آنفاً ولا سيما قوله تعالى « وما آتاكم

الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » روى البخارى فى صحيحه عن عبدالله ابن مسعود قال «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات[١] للحسن المغيرات خلق الله ، فقالت أم يعقوب : ما هذا ؟ قال عبد الله : ومالى لا ألعن من لعن رسول الله وفى كتاب الله قالت : والله لقد قرأت مابين اللوحين فما وجدته فقال : والله لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه[٢] قال الله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ، وهذه الآية الكريمة تعتبر أصلا أصيلا لكل ما جاءت به السنة مما لم يرد له فى القرآن ذكر .

وعلى هذا الدرب والطريق الواضح سار من جاء بعد الصحابة من أئمة العلم والدين روى عن الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه كان جالساً فى المسجد الحرام يحدث الناس فقال : لا تسألونى عن شىء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله . فقال رجل : ما تقول فى المحرم إذا قتل الزنبور ؟ فقال لا شىء عليه فقال الرجل : أين هذا من كتاب الله ؟ فقال : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم ذكر إسناداً إلى سيدنا عمر أنه قال « للمحرم قتل الزنبور » .

وذكر ابن عبد البر فى كتاب العلم له عن عبد الرحمن بن يزيد : أنه رأى محرما عليه ثيابه فنهى المحرم ، فقال ائتنى بآية من كتاب الله تنزع ثيابى قال : فقرأ عليه « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع :

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه

---

(١) الواشمة التى تصنع الوشم ، والمستوشمة : طالبة ذلك ، المتنمصات المزيلات حواجبهن أو الآخذات منها بما يغير من خلقها والمتفلجات : محدثات الفلج وهى الفرجة بين الثنيتين الأماميتين (٢) زيادة الياء لغة .

وماخالف فاتركوه » فقد بين أئمة الحديث وصيارفته أنه موضوع وضعته الزنادقة كى يصلوا إلى غرضهم الدنىء ، وقد عارض هذا الحديث بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله نخالفه لأنا وجدنا فى كتاب الله « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ووجدنا فيه « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم » ووجدنا فيه « من يطع الرسول فقد أطاع الله[1] » .

وهكذا نرى أن القرآن نفسه يكذب هذا الحديث ويرده .

وقد حاول بعض المستشرقين وأتباعهم من أشباه العلماء وأبواق الاستعمار الذين صنعهم على يده ورباهم لهذا الغرض أن يحيوا ما اندرس من هذه الدعوة الخبيثة ولكن الله سبحانه قيض لهؤلاء فى الحديث — كما قيض لأسلافهم فى القديم — من وضع الحق فى نصابه ورد كيدهم فى نحرهم « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » .

عناية الصحابة بالأحاديث والسنن

ولمكانة السنة من الدين ، ومنزلتها من القرآن الكريم عُنِى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة وحرصوا عليها حرصهم على القرآن فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها وعرفوا مغازيها ومقاصدها بسليقتهم وفطرتهم العربية وبما كانوا يسمعونه من أقوال النبى ، وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأحواله ،وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التى قيلت فيها هذه الأحاديث : وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) إرشاد الفحول للشوكانى ص ٢٩

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحى والسنن من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتناوبون فى هذا السماع روى البخارى فى صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد[١] . وهى من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل يوماً وأنزل يوما ، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك ... »[٢] وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة ، فما شغلهم دينهم عن دنياهم ولا شغلتهم دنياهم عن دينهم . وإذا علمنا أن القرآن والسنة استفاضا ببيان فضل العلم والعلماء ، وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى للدين ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع إليه لذة وروحا ، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الإيمان[٣] وزاد التقوى وأنه سبيل إلى الجنة[٤] . إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع السنن والأحاديث ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلمات .

وكذا عنوا بتبليغ السنن والأحاديث لأنهم يعلمون أنها دين واجب البلاغ للناس عامة . وكثيراً ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يحضهم على الأداء لغيرهم بمثل قوله « نضر الله امرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » وفى رواية بلفظ « فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » رواه الشافعى والبيهقى

---

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى — كتاب العلم — باب التناوب فى العلم .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس الرسول : تعال نؤمن ساعة .

(٤) فى الحديث الصحيح « من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به إلى الجنة » رواه مسلم .

فى المدخل وفى خطبته المشهورة فى حجة الوداع قال : « ليبلغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخارى فى صحيحه .

وكان إذا قدم عليه وفد وعلمهم من القرآن والسنة أوصاهم بأن يحفظوه ويبلغوه . ففى صحيح البخارى أنه قال لوفد بن عبد القيس : « احفظوه وأخبروه من وراءكم » ، وفى حديث آخر قال : « ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم »(١) .

وكثيراً ما كان يقرع أسماعهم بقوله : « من كتم علما ألجم بلجام من نار يوم القيامة » فمن ثم كانوا جد حريصين على حفظ السنن والحفاظ عليها وتبليغها بلفظها أو بمعناها .

النهى عن كتابة الأحاديث :

ولم تكن الأحاديث مدونة فى عصر النبي صلى الله عليه وسلم — كما كان الشأن فى القرآن الكريم — لأمرين :

١ — الاعتماد على قوة حفظهم وسيلان أذهانهم وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ — لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث والإذن فى كتابة القرآن ، روى مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عنى شيئاً إلا القرآن ومن كتب شيئاً فليمحه » ولهذا الحديث كره بعض السلف كتابة الحديث والعلم والظاهر أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة الحديث كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم ، أو أن يكون شاغلا لهم عن القرآن ، ولا سيما والقوم كانوا أميين ، أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظه . أما من

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٢٨ ، ١٤٩ .

أمن عليه الالتباس بأن كان قارئاً كاتباً أو خيف عليه النسيان وعدم الضبط لما سمع فلا حرج عليه فى الكتابة ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة .

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « قلت يا رسول الله إنى أسمع منك الشيء فأكتبه ؟ قال: نعم ، قلت فى الغضب والرضا؟ قال نعم فإنى لا أقول فيهما إلا حقاً » . وروى البخارى عن أبى هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب » ، ومثل عبد الله بن عمرو ممن يؤمن عليه الالتباس ، وروى الترمذى عن أبى هريرة قال : « كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه فشكا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : استعن بيمينك وأومأ بيده إلى الخط » ، وروى البخارى ومسلم أن أبا شاه اليمنى التمس من النبى صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام الفتح ، فقال: « اكتبوا لأبى شاه » .

وروى البخارى فى صحيحه أن علياً رضى الله تعالى عنه سئل : هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن ؟ فقال : لا والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله عبداً فهماً فى كتابه وما فى هذه الصحيفة قلت وما فى الصحيفة ؟ قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر ، وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن ناسخة لأحاديث النهى وأن النهى كان فى مبدأ الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن بالأحاديث ، أو خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، ثم لما أمن ذلك نسخ النهى

بالإذن ، ولعل مما يؤيد القول بالنسخ أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ فأبو هريرة أسلم عام سبع وقصة أبى شاه كانت فى السنة الثامنة عام الفتح ومهما يكن من شىء فقد انقضى العهد النبوى والذين كتبوا الحديث من الصحابة عدد غير كثير .

كتابة الحديث بعد وفاة النبى :

وما إن توفى الرسول وجاور الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة وكذلك التابعون . روى عن سعيد بن جبير أنه كان يكون مع ابن عباس فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فإذا نزل نسخه ، وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : « كنا نكتب الحلال والحرام وكان ابن شهاب يكتب كل مايسمع ، فلما احتج إليه علمت أنه أعلم الناس » وعن هشام بن عروة أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد وكان يقول : لو أن عندى كتبى بأهلى ومالى. وقدهم الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يجمع الأحاديث ويقيدها بالكتابة واستشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشاروا عليه بكتابتها ، فطفق يستخير الله فى ذلك مدة ولكن الله لم يرد له . روى البيهقى فى المدخل عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه سلم فأشاروا عليه فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح وقد عزم الله له فقال : إنى كنت أردت أن أكتب السنن وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً .

تدوين الحديث

واستمر الأمر على ذلك البعض يكتب والبعض لا يكتب إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فرأى جمع السنن

وتدوينها خشية أن يضيع منها شيء أو يلتبس الحق بالباطل ، وكان ذلك على رأس المائة الأولى فكتب إلى بعض المبرزين من العلماء فى الأمصار وأمرهم بجمع الأحاديث وكتب إلى عماله فى الأمصار يأمرهم بذلك . روى مالك فى الموطأ — رواية محمد بن الحسن — أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبى بكر .

وعلق البخارى فى صحيحه فقال : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر ابن حزم [١] : «أن انظر ما كان عندك أى فى بلدك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء» وأخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : أنظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه .

وممن كتب إليه الخليفة العادل الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى المدنى أحد الأئمة الأعلام وعالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة ١٢٤ هـ

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، ومقبولها من مردودها ، ولم يعد من السلف من كان يتحرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف الذى كان بينهم أولا فى كتابة الحديث ، واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابته ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى عليه النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم [٢] . وبذلك أخذت الحركة العلمية

---

(١) نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه رؤية وهو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة ولاه قضاءها ولا يعرف له اسم سوى أبى بكر ، وقيل كنيته أبو عبد الملك ، توفى سنة ١٢٠ هـ

(٢) فتح البارى ج ١ ص ١٦٥

التدوينية فى الحديث فى الازدهار ، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق والتحرى والتثبت ، وجافوا المضاجع ، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الأشياخ ، والأخذ من الأفواه ، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطوال ، وقطعوا الفيافى والقفار ، وطوفوا فى البلدان والأقاليم وضربوا فى باب الارتحال فى سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعُسرِ وسائل السفر والارتحال مثلا عليا تجعلهم فى عداد العلماء الخالدين .

الرحلة فى سبيل العلم :

لعل مما يتميز به أئمة العلم فى الإسلام ولاسيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار ، وقد جروا فى ذلك على سنن الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والليالى حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة ، وقد ثبت فى صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس[1] فى حديث واحد والقصة كما أخرجها البخارى فى « الأدب المفرد » وأحمد وأبو يعلى فى مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلى فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله ابن أنيس فقلت للبواب : قل له : جابر على الباب ، فقال : ابن عبد الله ؟ قلت نعم ، فخرج فاعتنقنى ، فقلت حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه ، فقال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يحشر الله الناس يوم القيامة عراة » الحديث .

---

(١) بضم الهمزة مصغرا هو الجهنى حليف الأنصار .

وروى عن جابر أيضاً أنه قال : كان يبلغنى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث فى القصاص وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل فذكر نحو القصة الأولى وأخرج الطبرانى من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتانى جابر فقال لى : حديث بلغنى أنك ترويه فى الستر على المسلم فذكره ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بن عامر الجهنى بسبب حديث أيضاً رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود فى سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر فى حديث .

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث ، روى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : بلغنى حديث عند علىّ فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق[1] . وروى الإمام مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبى فى مسألة أفتى فيها : أعطيناكها بغير شىء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة . وقد روى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيدالله قال : إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار فى الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام مالى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

---

(١) فتح البارى ج ١ ص ١٤١ ، ١٤٢

ومن ارتحل فى سبيل العلم والرواية الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وغيرهم ، ومن المحدثين جمع غفير ويأتى فى الرعيل الأول منهم الأئمة البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والإقامة والاستقرار طيلة حياته ، وسنذكر طرفا من ارتحالهم حينما نعرض لتراجمهم إن شاء الله .

الأطوار التى مرَّ بها التدوين

قدمنا أن التدوين العام كان على رأس المائة الأولى من الهجرة ، وأنه قام بهذا العمل العظيم الذى حفظ السنة عن أن يتطرق إليها الضياع ، أو التزيد والاختلاق — الرعيل الأول من أمثال أبى بكر بن محمد ابن حزم وابن شهاب الزهرى .

شيوع التدوين فى الحديث :

ثم شاع التدوين فى الطبقة[١] التى تلى طبقة الزهرى وأبى بكر ابن حزم فألف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى سنة ١٥٠ ﻫ بمكة ، ومَعمر بن راشد باليمن المتوفى سنة ١٥٣ ﻫ وأبو عمرو عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعى (م ١٥٦) بالشام ، وسعيد بن أبى عروبة « م ١٥٦ » والربيع بن صُبيح «م ١٦٠» ، وحماد بن سلمة « م ١٧٦ » بالبصرة ، ومحمد ابن اسحق « م ١٥١ » ومالك بن أنس « م ١٧٩ » بالمدينة ، وأبو عبد الله سفيان الثورى « م ١٦١ » بالكوفة ، وعبد الله بن المبارك « م ١٨١ » بخراسان ، وهشيم بن بشير « م ١٨٨ » بواسط ، وجرير بن عبد الحميد « م ١٨٨ » بالرى والليث بن سعد « م ١٧٥ » بمصر ، وغير هؤلاء ، وكلهم من أهل القرن الثانى الهجرى ، وكان منهج المؤلفين فى هذا القرن جمع

الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، ويظهر ذلك بجلاء في موطأ الإمام مالك بن أنس رحمه الله .

ولم يصل إلينا من مؤلفات علماء هذا القرن إلا موطأ الإمام مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى، وعلى هذا فسنكتفي بالكلام على الموطأ فيما يأتي إن شاء الله .

طور آخر من أطوار التدوين :

ثم حدثت خطوة أخرى في تدوين الحديث وهي إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وكان ذلك على رأس المائتين وهؤلاء منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع أحاديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بوحدة الموضوع كمسند أحمد ، وعثمان بن أبي شيبة وإسحق بن راهويه وغيرهم[1]، ومنهم من ألف على الأبواب الفقهية وذلك كأصحاب الكتب وهؤلاء منهم من تقيد في جمعه الأحاديث بالصحيح كالإمامين الجليلين البخاري ومسلم ، ومنهم من لم يتقيد به كباقي أصحاب الكتب الستة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح : «... إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندا ، ثم اقتفى الأئمة من بعد ذلك أثرهم فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه

---

(١) كتب المسانيد ليست في منزلة الكتب الخمسة: الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وما جرى مجراها في الاحتجاج بها ، لأن عادة أصحاب الأسانيد أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به (انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤١)

على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبى شيبة وغيرهم من النبلاء ، ومنهم من صنف على الأبواب وعلى المسانيد معاً كأبى بكر بن أبى شيبة ، فلما رأى البخارى رضى الله تعالى عنه هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها ، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين ، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذى لا يرتاب فيه أمين ، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين فى الحديث والفقه اسحاق بن ابراهيم الحنظلى المعروف بابن راهويه . . . » .

وقد كان القرن الثالث الهجرى « ٢٠٠ — ٣٠٠ » العصر الذهبى فى تاريخ السنة وجمعها ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته ، وحذاق الناقدين وصيارفته ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النزر اليسير ، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمستنبطون ، والعلماء والمؤلفون ، ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون، والمتأدبون والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع .

وبانسلاخ هذا القرن كاد يتم جمع الأحاديث وتدوينها ، ويبتدىء عصر ترتيبها وتهـــذيبها واختصارها وتقريبها إلى طالبيها ، وتسهيلها على روّادها ،ولكى تكون على يقين من ذلك أذكر أشهر المؤلفات الحديثية فى هذا القرن .

« أشهر المؤلفات فى القرن الثالث »

أشهر الكتب الحديثية فى القرن الثالث هى : صحيح البخارى (م ٢٥٦) وصحيح مسلم (م ٢٦١) وسنن أبى داود (م ٢٧٥) ، وسنن الترمذى (م ٢٧٩) ، وسنن النسائى (م ٣٠٣) ، وسنن أبن ماجة (م ٢٧٣) ، ومسند الإمام أحمد (م ٢٤١) ، ومسند عبيد الله بن موسى (م ٢١٣) ،

ومسند اسحاق بن راهويه « م ٢٣٨ » ، ومسند عبد بن حميد (م ٢٤٩) ، ومسند الدارمى[١] « م ٢٥٥ » ، ومسند ابن أبى أسامة الحارث بن محمد التميمى «م ٢٨٢» ، ومسند ابن أبى عاصم أحمد بن عمرو الشيبانى «م٢٨٧» وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند ابن أبى عمرو محمد بن يحيي العدنى « م ٢٤٣ » ومسند الإمام على لأحمد بن شعيب النسائى « م ٣٠٣ » ، والمسند الكبير للبخارى ، ومسند مسَدَّدْ بن مُسَرْهد « م ٢٢٨ » ، ومسند أبى هريرة لإبراهيم بن العسكرى « م ٢٨٢ » ، ومصنف ابن أبى شيبة « م ٢٣٥ » وكتاب محمد بن نصر المروزى « م ٢٩٤ » ، ومصنف سعيد بن منصور «م ٢٢٧» ، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جرير الطبرى « م ٣١٠ » وهى من عجائب كتبه ابتدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة وأهل البيت والموالى وقطعة من مسند ابن عباس ، والمسند الكبير لبَقِيٍّ بن مَخْلد القرطبى « م ٢٧٦ » ه رتبه على أسماء الصحابة ،روى فيه عن ألف و ثلثمائة صحابى ونيف، ثم رتب حديث كل صحابى على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا فريدا فى بابه مع ثقة مؤلفه وضبطه وإتقانه وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة المسانيد والأبواب ، ومسند محمد بن مهدى «م٢٧٢» ، ومسند الحميدى « م ٢١٩ » ومسند ابراهيم بن معقل النسفى « م ٢٩٥ » ، ومسند ابراهيم بن يوسف الهنجانى « م ٣٠١ » ، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النسائى « م ٣٠٣ » والمسند الكبير للحسن بن سفيان « م ٣٠٤ » ، والمسند المعلل لأبى بكر البزار « م ٢٩٢ » ، ومسند ابن سنجر « م ٢٥٨ » ، ومسند على بن المدينى « م ٢٣٤ » ، والمسند الكبير ليعقوب بن أبى شيبة « م ٢٦٢ » ولم يؤلف

---

(١) ليس مسندا بالمعنى الا صطلاحى بل على معنى ذكر السند أو رفع الحديث كما نبه على ذلك العراقى فى تعليقه على مقدمة ابن الصلاح .

أحسن منه ولكنه لم يتم ، ومسند عثمان بن أبى شيبة « م ٢٣٩ » ومسند ابن أبى عزرة أحمد بن حازم (م٢٧٦) ، وبحسبنا هذا فى الدلالة على أن هذا القرن كان أزهى عصور الحديث . ومن أراد زيادة فليرجع إلى كتاب « كشف الظنون فى أسامى العلوم والفنون » (١)

كتب الحديث فى القرن الرابع (٣٠٠ — ٤٠٠) هـ

ذكرنا آنفا أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الثالث وأنه كان أسعد القرون بخدمة السنة وتمحيصها ونقد رواتها وبالأئمة الكبار الذين كان عليهم المعول فى جمع الأحاديث ، وإليهم المرجع فى النقد، وكل من أتى بعد علماء هذا القرن فهم عيال عليهم ـ إلا قليلا ـ يجمع ما جمعوا ويعتمد فى نقده على ما نقدوا ، وأغلب ما رواه أهل هذا القرن وما بعده قد سبقوا إليه غالبا وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفلت منها من الأحاديث إلا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولية الجمع دون الأخذ عن غيرها .

أشهر الكتب المؤلفة فيه

وأشهر الكتب فى هذا القرن المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير للإمام سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ رتب فى الكبير الصحابة على الحروف وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ورتب فى الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضا وقد رتب المعجم الكبير الإمام علاء الدين على بن بلسبان الفارسى المتوفى سنة ٧٢١ ترتيبا حسناً ، وسنن الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ وصحيح أبى حاتم محمد بن حبان البستى (م٣٥٤) وصحيح أبى عوانة يعقوب بن اسحق (م٣١٦) ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق الإمام الكبير (م ٣١١) وصحيح المنتقى

---

(١) مفتاح السنة ص ٣٣ ، ٣٤

لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادى (م ٣٥٣) والمنتقى لقاسم بن أصبغ محدث الأندلس (م ٣٤٠) ومصنف الطحاوى (م ٣٢١) ومسند ابن جميع محمد بن أحمد (م ٤٠٢) ومسند الخوارزمى (م ٤٢٥) ومسند أبى اسحاق ابن نصر المروزى (م ٣٨٥) ، وممن ألف فى هـذا القرن أيضا الحاكم أبو عبد الله (م ٤٠٥) وهو صاحب كتاب « المستدرك » .

التأليف بعد القرن الرابع

لقد كانت السمة المميزة لأهل القرن الثانى والثالث السبق إلى الجمع والابتكار فى التأليف والمنهج والاعتماد على أنفسهم فى النقد والتعديل والتجريح والتصحيح والتضعيف ، ثم جاء أهل القرن الرابع فقل فيهم الابتكار والاستقلال فى النقد واعتمد جلهم على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين .

أما بعد القرن الرابع فقد كانت طريقة مؤلفيها أنهم يهذبون كتب المتقدمين أو يرتبونها أو يجمعون ما تشتت منها فى كتب متفرقة فى كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام أو بالترغيب والترهيب ، أويختصرونها ، أو يبينون غريبها ، أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه والتفسير والوعظ ونحوها .

وجـــل من تكلم منهم فى الأسانيد كانوا عيالا على ما دوّنه أئمة الحديث فى القرون السابقة وهكذا كاد ينعدم الاستقلال والاجتهاد فى التصحيح والتضعيف كما كاد ينعدم الاجتهاد فى الفقه ، وركن الناس إلى التقليد .

ومما لا ينبغى أن يغيب عن الأذهان أننا حينما نحكم على قرن بحكم فإنما نريد الغالب والكثير لا النادر والقليل فلا يشكلن عليك أن فيمن كان قبل ذلك من هذب ورتب ، وأن فيمن وجد بعد هذا من اجتهد واستقل فى التصحيح والتضعيف ونقد الرجال .

أشهر الكتب المؤلفة فى هذا الدور « دور التهذيب »[(١)]

(أ) الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلاء — أهل العلم والدين — بين صحيحى البخارى ومسلم . ومن هؤلاء محمد بن عبد الله الجوزقى المتوفى عام ٣٨٨ ، واسماعيل ابن أحمد المعروف بابن الفرات (م ٤١٤) ، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى (م ٤٨٨) ، وحسين بن مسعود البغوى (م ٥١٦) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى (م ٥٨١) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة (م ٦٤٢) .

(ب) الجمع بين الكتب الستة : (الصحيحان — والسنن الأربعة)

والبعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين، وتابعه ابن الأثير قد جمع بينها الإمام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخراط (م ٥٨١) . وأبو الحسن رَزِين بن معاوية العبدرى السرقسطى (م ٥٣٥) لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه وترك بعضاً من أحاديثها — إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى الشافعى (م ٦٠٦) فهذب كتابه ورتب أبوابه وأضاف إليه ما أسقطه من الأصول وشرح غريبه و بين مشكل إعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى أو تابعى وسماه « جامع الأصول إلى أحاديث الرسول » فجاء كتاباً فذاً فى بابه لم ينسج على منواله[(٢)] .

وقد اختصره كثيرون منهم محمد المروزى (م ٦٨٢) وهبة الله بن عبد الرحيم الحموى (م ٧١٨) وعبد الرحمن بن على المشهور بابن الديبع

---

(١) اعتمدت فى هذا غالبا على كتاب مفتاح السنة للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولى — رحمه الله وأثابه —

(٢) طبع هذا الكتاب بمصر عام ١٣٦٨ هـ ١٩٤٨ م وهى أول طبعة له .

الشيبانى الزبيدى (م٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات ولأبى طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزبادى (م٨١٧) كتاب « تسهيل الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول » .

ومن جمع بينها أيضاً قطب الدين محمد بن علاء الدين المكى (م ٩٩٠) وكتابه مرتب مهذب .

(ح) « الجوامع العامة » وهى كثيرة منها :

١ — «جامع المسانيد والألقاب» لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى (م٥٩٧) جمع فيه بين الصحيحين ومسند أحمد وجامع الترمذى وقد رتبه أحمد بن عبد الله المكى (م ٩٦٤) .

٢ — ومصابيح السنة للإمام البغوى (م٥١٦) جمع فيه — ٤٤٨٤ — حديثاً من الصحاح والحسان ، ويعنى بالصحاح ما أخرجه الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود[1] والترمذى وأشباههما فى كتبهم ، وما كان فيها من ضعيف أو غريب بينه وتحاشى ماكان منكراً أو موضوعاً وقد شرحها العلماء شروحاً كثيرة ، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب ، وذكر الصحابى الذى روى الحديث والكتاب الذى أخرجه وزاد على كل باب من الصحاح والحسان فصلا ثالثاً ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه « مشكاة المصابيح » .

٣ — « جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن » للحافظ اسماعيل ابن عمر الدمشقى المعروف بابن كثير (م ٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير للطبرانى .

٤ — « ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد » للحافظ أبى الحسن على بن

---

(١) أنكر عليه ابن الصلاح والنورى وغيرهما هذا الصنيع لأن كتب السنن فيها الصحيح والحسن والضعيف بل والمنكر وهو وإن لم يذكر المنكر الا أنه مزج صحيح هذه السنن بحسنها من غير تمييز بينهما .

أبى بكر بن سليمان بن أبى بكر الشافعى الهيثمى (م٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبى يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبرانى الثلاثة .

٥ — « جمع الجوامع [١] » للحافظ عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (م ٩١١) جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها قال المناوى : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة بل والموضوعة .

وقد هذب ترتيبه علاء الدين على بن حسام الهندى المتوفى عام ٩٧٥ بمكة فى كتابه « كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال [٢] » ، وقد اختصر السيوطى كتابه فى « الجامع الصغير وزوائده [٣] » .

٦ — « اتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة » لأحمد بن أبى بكر البوصيرى (م ٨٤٠) أفرد فيه زوائد — مسانيد أبى داود [٤] الطيالسى ، والحميدى ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبى عمرو ، واسحاق بن راهويه ، وابن أبى شيبة ، وأحمد بن منيع ، وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبى أسامة ، وأبى يعلى الموصلى — أى ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب .

٧ — « بحر الأسانيد » للإمام الحافظ الحسن بن أحمد السمرقندى (م٤٩١) جمع فيه مائة ألف حديث رتبه وهذبه ويقال : إنه لم يقع فى الإسلام مثله .

(ى) كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهى كثيرة منها :

١ — « والسنن الكبرى » للإمام أحمد بن حسين البيهقى (م ٤٥٨) قال ابن الصلاح : ما تم كتاب فى السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقى ، وكأنه لم يترك فى سائر أقطار الأرض حديثاً إلا وقد وضعه فى كتابه [٥] وله أيضا « السنن الصغرى » قيل لم يؤلف فى الإسلام مثلهما .

---

(١) طبع جمع الجوامع مع مسند الامام أحمد بمصر (٢) طبع فى الهند
(٣) مطبوع بمصر (٤) هو غير أبى داود صاحب السنن (٥) طبع فى الهند

٢ — «عمدة الأحكام» للإمام الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى الدمشقى « م ٦٠٠ » جمع فيه أحاديث الأحكام التى اتفق عليها البخارى ومسلم وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد .

٣ — « منتقى الأخبار فى الأحكام » للحافظ مجد الدين أبى البركات عبد السلام بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية الحنبلى[1] (م٦٥٢) انتقاه من صحيحى البخارى ومسلم ، ومسند الإمام أحمد وجامع الترمذى وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه وهو كتاب حسن لولا إطلاقه فى كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف وأشد من هذا كون الحديث فى سنن الترمذى مبينا ضعفه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه ، وقد استكمل هذا النقص وزاد عليه العالم المجتهد محمد بن على الشوكانى (م ١٢٥٠) فى كتابه « نيل الأوطار » الذى شرح به المنتقى شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .

٤ — « الإلمام فى أحاديث الأحكام » للعلامة ابن دقيق العيد المتوفى عام (٧٠٢) وشرحه فى كتابه « الإمام » ولكنه لم يكمل الشرح ويقال : إنه لم يؤلف فى هذا النوع أعظم منه .

٥ — « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » للحافظ المحقق أحمد بن على ابن حجر العسقلانى المتوفى « ٨٥٢ » وقد شرحه كثيرون منهم محمد بن اسماعيل الصنعانى « م١١٨٢ » فى كتابه « سبل السلام » وهو شرح قيم وإن كان موجزاً .

ومنهم صديق حسن خان « ١٣٠٧ » الهندى فى كتابه « فتح العلام » ولم يزد عن سبل السلام إلا يسيرا وقد حذف منه بعض المذاهب المذكورة بالأصل كمذهب الهادوية .

---

(١) هو جد الإمام المشهور تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (م ٧٢٨) .

كتب ألفت فى موضوعات أخرى وهى كثيرة منها :

(١) الترغيب والترهيب، للإمام زكى الدين عبد العظيم بن عبدالقوى المنذرى (م ٦٥٦) ، وهو كتاب قيم يسعف الخطباء ورجال الوعظ والإرشاد ، جمعه من دواوين الحـــديث المشهورة مع التنصيص على درجة الأحاديث .

(٢) رياض الصالحين ، للإمام أبى زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووى (م٦٧٦) ، وهو كتاب قيم فى باب الأخلاق والمواعظ يذكر فى كل باب ما ورد فيه من الآيات القرآنية ثم يعقب ذلك بما ثبت من الأحاديث مع بيان درجتها وشرح غريبها وتوضيح مشكلها وهذان الكتابان كافيان لمن يريد أن يكون على علم بمتون الأحاديث من طلاب العلم ومن على شاكلتهم ممن لا يستطيعون الكشف عن الأحاديث فى كتبه الكبار .

مناهج المحدثين فى التأليف

رأيت — ولا سيما وأنى سأتعرض بالذكر لأشهر الكتب المؤلفة فى الحديث عند ذكر تراجم مشاهير المحدثين — أن أذكر نبذة عن مناهج المحدثين فى التأليف وبعضها قد أشرنا إليه فيما سبق وبعضها لم نشر إليه حتى يكون دارس الحديث على بينة من أمر هذه الكتب وما اصطلح عليه العلماء فيها ، ولهم فى ذلك طرائق عدة .

(١) التصنيف على الأبواب على غرار ما صنع الفقهاء فى كتب الفقه مع اختلاف يسير فى الترتيب وذكر الأبواب وهذه الطريقة أسبق الطرق ولعل أقدم كتاب يمثلها هو موطأ الإمام مالك والداعى لهـذه الطريقة أن تكون عونا للفقهاء وتسهيلا لهم فى الوقوف على الأحاديث التى هى موارد الاجتهاد والاستنباط وهذه الطريقة تعين الباحث ولا شك على

الوصول إلى الحديث بسهولة وأصحاب هذه الطريقة منهم من اقتصر على تخريج الصحيح كالشيخين البخارى ومسلم ومن سار على طريقتهما . ومنهم من لم يتقيد بالصحيح كأصحاب السنن الأربعة أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(٢) التصنيف على المسانيد وهو أن يجمع فى ترجمة كل صحابى ما روى عنه من حديثه من غير تقيد بوحدة الموضوع فحديث فى الصلاة بجانب حديث فى النكاح بجانب حديث فى البيوع وهكذا ، ولم يلتزم مصنفوها فيها الصحة بل يخرجون الصحيح والحسن والضعيف وأهل هذه الطريقة اختلفوا فى الترتيب .

(ا) فمنهم من يرتب الصحابة على حسب السبق فى الإسلام فقدم العشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ثم من أسلم يوم الفتح ثم أصاغر الصحابة سناً ثم النساء كما فعل الإمام أحمد — رحمه الله تعالى — فى مسنده .

(ب) ومنهم من يرتبهم على القبائل فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله فى النسب .

(حـ) ومنهم من رتبهم على حروف المعجم كالطبرانى فى المعجم الكبير وهذا أسهل تناولا .

(٣) وهناك طريقة ثالثة سلكها ابن حبان فى صحيحه فقد رتبه على الأوامر والنواهى والأخبار والإباحات وأفعال النبى صلى الله عليه وسلم ونوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع . وهى طريقة مشكلة معقدة لا يسهل الكشف بها على الحديث .

(٤) من أعلى المراتب فى تصنيف الحديث تصنيفه معللا بأن يجمع فى كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه فإن معرفة العلل أجل أنواع

الحديث وبها يظهر إرسال بعض ما عد متصلا أو وقف ما ظن مرفوعا وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبى حاتم ، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ الكبير يعقوب بن شيبة المتوفى (٢٦٢) فإنه ألف مسنداً معللا غير أنه لم يتم.

(٥) جمعه على حروف المعجم الألف ثم الباء وهكذا . وقد جرى على هذا أبو منصور الديلمى فى مسند الفردوس والسيوطى فى كتابه الجامع الصغير .

(٦) جمعه على الأطراف وذلك بأن يذكر طرفاً من الحديث يدل عليه ثم يجمع أسانيده إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة أو مع التقيد بها وذلك مثل ما فعل أبو العباس أحمد بن ثابت العراقى فى أطراف الكتب الخمسة ، والحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (م ٤٠٠) فى أطراف الصحيحين ، والحافظ ابن حجر فى كتابه «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» .

(٧) ومن الطرق أن يفردوا بالجمع والتأليف بعض الأبواب والشيوخ والتراجم والطرق . أما الأبواب فمثل : باب « رفع اليدين فى الصلاة » أفرده البخارى بالتصنيف ، وباب « القضـــاء بالشاهد واليمين » للدارقطنى .

وأما الشيوخ : فأن يجمع بعض المؤلفين حديث شيوخ مخصوصين كل واحد منهم على انفراد مثل جمع الأسماعيلى حديث الأعمش ، وجمع النسائى حديث الفضيل بن عياض .

وأما التراجم فقد جمعوا ما جاء بسند واحد من الحديث كمالك عن نافع عن ابن عمر وكسهيل عن أبيه عن أبى هريرة .

وأما الطرق فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث « من كذب على متعمداً ... » جمع طرقه الطبرانى ، وحديث « قبض العلم » جمع طرقه الطوسى ، وغير ذلك .

عناية المحدثين بالنقد والدراية

إن أئمة الحديث كما عُنوا به من ناحية جمعه وتأليف الكتب الجامعة لمتونه عُنوا بالبحث عنه من نواح أخرى تتصل به من جهة سنده ومتنه مما يتوقف عليه قبوله أو رده ، ولعمر الحق إن البحث عنه من هذه النواحى بحث جليل القدر ، جم الفائدة ، إذ يتوقف عليه تمييز الطيب من الخبيث ، والصحيح من العليل ، وتطهير السنة مما عسى أن يكون دخلها من التزيد والاختلاق ، وبذلك تسلم الشريعة من الفساد وتلك النواحى التى بحثوا فيها مثل كون الحديث صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً وأحوال كل وبيان أقسام الضعيف كالمنقطع والمعضل ، والشاذ ، والمقلوب ، والمنكر ، والموضوع ، وما يتصل بذلك من البحث عن أحوال الرجال من الجرح والتعديل وألفاظ كل والرواية وشروطها ، والتحمل وكيفياته ، والأداء وألفاظه . وبيان علل الحديث ، وغريبه ، ومختلفه ، وناسخه ومنسوخه ، وطبقات الرواة ، وأوطانهم ، إلى غير ذلك مما تجده مبسوطاً فى كتب علوم الحديث .

وقد علمت آنفاً أن الأحاديث لم تدون تدويناً عاما إلا فى آخر القرن الأول الهجرى ، ولا يشكلن عليك أن مباحث الرواية وشروطها ، والرواة وصفاتهم ، والتعديل والتجريح لم تكن مدونة آنئذ ؛ لأنها كانت منقوشة فى الحوافظ والأذهان ، وعلى صفحات القلوب شأنها فى ذلك شأن متون الأحاديث ، وماكان أئمة الحديث الجامعون له بغائبة عنهم هذه القواعد ، بل كانوا يعرفونها حق المعرفة فكان وجودها فى الأذهان وإن لم توجد فى الأعيان ، وكان من أثر هذه المعرفة ما نقل إلينا من التثبت البالغ

والتحوط الشديد فى قبول المرويات وتدوينها ، وصيانتها عن أن يتطرق إليها الكذب أو الغلط أو الخطأ .

ولما بدأ عصر التدوين وقام المتصدرون لجمع الأحاديث فى الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع والمعاجم كانوا يعرفون قواعد هذا العلم ومسائله معرفة وافية ، بل هم الذين وضعوا هذه القواعد التى فهموها واستنبطوها من الكتاب والسنة وقواعد الدين . وإنك لتلمس هذا واضحاً فى الكتب التى ألفت فى القرون الأولى ، فقد مزجت فيها المتون بأصول علم النقد والرواية ، ومن ذلك ما نجده فى أثناء مباحث كتاب « الرسالة » للإمام الشافعى (م ٢٠٤) ، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد (م ٢٤١) فى أسئلتهم له ومحاورتهم معه ، وما كتبه الإمام مسلم (م ٢٦١) فى مقدمة صحيحه ، وما ذكره الإمام أبو داود (م ٢٧٥) فى رسالته إلى أهل مكة فى بيان طريقته فى كتابه السنن المشهود ، وما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذى (م ٢٧٩) فى كتابه « العلل » الذى هو فى آخر جامعه وما بثه فى ثنايا جامعه من تصحيح وتحسين وتضعيف للأحاديث ، وما ذكر الإمام البخارى (م٢٥٦) فى تواريخه الثلاثة إلى غير ذلك .

وهكذا يتبين لنا أن نقد المرويات وتمييز صحيحها من زائفها قد كان ملازما لجمعها فى الكتب والجوامع والمسانيد ، وإذا كان بعض هذه الكتب الجامعة للمتون يوجد فيها الضعيف والمنكر والموضوع — على ندرة — من غير تنبيه إليها فمرجع ذلك اختلاف أنظار أئمة الحديث فى الجرح والتعديل وشروطهم فى التصحيح والتضعيف ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط فى الجرح ، وقد يخفى على بعضهم من العلل ما لا يخفى على الآخر . وهذا شىء إن دل فإنما يدل على حرية البحث فى الإسلام حرية منشؤها الرغبة فى إحقاق الحق وإزهاق الباطل ، لا الهوى والشهوة .

شروط الرواية المقبولة فى الإسلام :

وقد وضع المحدثون شروطاً للرواية المقبولة بحيث تكفل هذه الشروط الضمانات الكافية لصدق الرواة وسلامتهم من الكذب والخطأ والغفلة فى النقل . وإليك هذه الشروط :

١ — الإسلام :

وهو الانقياد باطناً وظاهراً فيشمل التصديق بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وقبول شرائعه وأحكامه ، والتزام ذلك علماً وعملا ، وإنما اشترطوا الإسلام وإن كان الكذب محرما فى سائر الأديان ؛ لأن الأمر أمر دين والكافر يسعى دائماً فى هدمه ، وهو متهم فيما يتصل به ، ومادام عنصر الاتهام موجوداً كان من الحق والعدل عدم قبول روايته فيما هو دين .

٢ — التكليف .

وذلك يتحقق بالبلوغ والعقل فلا تقبل رواية الصبى ولا المجنون .أما الأول فلأنه لا وازع له عن الكذب . وأما الثانى فلعدم إدراكه وتمييزه ، نعم إن تحمل الصبى المميز قبل البلوغ وأدى بعده تقبل روايته ، يدل على هذا إجماع الصحابة — رضى الله عنهم — على قبول رواية جماعة من أحداث الصحابة كابن عباس وابن الزبير وأبى الصفيل ومحمود بن الربيع وغيرهم ، وعلى هذا درج السلف الصالح، وقد حددوا سن التمييز بخمس سنين، وقد استأنسوا فى هذا بحديث محمود بن الربيع :« عقلت من النبى صلى الله عليه وسلم مجة مجها فى وجهى وأنا ابن خمس سنين » رواه البخارى .

٣ — العدالة :

وهى ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والتقوى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات الشرعية ،وذلك بأن لا يفعل كبيرة ،ولا يصر على صغيرة ، ولا يكون مبتدعا .

والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق ، وجميل العادات ، وما يخل بالمروءة قسمان

(١) الصغائر الدالة على الخسة كسرقة شيء حقير مثلا .

(٢) المباحات التي تورث الاحتقار ، وتذهب الكرامة ، وتسم صاحبها بعدم المبالاة كالبول فى الطريق ، وفرط المزاح الخارج عن حد الأدب ، ونحو ذلك ، ومرجع ذلك إلى العادة ، والعرف ، وذلك يختلف باختلاف العصور والأزمان ، وقد جعل العلماء المشى عارى الرأس ، والأكل فى الطريق مخلين بالمروءة ، مع أنهما فى عصرنا هذا يكادان يكونان أمرين عاديين عند كثير من الناس ولو اعتبرناهما مخلين بالمروءة لتعذر وجود عدل يقوم بالشهادة ، والمراد من العدل عند المحدثين عدل[1] الرواية فيدخل فيه الذكر والأنثى والحر والعبد والمبصر والكفيف والمحدود فى قذف إذا تاب ، أما عدل الشهادة فبعض الأئمة يشترطون فيه شروطاً أكثر من ذلك كالحرية ، والإبصار ، والذكورة فى بعض الأمور كالحدود ، وقد كان المحدثون على حق فى عدم اشتراطهم هذه الشروط الزائدة لأن كثيراً من الأحاديث روتها أمهات المؤمنين وغيرهن من النساء ، ورويت عن الموالى كزيد بن حارثة وعن الأكفاء كابن أم مكتوم .

٤ — الضبط :

وهو قسمان (١) ضبط الصدر (٢) ضبط الكتاب .

فالأول هو أن يحفظ ماسمعه من شيخه — بحيث يتمكن من استحضاره والتحديث به متى شاء — من وقت سماعه إلى حين أدائه . والثانى هو محافظته على كتابه الذى كتب فيه الأحاديث وصيانته عن أن يتطرق إليه

---

(١) العدالة مصدر عدل بضم الدال ، يقال عدل عدالة وعدولة فهو عدل ، أى مرضى فى الرواية والشهادة ، والعدل يطلق على الواحد وغيره و تجوز فيه المطابقة وغيرها . وأما العدل — ضد الجور — فهو مصدر عدل فى الأمر يعدل من باب ضرب فهو عادل (المصباح المنير) .

تغيير ما . من منذ سماعه فيه وتصحيحه إلى حين الأداء منه ولا يُعيره إلا لمن يثق فيه ويتأكد من أن لا يغير فيه ، وضبط الصدر مجمع عليه . وأما ضبط الكتاب فخالف فى قبول الرواية به بعض الأئمة الكبار كأبى حنيفة ومالك[1] - رحمهما الله - ، وقد روى الحاكم من طريق ابن عبد الحكم عن أشهب قال : سئل مالك: يؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة ؟ فقال : لا . قيل : فإن أتى بكتب قال سمعتها وهو ثقة ؟ فقال : لا يؤخذ عنه أخاف أن يزاد حديثه بالليل يعنى وهو لايدرى ، والجمهور على قبول رواية من روى من كتابه بشرط التحفظ عليه .

فإذا اجتمع فى الراوى هذه الشروط كان أهلا لقبول روايته ، وليس من شك فى أن من توفرت فيه هذه الشروط ترجح ترجحاً قوياً جانب صدقة على جانب كذبه ، بل من اطلع على منهج المحدثين فى النقد وطريقتهم فى التعديل والتجريح ، ومبالغتهم فى التحرى عن معرفة حقيقة الراوى وطوية نفسه ، والأخذ بالظنة والتهمة فى رد مروياته يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوى المستجمع لهذه الشروط أمر فرضى واحتمال عقلى ، وهذه الحقيقة قد تبدو لبعض من لم يدرس كتب الرجال والنقد عند المحدثين فيها شىء من المغالاة ، ولكن الحق ما ذكرت ومن أبعد النجعة فى كتبهم عرف ، ومن عرف اعترف .

وكذلك بعد اشتراطهم للضبط على المعنى الذى قدمناه يكون احتمال وقوع الغلط أو الخطأ فى روايته احتمالا بعيدا . وقد ردوا رواية من كثر غلطه وغفلته وساء حفظه ، وكذا من تساوى صوابه وغلطه واعتبروا حديثهم منكرا وهكذا نرى أن المحدثين احتاطوا غاية الاحتياط فى الرواية ولم أخذوا إلا عن عدل فطن يقظ . ونبذوا أحاديث المغفلين والغالطين

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٥ .

وأصحاب الأوهام ولم يتسامحوا إلا في الغلط أو الغفلة النادرين[١] . وكم من رجل من أهل الديانة والأمانة ولكنه في نظرهم ليس أهلا للرواية ، وإليك بعضاً مما روى عنهم في هذا :

صح عن ابن سيرين أنه قال : « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » وهذا هو إمام دار الهجرة مالك بن أنس — رحمه الله — يقول: « لقد أدركنا في هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت مال لكان أميناً عليه فما أخذت عنهم شيئاً ولم يكونوا من أهل هذا الشأن » . وقال يحيى بن سعيد القطان : « كم من من رجل صالح لو لم يحدث لكان خيراً له » ، يريد من عنده غفلة ، وقال الإمام أحمد : « يكتب الحديث عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة : صاحب هوى يدعو إليه ، أو كذاب ، أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل » . وقال سليمان بن موسى : كانوا يقولون — يعني أئمة الحديث — لا تأخذوا العلم عن الصحفيين[٢] . يعني الذين يأخذون الأحاديث عن الصحف لا بالرواية لكثرة ما يقع لهم من الخطأ والتصحيف وعدم التمييز ، والأئمة الذين جمعوا السنن والأحاديث في كتبهم المشهورة كان العمدة عندهم فيها على الرواية والتلقي شفاهاً من الرواة العدول الضابطين . وإنما كانت الكتابة زيادة في الضبط والتوثق ، وحتى يرجع إليها من لم يكن في درجتهم من طالبي الحديث ممن سيأتي بعدهم ،

عنايتهم بنقد الأسانيد والمتون :

وقد عني المحدثون بنقد الأسانيد عناية فائقة بحيث لم يدعوا زيادة لمستزيد ، وقد خلفوا لنا في نقد الرجال ثروة هائلة ضخمة . منها ما ألف في الثقات ، ومنها ما ألف في الضعفاء ، ومنها ما ألف فيما يشملهما .

---

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٧٢ . شرح نخبة الفكر مبحث رد المرويات .
(٢) الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها .

ولم يكتفوا فى نقدهم للرجال بالتجريح الظاهرى من فسق أو كذب أو بدعة، بل عنوا كذلك بالنقد النفسى، وليس أدل على هذا من تفريقهم بين رواية المبتدع الداعية وغير الداعية فردوا رواية الأول وقبلوا رواية الثانى، لأن احتمال الكذب فى الأول قريب، ولا كذلك فى الثانى وكذلك ردوا رواية المبتدع وإن كان غير داعية . إذا روى ما يؤيد بدعته؛ لأن احتمال الكذب قريب لتأييد بدعته . وكذلك اعتبروا من الجرح الذهاب إلى بيوت الحكام وقبول جوائزهم ونحو ذلك مما راعوا فيه الدوافع النفسية التى قد تحمل صاحبها على الانحراف . وكما عنى المحدثون بنقد الأسانيد — النقد الخارجى — عنوا بنقد المتون — النقد الداخلى — وليس أدل على هذا من أنهم جعلوا من أمارة الحديث الموضوع مخالفته للعقل أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلا قريباً محتملا، وأنهم كثيراً ما يردون الحديث لمخالفته للقرآن أو السّنة المشهودة الصحيحة أو التاريخ المعروف مع تعذر التوفيق أو بعده وأنهم جعلوا من أقسام الحديث الضعيف مضطرب المتن ومعلل المتن، والشاذ، والمنكر إلى غير ذلك .

نعم لم يبالغ المحدثون فى نقد المتن مبالغتهم فى نقد السند لأمور جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتئاد فى البحث الصحيح، وقد استوفيت الكلام فى هذا فى كتابى « دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين[١] » .

عناية المحدثين بفقه الأحاديث ومعانيها :

وكذلك عنوا بفقه الأحاديث وفهمها ولم يكونوا زوامل للأخبار ولا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخرصين على أئمة الحديث، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقياً من الشوائب والغرائب . كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة

(١) مخطوط وسيطبع قريباً إن شاء الله تعالى .

مالك وأحمد والسفيانين الثورى وابن عيينة والبخارى ومسلم وباقى أصحاب الكتب الستة وأضرابهم . قال أحمد بن الحسن الترمذى : سمعت أبا عبد الله — يعنى أحمد بن حنبل — يقول : « إذا كان يعرف الحديث ومعه فقه أحب إلىّ من حفظ الحديث ولا يكون معه فقه » .

وروى الحاكم فى تاريخه عن عبد العزيز بن يحيى قال : قال لنا سفيان ابن عيينة : يا أصحاب الحديث تعلموا معانى الحديث ؛ فإنى تعلمت معانى الحديث ثلاثين سنة(١) ، وإنك لتلمس أثر الفقه والفهم للأحاديث فى صحيح الإمام البخارى فى تبويبه الأبواب وإشاراته فى التراجم وتكراره أو تقطيعه للحديث الواحد فى مواضع بحسب مناسباته الفقهية ، وكثيراً ما يدلى برأيه فى مسائل تكون موضع خلاف . وقد يترك المسألة من غير قطع إذا لم يترجح عنده شىء حتى لقد قيل : فقه البخارى فى تراجمه ، وكذلك فى صحيح مسلم ، وكتب السنن . ولا سيما سنن الترمذى . وقد عرض فيها هذا الإمام الجليل لكثير من الآراء الفقهية المختلف فيها .

نعم وجد فى العصور المتأخرة أناس قليلون جعلوا همهم الرواية والجمع دون الفقه والفهم للمتون ، وهؤلاء إنما وجدوا بعد أن جمعت السنن والأحاديث ودونت فى دواوينها المعتمدة ، ولعل هؤلاء هم الذين عناهم أبو الفرج ابن الجوزى فى كتابه « صيد الخاطر » ووصفهم بأنهم زوامل للأسفار يحملون مالا يعلمون (٢) .

الرواية باللفظ والمعنى

لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على ألفاظ الحديث وحروفه أمر من أمور الشريعة عزيز ، وحكم من أحكامها شريف ، وأنه الأولى بكل ناقل ، والأجدر بكل راو المحافظة على اللفظ ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، بل

---

(١) الآداب الشرعية ج ٢ ص ١٢٩ (٢) المصدر السابق ص ١٣٢ .

قد أوجبه قوم ومنعوا من نقل الحديث بالمعنى ، والذين أجازوا الرواية بالمعنى إنما أجازوها بشروط وتحوطات بالغة ، قالوا : نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ ، أما العالم بالألفاظ ، الخبير بمعانيها العارف بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر ، والعام والأعم فقد جوزوا له ذلك ، وإلى هذا ذهب جماهير الفقهاء والمحدثين .

وقد كان السلف الصالح يحرصون على الرواية باللفظ ويرون أن الرواية بالمعنى ضرورة تقدر بقدرها، وكان منهم من يتقيد باللفظ. قال وكيع : «كان القاسم بن محمد وابن سيرين ورجاء بن حيوه - رحمهم الله يعيدون الحديث على حروفه » أي يروونه على لفظه .

وممن كان يشدد فى الألفاظ من الفقهاء الإمام مالك - رحمه الله - ، فقد منع الرواية بالمعنى فى الأحاديث المرفوعة وأجازها فيما سواه رواه عنه البيهقى فى المدخل ، ومن السلف من كان يرى الرواية بالمعنى ، قال ابن سيرين : «كان ابراهيم النخعى والحسن والشعبي - رحمهم الله - يأتون بالحديث على المعانى » [١]

ومما ينبغى أن يعلم أن جواز الرواية بالمعنى فى غير ما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يثبت لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله لفظاً آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم فى ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ، ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره كما قال ابن الصلاح [٢]

---

(١) جامع الأصول ج ١ ص ٥٤ الباعث الحثيث ص ١٦٦ .

(٢) مقدمه ابن الصلاح ص ١٨٩ .

ومما ينبغى أن يعلم أيضاً أنهم استثنوا من الأحاديث التى جوزوا روايتها بالمعنى الأحاديث التى يتعبد بلفظها كأحاديث الأذكار والأدعية والتشهد ونحوها كجوامع وكلمه صلى الله عليه وسلم الرائعة .

فإذا علمنا أن التدوين العام كان فى أوائل القرن الثانى ، وأن التدوين الخاص وجد فى القرن الأول ، وأن الرواية بالمعنى لا تجوز فى الكتب المدونة والصحف المكتوبة كما ذكرنا آنفا ، وأن الذين نقلوا بعض الأحاديث بمعناها من الصحابة والتابعين كانوا عربا خلصاً غالبا ، وأنهم كانوا أهل فصاحة وبلاغة ، وأنهم قد سمعوا من الرسول أو ممن سمعوا من الرسول وشاهدوا أحواله ، وأنهم أعلم الناس بمواقع الخطاب ، ومحامل الكلام ، وأنهم يعلمون حق العلم أنهم يروون فيما هو دين ، ويعلمون حق العلم حرمة الكذب على رسول الله ، وأنه كذب على الله فيما حكم وشرع .

إذا علمنا كل ذلك أيقنا أن الرواية بالمعنى لم تجن على الدين وأنها لم تدخل عليه التحريف والتبديل كما زعم بعض المستشرقين وأبواقهم من صنائعهم ، وصنائع الاستعمار .

وإن الله الذى تكفل بحفظ كتابه قد تكفل بحفظ سُـنة نبيه ، وقيض لها فى كل عصر من ينفون تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فذهب الباطل الدخيل ، وبقى الحق مورداً صافياً للشاربين ، وإذ قد انتهينا إلى هذا — والحمد لله رب العالمين — فلنشرع فيما إليه قصدنا من ذكر أشهر المحدثين وأعلامهم وما خلفوه لنا من كتب قيمة وعلم غزير وسنسير فى بحثنا - إن شاء الله - على ترتيب القرون ، ولما كنا سنخص بالبحث أصحاب المؤلفات المعروفة فسنبدأ بالقرن الثانى الذى ابتدأ فيه التدوين والتأليف ، ولقد كان فى القرن الأول أعلام وأعلام من الصحابة والتابعين ، إلا أننا لم يصلنا من مؤلفاتهم شىء ، وإنما هى روايات عنهم ونقول .

أشهر المؤلفين فى الحديث

فى القرن الثانى

قلنا فيما سبق إن كثيراً من الأئمة تصدوا لجمع الأحاديث ، وسردنا لك من أسمائهم غير قليل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من مؤلفات هذا القرن فى الحديث إلا موطأ الإمام مالك ، وسيكون حديثنا عنه وعن صاحبه من ناحيته الحديثية .

الإمام مالك رحمه الله (٩٥ — ١٧٩) هـ

نسبه : هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ابن عمرو بن الحارث بن غيلان بن حشد بن عمرو بن الحارث وهو ذو أصبح الحميرى ، وهو عربى صريح ينتهى نسبه إلى حمير بن سبأ الأكبر ، ولا تلتفت إلى غير ذلك .

وهو إمام دار الهجرة غير منازع ، وشيخ الإسلام ، وأحد الأئمة الأربعة الأعلام الذين سارت بذكرهم الركبان ، وطبقت شهرتهم الآفاق والأمصار ، وإليه انتهت الإمامة فى الحجاز فى الفقه والحديث ، وكفاه فخراً أنه تتلمذ عليه الإمام الشافعى ، وحضر مجلسه إمام الأئمة أبو حنيفة النعمان ابن ثابت وتناقشا وتجادلا فى بعض المسائل ، وأثنى كل منهما على الآخر ، ولد عام ٩٣ ، وقيل ٩٥ ، وقيل ٩٧ هـ بالمدينة ، وبها كانت نشأته .

مدرسة الحجاز : والإمام مالك يمثل المدرسة الحجازية فى العلم أصدق تمثيل ، وجل خصائص أهل هذه المدرسة أخذهم من الحديث بقسط كبير ، وتقديمهم للحديث إذا ثبت على الرأى والقياس ، وذلك أمر طبيعى ، فالحجاز ، ولاسيما المدينة — قلب الإسلام النابض ، ومركز الخلافة الإسلامية الرشيدة — كان غنياً بالصحابة الذين أخذوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والذين تفرغوا للعلم والتحديث ،

فكانت الثروة الحديثية فيه أكثر من غيره ، وكثرة الأحاديث المحفوظة تسعف الفقيه إذا عرضت له أقضية يتطلب فيها حكم الشرع ، والإمام مالك ممن جمعوا بين الفقه والحديث ، فهو من محدثى الفقهاء أو إن شئت فقل : من فقهاء المحدثين .

روايته :

أخذ الحديث عن الإمام محمد بن شهاب الزهرى ونافع مولى عبد الله ابن عمر ، ويحي بن سعيد الأنصارى ، وهشام بن عروة ، ومحمد بن المنكدر وسعيد بن أبى سعيد المقبرى ، وربيعة بن عبد الرحمن المعروف بربيعة الرأى وغيرهم كثير .

وروى عنه خلائق كثيرون لا يحصون ، من أعيانهم الإمام أبو حنيفة ففى جامع المسانيد له الذى ألفه الخوارزمى حديثان عن مالك[1] والإمام الشافعى ، ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبى حنيفة ، وله رواية للموطأ مشهورة ، وابن المبارك ، ويحي بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى ، ويحي بن يحي النيسابورى شيخ البخارى ومسلم ، ويحي بن يحي الأندلسى ، وله رواية للموطأ مشهورة .

وروى عنه من شيوخه يحي بن سعيد الأنصارى ، ومحمد بن شهاب الزهرى ، وهذا يدل على جلالة قدره ، وعلو منزلته .

منحاه فى الفقه والاجتهاد :

لما كان بحثنا عن المؤلفين فى الحديث فلن نتناول الجانب الفقهى عند مالك بالبسط ، فلذلك مقام آخر ، ولكننا سنكتفى بإشارة موجزة إلى منحاه فى الفقه والاستنباط .

---

(١) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك وشرحه ص ١٠٩ لشيخنا العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى — رحمه الله وأثابه —

والإمام مالك يأخذ بالكتاب والسنة الثابتة والإجماع والقياس كمعظم أئمة الفقه والاجتهاد وزاد شيئاً آخر وهو عمل أهـــل المدينة من الصحابة والتابعين ، لا من دونهم . ومما ينبغى أن يتنبه إليه أن عمل أهل المدينة الذى هو حجة عنده إنما هو إجماعهم فيما طريقته التوقيف بأن كان لا مجال للرأى فيه ، فما كان من هذا القبيل فهو حجة عنده وعند أتباعه ، مقدم على خبر الآحاد عندهم اتفاقا ،لأنه قطعى فهو من باب تقديم المتواتر على الآحاد ،لا من باب رد خبر الآحاد ، وسواء فى ذلك أن صرحوا بالمستند عن النبى صلى الله عليه وسلم أو لم يصرحوا ؛ أما إن كان إجماعهم على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال فقد اختلف فيه أصحاب مالك : فذهب معظمهم إلى أنه ليس بحجة وهو قول أكثر البغداديين ؛ لأنهم بعض الأمة فيقدم عليه خبر الواحد الثابت ، وذهب آخرون من أصحاب مالك إلى أنه حجة فيقدم على خبر الواحد ، ومحل الخلاف فى خبر لا ندرى أبلغ أهل المدينة أم لا ؟ والمختار عدم التمسك بالآحاد حينئذ لأن الغالب عدم خفاء الخبر عليهم لقرب دارهم وزمانهم وكثرة بحثهم عن أدلة الشريعة . أما ما بلغهم ولم يعملوا به فهو ساقط ، وما علم أنه لم يبلغهم فهو مقدم على عملهم قطعا[1].

منحاه فى الحديث والرواية :

لقد كان الإمام مالك من المتشددين فى الرواية ، ولعلك على ذكر مما ذكرناه آنفاً من أنه كان لا يقبل رواية الراوى إلا إذا حدث من حفظه ، ويدل على تحوطه فى قبول المرويات أنه قال : « لقد أدركت فى هذا المسجد سبعين ممن يقول : قال فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فما أخذت عنهم شيئا ، وإن أحدهم لو أؤتمن على بيت مال لكان

---

(١) إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٧ ، ٦٨ .

أميناً عليه، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابه»، وقال: «لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ ممن سواهم: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو إلى بدعته، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحمل، وما يحدث به». وروى عن الشافعى أنه قال: «كان مالك بن أنس إذا شك في الحديث طرحه كله[1]».

وقد رزقه الله سبحانه أذناً واعية، وحافظة قوية. روى الدولابى عن مالك بن أنس قال: «قدم علينا الزهرى فأتيناه ومعنا ربيعة فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً ثم أتيناه الغد فقال: انظروا كتاباً حتى أحدثكم منه أرأيتم ما حدثتكم به أمس أى شيء في أيديكم؟ قال: فقال له ربيعة: ههنا من يرد عليك ما حدثت به أمس. قال: ومن هو؟ قال ابن أبي عامر. قال: هات. قال: فحدثته بأربعين حديثاً منها. فقال الزهرى: «ما كنت أرى أنه بقى أحد يحفظ هذا غيرى».

ثناء الأئمة عليه:

وقد أثنى عليه أئمة كثيرون منهم الإمام الشافعى. قال: «إذا ذكر العلماء فمالك النجم» وقال: «من أراد الحديث فهو عيال على مالك». وقال يحيي القطان: «كان مالك بن أنس إماما في الحديث». وقال: «ما في القوم أصح حديثاً من مالك». وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «مالك بن أنس أحسن حديثاً عن الزهرى من ابن عيينة. قلت: فمعمر؟ قال: مالك أتقن ومعمر أكثر حديثاً عن الزهرى». وقال عبد الرزاق في الحديث الذى رواه الترمذى مرفوعا: «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالماً أعلم من عالم

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص ١٦ وما بعدها.

المدينة » : إن المراد به مالك بن أنس ، وكذا روى عن سفيان بن عيينة في قول له : إنه مالك[١] .

اعتزاز مالك بعلمه :

روى أن هارون الرشيد وهو خليفة المسلمين زار مالكا في بيته ومعه بنوه ورغب إليه أن يقرأ عليهم الموطأ . فقال مالك : ما قرأت على أحد منذ زمان ، وإنما يقرأ عليّ . فقال هارون : أخرج الناس عني حتى أقرأ أنا عليك . فقال مالك : إذا منع العام لبعض الخاص لم ينتفع الخاص ، وأمر معن بن عيسى أن يقرأ فقرأ[٢]، فلم يجد الرشيد بدأ من النزول على رأى مالك . وروى عبد الله بن وهب قال : سمعت مالكا يقول : «دخلت على أبي جعفر المنصور فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبل يده المرتين والثلاث ، ورزقني الله العافية فلم أقبل له يداً » وهكذا فليكن العلماء .

إنصافه للعلماء وزهده في الشهرة والمال وحبه للمدينة

لما قدم المهدي المدينة بعث إلى مالك بألفي دينار ، وقيل بثلاثة آلاف ثم أتاه الربيع فقال : إن أمير المؤمنين يحب أن تصاحبه إلى مدينة السلام — بغداد — فقال له : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون »[٣] .

روى أن الرشيد أعطاه ثلاثة آلاف دينار وقال له : اشتر بها دارا فأخذها ولم ينفقها ، فلما أن أراد الرشيد الشخوص قال لمالك : ينبغي أن تخرج معي ، فإني عزمت أن أحمل الناس على الموطأ كما حمل عثمان الناس على القرآن[٤] فقال : أما حمل الناس على الموطأ فليس إلى ذلك سبيل ،

---

(١) أنظر الانتقاء لابن عبد البر من ص ١٩ — ٣٢ (٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٩٧ .

(٣) الانتقاء ص ٤٢ .

(٤) أي على المصاحف التي كتبها في عهده ووجه بمعظمها الى الأمصار .

لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا بعده فى الأمصار فحدثوا ، فعند كل أهل مصر حديث علمه ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اختلاف أمتى رحمة » ، وأما الخروج معك فلا سبيل إليه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وقال : « المدينة تنفى خبثها » وهذه دنانيركم كما هى ، إن شئتم فخذوها ، وإن شئتم فدعوها (١) ، وروى أبو نعيم فى الحلية عن مالك ابن أنس قال : شاورنى هارون الرشيد فى أن يعلق الموطأ فى الكعبة ويحمل الناس على ما فيه . فقلت : لا تفعل ، فأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فى الفروع وتفرقوا فى البلدان وكل مصيب . فقال : وفقك الله يا أبا عبد الله .

وقصة إبائه عن حمل الناس فى الأمصار الإسلامية على ما فى كتابه الموطأ ، وتعليله ذلك باختلافهم فى الفروع وتفرقهم فى الأمصار ، وقد يكون عند أحدهم من الحديث ما ليس عند الآخر ـ تدل على غاية الانصاف من الإمام وأنه لا يريد شهرة ولا يخضع لشهوة نفس ، وهكذا كان شأن السلف الصالح من علماء هذه الأمة .

أخلاقه وسمته :

كان مالك جواداً كريماً على ضيق ذات يده فى مبدأ أمره ، سمح المحيا ، وكان يجلس فى منزله على ضجاع له ونمارق مطروحة يمنة ويسرة لمن يأتيه ، وكان مجلسه مجلس وقار وعلم وحلم ، وكان مهيباً نبيلا ليس فى مجلسه شىء من المراء واللغط ورفع الصوت ، وكان يقول : الدنو من الباطل هلكة ، والقول بالباطل بعد عن الحق ، ولا خير فى شىء وإن كثر من الدنيا بفساد دين المرء ومروءته . وكان من تعظيمه لحديث

---

(١) جامع الأصول ج ١ ص ١٠٧ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إذا أراد أن يحدث توضأ وجلس على صدر فراشه ، وسرح لحيته ، واستعمل الطيب ، وتمكن من الجلوس على على وقار وهيبة ثم حدث ، فقيل له فى ذلك ، فقال : أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان من أدبه الفائق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يركب دابة بالمدينة ويقول : إنى لأستحيي من الله أن أطأ تربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة .

محنة الإمام :

وقد أصيب الإمام بمحنة فى عهد المنصور أيام أن خرج عليه محمد ابن عبد الله بن الحسن وأخوه ابراهيم ، فقد ضرب وأهين بسبب ثباته على رأيه ، وقد رويت فى هذا روايتان : إحداهما أن مالكا كان يروى حديث « ليس على مستكره طلاق » ويفتى الناس بعدم وقوع طلاق المكره ولم تكن هذه الفتوى تعجب العباسيين لأنها تبيح لمن بايعهم مكرها أن يتحلل من بيعته ويبايع من خرج عليهم ، وقد روى أن المنصور نهى الإمام عن التحديث به ثم دس إليه من يسأله فحدث به على رؤوس الناس فضربه بالسياط ، والرواية الأخرى : أن مالكا لما علا شأنه بالمدينة سعى حساده إلى واليها جعفر بن سليمان وقالوا له : إن مالكا لا يرى أيمان بيعتكم هذه بشىء وهو يأخذ بحديث رواه عن ثابت بن الأحنف فى طلاق المكره أنه لا يجوز ، فغضب جعفر بن سليمان ودعا بمالك ثم جرده وضربه بالسياط ومدت يده حتى انخلعت كتفه . قال راوى القصة : فوالله ما زال مالك بعد ذلك الضرب فى رفعة من الناس وعلو من شأنه وإعظام الناس له ، وكأنما كانت تلك السياط التى ضرب بها حليا حلى به[1] .

---

(١) الانتقاء ص ٤٣ — ٤٤ .

وقد روى عنه أيضاً أنه سئل عن البغاة — يعنى العصاة الخارجين على الخليفة — أيجوز قتالهم ؟ فقال : إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز، فقال السائل : فإن لم يكن مثله ؟ فقال : دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ، ثم ينتقم من كليهما ، فلعل هذه الفتوى كانت من أسباب محنته أيضاً .

وهذا يدل على جلالة قدر الإمام وأنه ما كان يحابى الخلفاء والأمراء ولا يداهنهم ، وإنما كان يجهر بالحق ، ويثبت على ما يعتقد أنه الحق ، مهما ناله فى سبيله من عنت وإيذاء ، وهكذا فليكن العلماء .

ويقال إن المنصور لقى مالكا بعد هذا فى موسم الحج فاعتذر إليه ، واستسمحه ، وفاتحه فى كثير من مسائل الدين وطلب إليه أن يجمع ما ثبت لديه ويدوّنه فى كتاب يوطئه للناس ، فاعتذر فلم يقبل منه عذرا ، فألف كتابه الموطأ فى الحديث والفقه ؛ فجاء المهدى بعد ذلك حاجاً فسمعه منه وأمر له ولتلاميذه بمنحة كبيرة[1] .

وفاته :

وفى أخريات حياته اعتزل الناس وأقام فى بيته وقد احتمل الناس ذلك على تألم ، وكان ربما يكلم فى ذلك فيقول : ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذر . وبعد هذه الحياة الحافلة بنشر العلم والفقه والحديث اختاره الله سبحانه إلى جواره . وكانت وفاته فى ربيع الأول . وقيل فى صفر عام تسع وسبعين ومائة . فرضى الله عنه وأرضاه .

موطأ الإمام مالك

هو كتاب ألفه فى الحديث على طريقة الأبواب الإمام مالك رحمه الله تعالى ولم يتقيد فيه الإمام بالأحاديث المرفوعة إلى رسول الله صلى الله

---

(١) مفتاح السنة ص ٢٣ .

عليه وسلم، بل جمع فيه أيضاً أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. وطريقة الإمام فى الموطأ أن يذكر فى مقدمة الموضوع ما ورد فيه من حديث رسول الله. ثم ما ورد من أقوال الصحابة. ثم ما ورد من فتاوى التابعين، وقل أن يكونوا من غير أهل المدينة، وأحيانا يذكر ماعليه العمل أو الأمر المجمع عليه بالمدينة، وقد يذكر بعض الآراء الفقهية له، وذلك مثل ماصنعه بعد ذكر أحاديث السرقة فقد قال: «ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع؛ لأن حالهما ليست بحال السارق وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع». «والأمر عندنا فى السارق يوجد فى البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به أنه ليس عليه قطع، وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خمراً ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد»، ومثل قوله: «سئل مالك عن الحائض تطهر فلا تجد ماء هل تتيمم؟ قال نعم، لتتيمم فإن مثلها الجنب إذا لم يجد ماء تيمم» ولكن مع هذا فصبغته الأصيلة أنه كتاب حديث لاحديث وفقه كما قيل[1] إذ هذه الآراء مهما بلغت فإنها لا تبلغ من الكتاب إلا جزءاً يسيراً، ولم يتقيد فيه الإمام بالمسند المتصل بل ذكر فيه المرسل والمنقطع والبلاغات وهى ما يقول فيها مالك بلغنى أو نحوه من غير أن يعين من روى عنه، وذلك مثل قوله: بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «للمملوك طعامه وكسوته» أو يقول بلغنى عن الثقة عندى عن عمرو بن شعيب. عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العربان».

وقد روى أن عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة الماجشون سبق مالكا فعمل كتابا ذكر فيه ما اجتمع عليه أهل المدينة وأنه عمل ذلك كلاما وآراء بغير حديث، فلما رآه مالك نظر فيه وقال: ما أحسن ماعمل،

(١) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢١٤.

ولو كنت أنا الذى عملت لا بتدأت بالآثار ثم شددت ذلك بالكلام » .

ويظهر أن هذا هو الذى قوى عزمه على إخراج كتابه كما أراد .

وقد اختلف فى سبب تسميته «الموطأ» فقيل إن مالكا قال : «عرضت كتابى هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأنى عليه ، فسميته الموطأ» . وقيل لأنه يصنيعه هذا قد وطأ العلم والحديث ويسرهما للناس .

مبالغة الإمام وتحريه فى «الموطأ» :

أخرج الإمام أبو عمر بن عبد البر عن عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعى قال : « عرضنا على مالك الموطأ فى أربعين يوما فقال : كتاب ألفته فى أربعين سنة أخذتموه فى أربعين يوما ، ما أقل ما تفقهون فيه » .

وهذا يدل على مبلغ الجهد الذى بذله الإمام فى جمع هذا الكتاب وتحريه فى الرواية ، وليس أدل على هذا مما ذكره ابن الهباب أن مالكا روى مائة ألف حديث جمع منها فى الموطأ عشرة آلاف ، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسّنة حتى رجعت إلى خمسمائة » .

وهذا يدل على غاية البحث والتحرى ، ولذلك لا يعجب إذا أثنى عليه الإمام الشافعى فقال : « ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك » . وفى رواية : « ما بعد كتاب الله أنفع من الموطأ » . وفى لفظ : « ما وضع على الأرض كتاب أقرب إلى القرآن من كتاب مالك » .

رجال الموطأ :

قال الحافظ صلاح الدين العلائى : « عدة رجال مالك الذين روى عنهم فى هذا السند وسماهم خمسة وتسعون رجلا ، وعدة من روى له فيه من رجال الصحابة خمسة وثمانون رجلا وعشرون امرأة ، ومن التابعين ثمانية وأربعون رجلا كلهم من أهل المدينة إلا ستة رجال وهم : أبو الزبير من أهل مكة ، وحميد الطويل من أهل البصرة ، وأيوب السختيانى من أهل البصرة ، وعطاء بن عبد الله من أهل خراسان ، وعبد الكريم بن مالك من أهل الجزيرة ، وابراهيم بن أبى عبلة من أهل الشام » .

والأحاديث التي يرويها عن هؤلاء الستة قليلة جداً ، فمنهم من يروى له الحديث ، ومنهم من يروى له الحديثين ، وقد لقيهم مالك إما فى المدينة أو فى مكة .

وأما المدنيون فتختلف الرواية عنهم قلة وكثرة ، فمنهم من يروى له كثيراً كابن شهاب الزهرى فله فى الموطأ — رواية يحي بن يحي — من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مائة واثنان وثلاثون حديثاً منها اثنان وتسعون مسنده وسائرها منقطعة ومرسلة . وكنافع فله فى الموطأ ثمانون حديثاً ، ويحي بن سعيد فله ستة وسبعون حديثاً منها ثلاثون مسنده فى بعضها انقطاع ، ومنها تسعة موقوفة ، وسائرها مرسلة ومنقطعة وبلاغات وكلها مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم نصاً أو معنى(١) ، وبعضهم يروى له الحديث الواحد ، مثل يزيد بن رومان مولى الزبير بن العوام ، وبعضهم يروى له الحديثين ، مثل يزيد بن زياد القرظى وبعضهم يروى له الثلاثة ، مثل يزيد بن الهادى ، وحتى الصحابة الذين يروى لهم أكثرهم ممن أقام بالمدينة طويلا .

رواة الموطأ :

قد روى الموطأ عن الإمام مالك بغير واسطة كثيرون جداً حتى قيل إنهم أكثر من ألف ، وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى الإمام مالك من أقاصى البلاد شرقاً وغرباً ، وما ذلك إلا لجلالة قدره والوثوق بما فيه ، ومن هؤلاء الذين رووا الموطأ عن مالك فقهاء كبار من أعيانهم الشافعى ومحمد بن الحسن صاحب الإمام أبى حنيفة ، وقد كان له فضل فى تطعيم فقه العراق بفقه المدينة وأحاديثها الممثلين فى فقه مالك وموطأ ، وابن وهب وابن القاسم ، ومنهم شيوخ المحدثين كيحي بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن ابن مهدى ، وعبد الرزاق بن همام ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى ، ومنهم الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه الأمين والمأمون ، وقد طبقت شهرته

---

(١) التقصى لحديث الموطأ وشيوخ الامام مالك ص ١١٦ .

الآفاق فى عصر الإمام ، ولم يأت زمان إلا وهو أكثر به شهرة وأقوى به عناية ، وعنى به العلماء عناية فائقة ، فمنهم من وصل مرسله ومنقطعه وبلاغاته[١] ، ومنهم من ذكر متابعاته وشواهده[٢] ، ومنهم من ألف فى رجاله ، ومنهم من شرحه أو شرح غريبه إلى غير ذلك مما يدل على جلالته فى نفوس علماء الأمة .

روايات الموطأ :

وقد روى الموطأ بروايات مختلفة تختلف فى ترتيب الأبواب وفى عدد الأحاديث ، وقد ذكر القاضى عياض أن الذى اشتهر من نسخ الموطأ نحو عشرين نسخة ، وذكر بعضهم أنها ثلاثون ، وقال أبو القاسم بن محمد ابن حسين الشافعي : الموطآت عن مالك أحد عشر معناها متقارب ، والمستعمل منها أربعة : موطأ يحي بن يحي ، وموطأ ابن بكير ، وموطأ أبي مصعب ، وموطأ ابن وهب ، ثم ضعف الاستعمال فى الأخيرين .

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوى المتوفى سنة ١١٣٩ فى كتابه « بستان العارفين » المؤلف بالفارسية : إن نسخ الموطأ التى توجد فى بلاد العرب فى هذه الأيام متعددة عد منها ست عشر نسخة ، كل نسخة عن

---

(١) المرسل من الحديث ما سقط من سنده الصحابى بأن يرويه التابعى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمنقطع ما سقط من إسناده راو واحد فى موضع أو فى مواضع والبلاغات بيناها فى صلب الكتاب .

(٢) الحديث الذى انفرد بروايته واحد يسمى غريبا فإن انفرد به فى موضع واحد من الإسناد قيل للحديث انه فرد نسبى ، وإن كان فى كل موضع قيل إنه فرد حقيقى ، فإذا وافق ذلك المتفرد غيره فى رواية ذلك الحديث عن نفس الصحابى الذى رواه قيل : إنه متابع الأول وإذا وجد متن يشبه متنه ولكنه مروى عن صحابى آخر قيل للثانى شاهد وهو رأى الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة .

وأما ابن الصلاح فيرى أن المتابعة تكون بموافقة راو لآخر فى رواية حديث بلفظه عن هذا الصحابى أو غيره . وأما الشاهد فيكون فى الموافقة فى المعنى عن الصحابى الأول أو عن غيره .

راو خاص ،[١] ومن الموطآت المشهورة المشروحة : موطأ الإمام محمد ابن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩ هـ وهى المطبوعة بالهند ، وموطأ الإمام يحي بن يحي الليثى الأندلسى المتوفى فى رجب سنة ٢٣٤ هـ وهى المطبوعة بمصر ، والتى شرحها الإمام ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، فى كتابه الجليل « التمهيد » والشيخ الزرقانى ، وبين الروايات — أو بلفظ آخر الموطآت — اختلاف كبير بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص ، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبى مصعب ، فقد قال ابن حزم : بأنها تزيد عن سائر الموطآت نحو مائة حديث .

والذى يظهر أن سبب الاختلاف يرجع إلى أن الإمام مالكا — كما علمت آنفاً — كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه ، وحذف بعض الأحاديث التى تبدو فى نظره غير جديرة بالمستوى الذى التزمه فى كتابه من التحري والتدقيق ، وطبعى أن الذين سمعوا الموطأ منه سمعوه فى أزمان مختلفة ، فكان من ذلك الاختلاف فى النسخ ، وقد تعرض لبيان الزيادات عن موطأ يحي بن يحي الإمام ابن عبد البر فى آخر كتابه « التقصى » ورتبها على حسب حروف المعجم بالنسبة لشيوخ مالك .

عدد أحاديث الموطأ :

قال الإمام أبو بكر الأبهرى : جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً : المسند منها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان وإثنان وعشرون حديثاً ، والموقوف[٢] ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

---

(١) مفتاح السنة ص ٢٦ (٢) الموقوف ماروى عن الصحابة ولم يرفع الى رسول الله. وأما المروى عن التابعين فيسمى فى الاصطلاح المقطوع مثال الأول ... قال ابن عباس كذا ... ومثال الثانى ... قال مجاهد كذا ...

وقال الإمام السيوطى نقلا عن ابن حزم : أحصيت مافى موطأ مالك، وما فى حديث سفيان بن عيينة فوجدت فى كل واحد منهما خمسمائة ونيفاً مسندة [١] وثلثمائة مرسلا ، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل وفيها أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء .

والذى ذكره الإمام ابن عبد البر فى آخر التقصى أن عدة أحاديث الموطأ من رواية يحي بن يحيي ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثا [٢] وقد راجعت العد فوجدته دقيقاً جداً ولا منافاة بين هذه الأقوال ، لأن روايات الموطأ كما ذكرنا كثيرة وتختلف بالزيادة والنقصان ، وقد قالوا : إن ما فى موطأ الإمام محمد بن الحسن من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم مسندة كانت أو غير مسندة ألف حديث ومائة وثمانين حديثاً ، منها عن مالك ألف حديث وخمسة أحاديث ومن غير طريقه مائة وخمسة وسبعون حديثاً ، منها عن أبى حنيفة ثلاثة عشر حديثاً ومن طريق أبى يوسف أربعة والباقى عن غيرهما ، وهذا يدل على أنه زاد فى الموطأ ما ليس من رواية مالك قطعاً .

وقد صنف الإمام ابن عبد البر كتاباً فى وصل ما فى الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات . قال ابن عبد البر فى مصنفه هذا : جميع ما فيه من قوله بلغنى ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثاً كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

« أحدها » : إنى لا أنسى ولكن أُنَسَّى لأسن . « والثانى » : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرى أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذى بلغ

---

(١) يعنى متصلة مرفوعة .

(٢) التقصى ص ٢٥٨

غيرهم فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر . « والثالث » قول معاذ : آخر ما أوصانى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلى فى الغرز[١] أن قال : حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل . « والرابع » : إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة[٢] .

وهذه الأحاديث ـ كما قال ابن عبد البر ـ ليس منها حديث منكر ولا ما يدفعه أصل ، وقد وصل هذه الأحاديث الأربعة ابن الصلاح وغيره كما ذكر لها شواهد بعض العلماء[٣] .

درجـــة أحاديث الموطأ :

وقد اختلف العلماء فى منزلة الموطأ من كتب السنة ، فمنهم من جعله مقدما على الصحيحين كالإمام أبى بكر بن العربى حيث قال : الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب ، والإمام ابن عبد البر كما يدل على ذلك كلامه فى مقدمة كتابه « التقصى » « . . . . واعتماده ـ أى مالك ـ عليها فى موطأه الذى لا مثيل له ولا كتاب فوقه بعد كتاب الله تعالى عز وجل »[٤]. وكذلك السيوطى حيث قال فى مقدمة شرح الموطأ : «مامن مرسل فى الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد ، فالصحيح أن الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء » . ومن المتأخرين أستاذنا الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى ـ رحمه الله ـ ومنهم من جعله فى مرتبتهما وإليه يشير كلام الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » حيث حصر كتب الطبقة الأولى فى ثلاثة الصحيحين وموطأ مالك ، وأيد كلامه بأنه ليس

---

(١) الغرز موضع الركاب من رحل البعير

(٢) هذه الأربعة فى الموطأ رواية يحيى بن يحيى البحرية : السحابة تشاءمت : اتجهت نحو الشام . غديقة : كثيرة الماء

(٣) دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك ص ٦٥ .

(٤) التقصى ص ٩ .

فيه حديث مرسل ولا منقطع إلا وقد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم كانت صحيحة من هذا الوجه . ومنهم من جعل الموطأ فى مرتبة دون الصحيحين وإليه يميل كلام ابن الصلاح فى مقدمته، وقال به ابن حزم فى مقالة له رتب فيها كتب الحديث نقلها السيوطى فى التدريب والحافظ ابن حجر، وإليه يشير قوله : « كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما» .

وقد نقل شيخنا الشنقيطى ـ رحمه الله ـ رجوع الحافظ ابن حجر عن رأيه هذا وذهابه إلى المساواة بين الإمام البخارى والإمام مالك فى الاحتجاج بغير المتصل وأن ما فى الموطأ من المرسلات وشبهها مثل مافى صحيح البخارى من المعلقات والموقوفات ونحوهما، وقد ذكر ذلك الحافظ فى نكته على ابن الصلاح [١] .

وقال بعض العلماء المتأخرين[٢] : « إن ما فى الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحاح كلها وهى فى الصحة كأحاديث الصحيحين ، وأما ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها فيعتبر فيها ما يعتبر فى أمثالها مما تحويه الكتب الأخرى وإنما لم يعده بعض العلماء فى الكتب الصحاح لكثرة ما فيه من المراسيل والبلاغات والمنقطعات وكثرة الآراء الفقهية فيه لمالك وغيره » وهو ميل إلى القول بالمساواة بينه وبين الصحيحين .

مختصـــراته :

وللموطأ مختصرات كثيرة، فمنها مختصر الإمام الخطابى أحمد بن محمد البستى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ومختصر أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ وابن رشيق القيروانى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

---

(١) دليل السالك ص ١٩ . (٢) الباعث الحثيث ص ١٨ .

شروحـــه :

شرح الموطأ كثيرون من أجلة العلماء ، وأجل هذه الشروح وأوسعها كتاب « التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد » ألفه الإمام أبو عمر يوسف بن عبد البر النمرى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ وهو كتاب فى عشرين[١] جزءاً لم يصنف أحد مثله قال فيه ابن حزم — وهو هو فى صرامة النقد — « التمهيد لصاحبنا أبى عمر لا أعلم فى الكلام على فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه » .

ولما رأى الإمام تقاصر الهمم عن تحصيل التمهيد اختصره فى كتاب سماه « التقصى فى معرفة شيوخ الإمام فى الموطأ وذكر أحاديثه » أو « تجريد التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد » . وقد اقتصر فى هذا المختصر على الأسانيد . وذكر الأحاديث لا المعانى ، وقد نقل ناشره فى آخره شرحاً لبضعة أحاديث[٢] نقلها من التمهيد ، وإن الناظر فيها لا يسعه إلا أن يؤيد مقالة ابن حزم إن لم يزد عليها .

وكذلك شرح الموطأ أبو محمد عبد الله بن محمد النحوى البطليوسى المتوفى سنة ٥٢١ ، والقاضى أبو بكر محمد بن العربى المغربى المتوفى سنة ٥٤٦ وسماه « القبس » ومما جاء فيه فى وصف الموطأ « هذا أول كتاب ألف فى شرائع الإسلام وهو آخره ، لأنه لم يؤلف مثله إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه التى ترجع إليه فى مسائله وفروعه » .

وممن شرحه الجلال السيوطى المتوفى سنة ٩١١ وسمى شرحه « كشف المغطا فى شرح الموطا » ، واختصره فى شرحه « تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك » ، والشيخ العلامة محمد بن عبد الباقى الزرقانى المصرى

(١) الموجود منه ثلاثة أجزاء بدار الكتب المصرية .
(٢) التقصى ص ٢٨٢ — ٣٤٥ .

المالكى المتوفى سنة ١٠١٤ ه، شرحه شرحاً وجيزاً فى ثلاثة أجزاء.

وكذا شرحه الشيخ ولىّ الله المحدّث الحنفى الدهلوى قطب الدين أحمد ابن عبد الرحيم المتوفى سنة ١١٧٦ ه شرحه شرحين، أحدهما باللسان الفارسى سماه « المصفى » جرد فيه الأحاديث والآثار وحذف أقوال مالك وبعض بلاغاته وتكلم فيه كلام المجتهدين، ثانيهما بالعربية وسماه « المسوى » اكتفى فيه بشرح الغريب وذكر اختلافات المذاهب وغير ذلك مما لا بد منه.

وشرحه أيضا الشيخ على القارىء الهروى ثم المكى المتوفى سنة ١٠١٤ ه وشرحه يقع فى مجلدين وفيه نفائس لطيفة وغرائب شريفة، ولا يخلو كلامه فى نقد الرجال من مسامحات كثيرة.

وشرحه الشيخ عبد الحى محمد الهندى فى كتابه « التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد ».

المؤلفات على الموطأ فى أغراض مختلفة:

ممن ألف فى شرح غريبه البرقى وأحمد بن عمران الأخفش وأبو القاسم العثمانى المصرى.

وألف فى رجاله القاضى أبو عبد الله الحذاء وأبو عبد الله بن مفرح والبرقى وأبو عمر الطلمنكى، وجلال الدين السيوطى أسمى كتابه « إسعاف المبطأ برجال الموطأ » وقد طبع مع شرحه « تنوير الحوالك » بمصر.

وألف القاضى إسماعيل شواهد الموطأ، وألف أبو الحسن الدارقطنى « كتاب اختلاف الموطآت »، وكذا القاضى أبو الوليد الباجى.

ولأبى بكر بن حبيب أطراف الموطأ، وممن ألف من المتأخرين فى فى كل ما يتعلق بالموطأ من بيان أصحيته وتقدمه على غيره ورواته، وعدد أحاديثه إلى غير ذلك أستاذنا المحدث الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطى المتوفى سنة (١٣٦٣) ه فقد ألف فى ذلك نظما سماه « دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك »

وعلق عليه فى حاشية سماها « إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك » .

ولعلك بعد هذا ازددت معى يقيناً من عناية الأمة الإسلامية بكتب أحاديث نبيها صلى الله عليه وسلم المسطورة فى هذا الكتاب الجليل الذى لم يحفظ لنا الزمن من كتب القرن الثانى غيره فلله الحمد على ما ألهم ووفق .

نماذج من موطأ الإمام مالك :

(١) « باب وقوت الصلاة » : قال : حدثنى يحيى بن يحيى[١] الليثى عن مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة[٢] يوما فدخل عليه عروة بن الزبير فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى فقال : ما هذا يا مغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز : اعلم ما تحدث به يا عروة أو إن جبريل هو الذى أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة قال عروة : كذلك كان بشير بن أبى مسعود الأنصارى يحدث عن أبيه ، قال عروة : ولقد حدثتنى عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر والشمس فى حجرتها قبل أن تظهر[٣] .

---

(١) القائل : قال هو الراوى عن يحيى بن يحيى وهو يحيى بن يحى بن كثير بن وسلاس أبو محمد الليثى الأندلسى مات فى رجب سنة أربع وثلاثين ومائتين وهو من أشهر رواه الموطأ عن الإمام مالك وهو غير يحى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن التميمى الحنظلى النيسابورى شيخ البخارى ومسلم مات فى صفر سنة ست وعشرين ومائتين .

(٢) يعنى عن وقت الاستحباب لا تأخيرها حتى غربت الشمس .

(٣) أى تزول عنها وتخرج .

(٢) « من أدرك ركعة من الصلاة » قال حدثنى يحى عن مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة[1] » .

(٣) « العمل فى التيمم » حدثنى يحيي عن مالك عن نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى إذا كانا بالمربد، نزل عبد الله فتيمم صعيداً طيباً فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .

(٤) وحدثنى عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يتيمم إلى المرفقين ، وسئل مالك كيف التيمم ؟ وأين يبلغ به ؟ فقال : يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ويمسحهما إلى المرفقين .

(٥) « ما جاء فى السواك » حدثنى يحيي عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السَّبَّاق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يَمَسّ منه وعليكم بالسواك » .

(٦) « العمل فى غسل يوم الجمعة » حدثنى يحيي عن مالك عن سُمَىّ مولى أبى بكر بن عبد الرحمن عن أبى صالح السمَّان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فى الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ،[2] ومن راح فى الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح فى الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً ، ومن راح فى الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح فى الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر » .

---

(١) أى أدرك فضلها .

(٢) البدنة الواحد من الابل ذكراً كان أم أنثى والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث .

(٧) « وضع اليدين إحداهما على الأخرى فى الصلاة » : وحدثنى عن مالك عن أبى حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال : كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة قال أبو حازم : لا أعلم إلا أنه ينمى ذلك[1] .

(٨) « ما جاء فى الدعاء » : وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمى أن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت نائمة إلى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل فلمسته بيدى فوضعت يدى على قدميه وهو ساجد يقول : « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك » .

(٩) وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أنه كان يقول : « ما من داع يدعو إلا كان بين إحدى ثلاث ، إما أن يستجاب له ، وإما أن يدخر له ، وإما أن يكفر عنه » .

(١٠) « جامع الصيام » : وحدثنى عن مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذى نفسى بيده لخُلُوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك إنما يذر شهوته وطعامه من أجلى فالصيام لى وأنا أجزى به كل حسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام فهو لى وأنا أجزى به » .

(١١) « حج المرأة بغير ذى محرم » : قال مالك : فى الصرورة[2] من النساء التى لم تحج قط إنها إن لم يكن لها ذو محرم يخرج معها أو كان لها

---

(١) ينمى ذلك أى يرفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع صراحة .
(٢) الصرورة بفتح الصاد التى لم تحج يستوى فيها المذكر والمؤنث .

فلم يستطع أن يخرج معها أنها لا تترك فريضة الله عليها فى الحج لتخرج فى جماعة النساء .

(١٢) «النهى عن قتل النساء والولدان فى الغزو »: وحدثنى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فى بعض مغازيه امرأة مقتولة فأنكر ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان .

(١٣) وحدثنى عن مالك عن يحي بن سعيد أن أبا بكر الصديق بعث جيوشاً إلى الشام ، فخرج يمشى مع يزيد بن أبى سفيان وكان أمير ربع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبى بكر : إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال أبو بكر : ما أنت بنازل وما أنا براكب إنى أحتسب خطاى هذه فى سبيل الله ، ثم قال : إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم له[1] ، وستجد قوما فحصوا عن أوساط رؤوسهم من الشعر[2] فاضرب ما فحصوا عنه بالسيف وإنى موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ، ولا صبيا ، ولا كبيراً هرما ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ، ولا تخربن عامرا ، ولا تعقرن شاة ولا بعيراً إلا لمأكلة ، ولا تحرقن نخلا ، ولا تفرقنه ، ولا تغلل[3] ، ولا تجبن .

(١٤) وحدثنى عن مالك أنه بلغه[4] أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية[5] يقول لهم : اغزوا باسم الله فى سبيل الله ، تقاتلون من كفر بالله ، لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدا ، وقل ذلك لجيوشك ، وسراياك — إن شاء الله — والسلام عليك .

---

(١) هم الرهبان .   (٢) هم الشمامسة .
(٣) لا تسرق من الغنيمة .
(٤) هذا مما يعرف ببلاغات مالك — رحمه الله تعالى .
(٥) السرية : القطعة من الجيش ، قيل تبلغ أربعمائة ونحوها .

(١٥) «اللغو في اليمين» : حدثني يحي عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول : لغو اليمين قول الإنسان: لا والله. لا والله[1]

قال مالك : أحسن ماسمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو ، قال مالك : وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ، أو يحلف ليضربن غلامه ثم لا يضربه ، ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه ، وليس في اللغو كفارة . قال مالك : فأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم ليرضى به أحدا ، أو ليعتذر به إلى معتذر إليه ، أو ليقطع به مالا ، فهذا أعظم من أن تكون فيه كفارة .

(١٦) « استئذان البكر والأيم في أنفسهما » حدثني مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأيِّم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها »[2] .

(١٧) أجل الذي لا يمَس امرأته » حدثني يحي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : « من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها فإنه يضرب له أجل سنة ، فإن مسها وإلا فرّق بينهما » .

(١٨) وحدثني عن مالك أنه سأل ابن شهاب متى يضرب له الأجل أمن يوم يبنى بها، أم من يوم ترافعه إلى السلطان؟ فقال : بل من يوم ترافعه إلى السلطان ، قال مالك : فأما الذي قد مسّ امرأته ثم اعترض عنها فإني لم أسمع أنه يضرب له أجل ولا يفرق بينهما .

---

(١) في رواية ابن بكير وغيره « وبلى والله » .
(٢) الأيم : الثيب . صماتها بكسر الصاد : سكوتها .

(١٩) « ماجاء فى ثمن الكلب » : حدثنى يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى مسعود الأنصارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وحلوان الكاهن[١] » . يعنى بمهر البغى ما تعطاه المرأة على الزنا ، وحلوان الكاهن رشوته وما يعطى على أن يتكاهن . قال مالك : أكره ثمن الكلب الضارى وغير الضارى لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب .

(٢٠) « ما جاء فى الرجم » : حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : « جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما تجدون فى التوراة فى شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون ، فقال عبدالله بن سلام : كذبتم إن فيها آية الرجم ، فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها ، فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم ، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما » فقال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة ، قال مالك : يعنى يحنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه .

(٢١) « ما جاء فى تحريم المدينة » : حدثنى يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وأنا أحرم ما بين لابتيها»[٢] .

---

(١) البغى بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية : الزانية . حلوان : بضم الحاء المهملة مصدر حلوته إذا أعطيته . الكاهن : من يزعم علم الغيب ، يعنى ما يعطى له

(٢) لابتيها : حرتيها ، والحرة : الأرض ذات الحجارة السود.

(٢٢) «ما جاء فى الطاعون» : وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سَرْغ[١] بلغه أن الوباء قد وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ »[٢] .

(٢٣) « إصلاح الشَّعْر » : حدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا قتادة الأنصارى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لى جُمَّة[٣] أفأرجلها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم وأكرمها » ، فكان أبو قتادة ربما دهنها فى اليوم مرتين لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم وأكرمها .

(٢٤) وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد ، فدخل رجل ثائر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : أن أخرج كأنه يعنى إصلاح شعر رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أليس هذا خيراً من أن يأتى أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان » .

(٢٥) «أسماء النبى صلى الله عليه وسلم» : حدثنى مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لى خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر ، وأنا

---

(١) بفتح السين وسكون الراء ، قرية بالشام مما يلى الحجاز .

(٢) وهذا الحديث هو الأصل فى الحجر الصحى .

(٣) بضم الجيم شعر الرأس إذا بلغ المنكبين .

الحاشر الذى يحشر الناس على قدمى ، وأنا العاقب[١] » ، وهذا آخر حديث فى الموطأ .

أشهر المؤلفين فى القرن الثالث

قدمنا أن هذا القرن هو أزهى عصور جمع السنة وتدوينها ، وأن موسوعاتها ودواوينها المشهورة إنما ألفت فى هذا القرن ، وسنبدأ بالمسانيد ، ثم نثنى بالصحاح ، ثم نثلث بكتب السنن وما على شاكلتها وأشهر هؤلاء المؤلفين :

(١) الإمام الجليل أحمد بن حنبل (م ٢٤١) .

(٢) الإمام بقى بن مخلد القرطبى (م ٢٧٦) .

(٣) الإمام البخارى (م ٢٥٦) .

(٤) الإمام مسلم بن الحجاج (م ٢٦١) .

(٥) الإمام أبو داود (م ٢٧٥) .

(٦) الإمام الترمذى (م ٢٧٩) .

(٧) الإمام النسائى (م ٣٠٣) .

(٨) الإمام ابن ماجه (م ٢٧٣) .

(٩) الإمام محمد بن جرير الطبرى (م ٣١٠) هـ .

الإمام أحمد بن حنبل ١٦٤ — ٢٤١ هـ

وسنوسع الكلام عن الإمام من جانبه الحديثى لا الفقهى ، فلذلك مقام آخر ويحتاج إلى بحث مستقل ، ولكننا سنشير إلى أصوله فى الاجتهاد .

---

(٤) العاقب : هو الذى ليس بعده نبي .

نسـبه :

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى المروزى ثم البغدادى ينتهى نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان ، فهو عربى صريح النسب وزاده شرفاً اجتماعه مع النبى صلى الله عليه وسلم فى جده الأعلى « نزار » وأمه السيدة ميمونة بنت عبد الملك الشيبانى ، فهى شيبانية أيضاً ، وكان أبوها عبد الملك من وجوه بنى عامر تنزل عليه قبائل العرب فيكرم وفادتهم ، أما أبو الإمام فكان جندياً من جنود الإسلام ، المنافحين عنه ، المجاهدين فى سبيله ، وأصله من البصرة ، فاتفق له أن نزل ببنى عامر فتزوج بأمه .

وقد اختلف فى موضع ولادته ، فقيل : خرجت أمه وهى حامل به من مرو إلى بغداد فولدته بها ، وقيل : إنها ولدته بمرو ثم خرجت به إلى بغداد وكانت ولادته فى العشرين من ربيع الأول سنة ١٦٤ هـ ولم يلبث أن ذاق مرارة اليتم ، فقد توفى أبوه وهو طفل .

نشأته وارتحـاله :

وقد نشأ ببغداد وهى بلد الخلافة والعلم والحضارة حينئذ ، فلقى بها من لا يحصون من أجلة العلماء ، ولكنه لم يكتف بعلماء بلده ، وتاقت نفسه إلى لقاء علماء الأمصار ، فرحل فى سبيل تحمل الحديث المراحل البعيدة ، فرحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة ، وحج خمس حجج ، منها ثلاث راجلا ، وقد مكنت له هذه الرحلات أكبر قدر ممكن من رواية الأحاديث ولقاء الشيوخ .

شيوخه :

وكان للإمام شيوخ لا يحصون كثرة ، منهم هشيم وسفيان بن عيينة

ويحيى بن سعيد القطان وإسماعيل بن علية وزياد البكائى وبشر بن الفضل والقاضى أبو يوسف صاحب الإمام أبى حنيفة ووكيع وعبد الرزاق والشافعى وآخرون لو استقصيناهم لملأت صحف .

من روى عنه :

وقد روى عنه الكثيرون، منهم البخارى ومسلم وأبو داود بلا واسطة والترمذى والنسائى وابن ماجه بواسطة وابناه صالح وعبد الله . ومما يدل على جلالته فى الحديث رواية شيوخه عنه كعبد الرزاق والشافعى لكنه قال عنه الثقة ولم يسمه ، وروى عنه من أقرانه على بن المدينى ويحيى ابن معين إمام أهل الجرح والتعديل . ومن تلاميذه محمد بن يحيى الذهلى وأبو زرعة الرازى والدمشقى وحرب الكرمانى وآخرون آخرهم أبو القاسم البغوى .

صفاته الخِلقية والخُلقية :

كان الإمام أحمد حسن الوجه أسمر طويلا ، وقيل كان ربعة يخضب بالحناء وفى لحيته شعرات سود ويلبس ثيابا بيضاء ويعتم ويأتزر ، تعلوه سكينة ووقار وحشمة ، وقد وصفه أحد معاصريه فقال : ما أعلم أنى رأيت أحداً أنظف ثوباً ولا أشد تعاهداً لنفسه فى شاربه وشعر رأسه وبدنه ولا أنقى ثوباً وشدة بياض من أحمد بن حنبل . ولا عجب فالإسلام نظيف يحب النظافة .

وأما أخلاقه ، فهو غرر من الفضائل الإنسانية العالية . ومن ذلك زهده فى الدنيا مع الترفع وعزة النفس، وقد جاءته الدنيا صاغرة فأباها، إذ عرض عليه القضاء فأبى ، وكاد يغضب من شيخه الشافعى لما رشحه لولاية القضاء باليمن ، وكان لا يقبل جوائز السلطان ، بل بلغ من ورعه أنه امتنع من

أ كل خُبْز خُبِزَ فى تنور لابنه صالح لأنه كان يقبل جوائز السلطان، بل أمر بسد بابه إلى دار ابنه هذا، ومن أخلاقه حبه للعفو والتسامح، فقد جعل كل من آذاه فى الفتنة فى حل إلا المبتدعة، وتواضعه الجم، وبغضه للشهرة،وحبه أن يكون فى غمار الناس، ومن كلامه فى هذا: «طوبى لمن أخمل الله عز وجل ذكره» حتى صار مثلا فى الأولين والآخرين.

علمه وثناء الأئمة عليه:

كان الإمام أحمد من حجج الله البالغة فى الحفظ والرواية وصدق الحديث والتثبت، وقد جمع إلى الحفظ الفهم والفقه فى الحديث، شهد له بذلك الأئمة المبرزون الجامعون بين الفقه والرواية، وعلى رأس هؤلاء الإمام الشافعى الذى لازمه مدة ببغداد، فقد قال فيه: «خرجت من بغداد وما تركت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل»، وقال المزنى: رأيت ببغداد رجلا إذا قال: حدثنا قال الناس كلهم: صدق، قلت من هو؟ قال: «أحمد بن حنبل» وقد وصفه إبراهيم الحربى فقال: «رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين»، والإمام أحمد فقيه ومحدث، فهو من فقهاء المحدثين كسلفه الإمام مالك ولا معول على ما قيل: إنه محدث لافقيه، وبحسبنا دلالة على فقهه هذه الثروة الفقهية الطائلة التى حملها عنه تلامذته وأصوله التى ساروا عليها فى اجتهادهم.

منحاه فى الرواية:

كان الإمام أحمد يشدد فى قبول أحاديث الأحكام ويتساهل فى أحاديث الفضائل. روى عنه أنه قال: «نحن إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا فى الفضائل تساهلنا»، وكان يأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يجد فى الباب شيئاً يدفعه، والمراد بالضعيف الضعف

المحتمل وهو الذى يزول بتعدد الطرق وهو ما يعرف عند المحدثين بالحسن لغيره ، وقد هيأ للإمام ارتحاله إلى الأقطار ولا سيما الحجاز ثروة ضخمة من الأحاديث ، وبحسبك أن تعلم أن كتابه المسند يضم أربعين ألف حديث منها عشرة آلاف حديث مكررة ، وهو من أكثر الفقهاء الأربعة المشهورين رواية حديثاً .

منحاه فى الاجتهاد

كان الإمام أحمد أحد الأئمة المشهورين الذين ضربوا بسهم راجح فى باب الفقه والاجتهاد . وقد هيأت له معرفته الواسعة بالأحاديث النبوية وما روى عن الصحابة والتابعين سبيل استنباط الأحكام من الأدلة كما كانت هذه المعرفة سبباً فى قرب مذهبه من السّنة واعتماده فى الأعم الأغلب على الحديث فإذا وجد حديثاً صحيحاً أخذ به ولم يلتفت إلى غيره ولا إلى من يخالفه كائناً من كان ، وإذا وجد فتوى من الصحابة عمل بها ، وإذا وجد فتاوى لهم تخير أقربها إلى الكتاب والسنة ، وأحياناً يختلف الصحابة فى المسألة على قولين فيروى عن الإمام فى المسألة روايتان ، وإذا وجد حديثاً مرسلا أو ضعيفاً رجحه على القياس ، ولا يستعمل القياس إلا عند الضرورة القصوى ، ويكره الفتوى فى مسألة ليس فيها أثر(١) .

وليس المراد بالحديث الضعيف الذى يقدمه على القياس الباطل أو المنكر أو الذى فى روايته متهم بالكذب مما لا يجوز العمل به ، وإنما المراد به قسم من أقسام الحسن وهو الحسن لغيره ، فكان من أصوله إذا لم يجد أثراً يدفعه ولا قول صحابى ولا إجماعاً على خلافه أن يقدمه على

---

(١) ضحى الإسلام جزء ٢ ص ٢٣٥ .

القياس ، وليس هذا ببدع من الإمام ، فقدعمل بهجمهور الفقهاء . ولم يدون الإمام مذهبه فى كتاب لأنه كان يكره ذلك وإنما أصحابه هم الذين جمعوا مسائله ودونوها وساروا على أصوله فى البحث والاجتهاد حتى غدا من ذلك ثروة فقهية ضخمة مبثوثة فى عشرات الكتب القيمة من كتب الحنابلة . وقد خالف بعض العلماء فى عده من الفقهاء واعتبروه من كبار المحدثين . فابن جرير الطبرى كان يقول : « إنه رجل حديث لا رجل فقه » ، وقد ثارت عليه الحنابلة من أجل هذا ، ولم يذكره ابن قتيبة فى كتابه « المعارف » بين الفقهاء ، واقتصر ابن عبد البر فى كتابه « الانتقاء » على الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ومالك والشافعى .

وقد خالفهم فى هذا غيرهم وبخاصة المتأخرين ، والحق أنه فقيه ، بل ومن كبار الفقهاء .

محنة الإمام :

وقد تعرض الإمام لمحنة قاسية بسبب ثباته على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . وكانت نبتت نابتة تقول بخلق القرآن وهم المعتزلة ، وفى عهد المأمون قويت شوكتهم فاستحوذوا عليه وزينوا له القول بخلق القرآن حتى أرسل إلى والى بغداد من قبله أن يحمل الناس ولا سيما العلماء على هذا القول . وقد وافق معظمهم مكرهين ، وحمل لواء المعارضة والثبات على ما يعتقد الإمام أحمد ومحمد بن نوح الجنديسابورى ، ولم يلبث ابن نوح أن توفى وانفرد الإمام أحمد بالمحنة .

وقد استمرت الفتنة من عهد المأمون إلى عهد المتوكل ، فلما ولى الخلافة استبشر الناس به ، فقد كان محباً للسنة وأهلها ، وقد كان عند حسن ظن الناس

به فقد رفع المحنة وكتب إلى الآفاق أن لا يتكلم أحد فى القول بخلق القرآن وبذلك أزال الله الكربة، وفرج عن الأمة، وأصبح الأمام محبوبا للمتوكل، أثيرا عنده، معظما فى نفسه، وقد تحمل الإمام فى الفتنة صنوف البلاء من ضرب وسجن وتعذيب وتنكيل وتشريد، ولم يزده كل ذلك إلا إيمانا وثباتا على ما يعتقد، وقد كان الإمام أحمد على حق فى هذا الموقف، فهو إمام يقتدى به، فلو انزلق إلى هذه المقالة ولو تقيه لتبعه فى مقالته الألوف الذين لا يحصون، ولضل بسببه خلق كثير، وقد عرف الأئمة للإمام هذا الموقف المشرف، فهذا على بن المدينى يقول: « إن الله أعز الدين بأبى بكر يوم الردة وبأحمد بن حنبل يوم المحنة». ولما سئل بشر بن الحارث عن أحمد بن حنبل قال: أنا أسأل عن أحمد؟ إن أحمد أدخل الكير فخرج ذهبا أحمر.

ولعل الإمام ورث هذه الصلابة فى الحق والشجاعة فى الرأى من والده الذى كان جندياً من دعاة الإسلام، ثم نمى فيه هذه الوراثة ما امتلأ به القرآن والسنة وسير السلف الصالح من بطولات وجهاد واستشهاد فى سبيل الحق.

وفاته:

وبعد هذه الحياة الحافلة بالجلائل والمفاخر توفى الإمام ضحوة يوم الجمعة ١٢ من ربيع الأول سنة مائتين وواحد وأربعين، ومشى فى جنازته خلق لا يحصون، وهكذا شاء الله سبحانه للرجل الذى كان يفر من الشهرة أن يرفع له ذكره ويحضر جنازته ما يقرب من ألف ألف ودفن بمقبرة باب حرب، فرضى الله عنه وأرضاه.

وقد ترك الإمام نجلين عالمين هما صالح قاضى أصبهان (٢٠٣ - ٢٦٦) وعبدالله الذى كان يكنى به والذى حمل علم والده (٢١٣ - ٢٩٠)

مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله

كان الإمام أحمد شديد العناية بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد أفنى عمره فيها حفظاً وفهماً وفقهاً وتفسيراً . ومن مؤلفاته التفسير ، والناسخ والمنسوخ ، والمقدم والمؤخر ، وجوابات القرآن والتاريخ ، والمناسك الكبير والصغير ، ورسالة فى الصلاة كتبها إلى إمام صلى وراءه فأساء فى صلاته وهى مطبوعة ، وأجل مؤلفاته وأبقاها على الزمان هو كتابه « المسند » فى الحديث ، وسنتكلم عليه باستفاضة فيما بعد.

مسند الإمام أحمد

المسند فى اصطلاح المحدثين هو الكتاب الذى جمعت فيه أحاديث كل صحابى على حدة من غير نظر إلى وحدة الموضوع ، فحديث صلاة بجانب حديث زكاة بجانب حديث بيوع وهكذا ، فإذا فرغ من حديث هذا الصحابى أخذ فى حديث غيره حتى يتم الكتاب ، وقد اختلف أصحاب هذه الطريقة فى ترتيب الصحابة ، فمنهم من يرتبهم على حسب الفضل بأن يبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم بمن بعدهم ، كما فعل الإمام أحمد ، ومنهم من يرتبهم على حروف المعجم ، كما فعل الطبرانى فى معجمه الكبير ، ومنهم من يرتبهم حسب القبائل ...

وصفه ودرجة أحاديثه :

وقد انتقى الإمام مسنده من ألوف الأحاديث التى كان يحفظها ويرويها . قال الحافظ أبو موسى المدينى[1] صاحب « خصائص المسند »

(١) الحافظ أبو موسى المدينى ولد بأصبهان سنة ٥٠١ وحصل بها من المسموعات ملم يحصله أحد فى زمانه مع الحفظ والاتقان ، وله مؤلفات كثيرة نافعة ، ومن تلاميذه الحافظان أبو سعد السمعانى وعبد الغنى المقدسى ، توفى سنة ٥٨١ .

فى وصفه : « هذا الكتاب أصل كبير ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتقى من حديث كثير ومسموعات وافرة ، فجعله إماما ومعتمدا ، وعند التنازع ملجأ ومستندا » ثم روى بسنده عن حنبل بن اسحق قال : جمعنا عمى أنا وصالح وعبد الله ، وقرأ علينا المسند وما سمعه منه — يعنى تاما — غيرنا ، وقال لنا : إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً[1]، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة » وكأن الإمام يرى أن كل ما أورده فى المسند حجة وإن لم يكن ذلك صريحا فى كلامه ، كما أن عبارته صريحة فى أن ما ليس فيه ليس بحجة ولعل الإمام قال هذه المقالة على حسب ظنه واجتهاده وعلى ما هو الغالب فى كتابه وإلا فالحق خلاف ذلك ، ففى المسند أحاديث لا تصلح للاحتجاج بها ، كما أن فى غير المسند أحاديث فى غاية الصحة كالأحاديث التى خرجها أصحاب الصحيحين وليست فيه .

وقال الحافظ أبو موسى أيضاً : « ولم يخرج - أى الإمام فى مسنده - إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن فى أمانته ،ثم يروى بسنده عن عبدالله بن أحمد قال : سألت أبى عن عبد العزيز بن أبان ؟ فقال : لم أخرج عنه فى المسند شيئا قد أخرجت عنه على غير وجه الحديث فلما حدث بحديث المواقيت تركته ثم استدل على أن ما أودعه الإمام أحمد

---

(١) ليس المراد بهذه الألوف الكثيرة أنها كلها أحاديث متباينة كما هو الظاهر من العبارة وكما يظن بعض من لا يعرف وإنما هى طرق متعددة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فنعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث وما هى فى الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد فيتخير أى إمام منها أصحها وأوثقها فى نظره ويدع ما عدا ذلك وقد يكون فيما ذكره ماليس صحيحا عند غيره وقد يكون فيما تركه ماهو صحيح فى الواقع ، وأيضا فيدخل فى هذه الألوف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم فكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكل عليك الأمر :

مسنده قد احتاط فيه إسنادا ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صلح عنده بما رواه بسنده عن الإمام بسنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «يهلك أمتي هذا الحي من قريش، قالوا فما تأمرنا يارسول الله ؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم » قال عبد الله بن الإمام ،قال لي في مرضه الذي مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله : « اسمعوا وأطيعوا » ، وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فقال عليه ما قلناه وفيه نظائر له[1] وهذا المثال ونظائره يدل دلالة واضحة على تعويل أئمة الحديث في النقد على المتون كما عولوا على الأسانيد . وأما احتياطه في الإسناد فقد ترك الإمام حديث أناس كثيرين لضعفهم مثل عمرو بن خالد وناصح ومحمد بن سالم وغيرهم .

غزارة مادته :

وقد اشتمل هذا الديوان الكبير على جل الأحاديث المعروفة ، وليس أدل على هذا من أنه سئل الإمام الحافظ ابو الحسين علي بن الشيخ الإمام الحافظ الفقيه محمد اليونيني — رحمهما الله تعالى — أنت تحفظ الكتب الستة ؟ فقال : أحفظهما وما أحفظهما ، فقيل له : كيف هذا ؟ فقال : أنا أحفظ مسند أحمد ، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل ، فأنا أحفظهما بهذا الوجه ، وقد كان الإمام شديد العناية بمسنده هذا ، وقد توقع ما سيكون لمسنده من منزلة سامية في نفوس المخلصين للسنة المحبين لها ، فقال لابنه عبد الله موصياً : « احتفظ بهذا المسند ، فإنه سيكون للناس إماما » .

---

(١) مسند الامام أحمد ج ١ ص ٢٤ — ٢٥ طبع المعارف

عدد أحاديث المسند :

قال الحافظ أبو موسى المدينى : « فأما عدد أحاديث المسند فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون ألفاً ، إلى أن قرأت على أبى منصور ابن زريق ببغداد قال : أخبرنا أبو بكر الخطيب قال : قال ابن المنادى : لم يكن فى الدنيا أحد أروى عن أبيه منه ، يعنى عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً ، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً سمع منه ثمانين ألفاً ، والباقى وجاده قال : فلا أدرى هل الذى ذكره ابن المنادى أراد به ما لا مكرر فيه ، وأراد غيره مع المكرر ؟ فيصح القولان جميعاً . قال : ولو وجدنا فراغاً لعددناه إن شاء الله تعالى .

وقد علق على العبارة الأستاذ الشيخ أحمد شاكر — رحمه الله — مرتب المسند ومفهرسه بقوله : هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفاً ، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً ، وسيتبين عدده الصحيح عند إتمامه إن شاء الله [1].

ثلاثيات الإمام :

ومن هذه الألوف ما يزيد عن ثلثمائة حديث ثلاثية الإسناد أى بين الإمام فيها والرسول ثلاثة رواة .

رجاله :

قال الحافظ أبو موسى المدينى : فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف ، وقال الحافظ شمس الدين بن الجزرى [2] فى « المصعد الأحمد فى ختم مسند أحمد [3] » : قد عددتهم فى كتابى المسند

---

(١) المسند ج ١ ص ٢٣ ط دار المعارف .

(٢) ولد بدمشق فى رمضان عام ٧٥١ هـ وكان إمام القراءات فى عصره غير مدافع وله مؤلفات كثيرة فى القراءات والحديث ، توفى بشيراز فى ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ .

(٣) المسند ج ١ ص ٣٤

فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء الصحابيات ، وعددت النساء الصحابيات فبلغن ستاً وتسعين ، والقولان متقاربان .

واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم ، فأما الأبناء فيه فثمانية ، منهم اثنان عرف اسمهما وهما ابن أبزى وهو عبد الرحمن ، وابن الأمين واسمه عبد الله ، وقيل زياد ، ويقال له أبو لأى ، وأما شيوخه الذين روى عنهم فى المسند فإنى عددتهم فبلغوا مائتين وثلاثة وثمانين رجلا .

رواته :

وقد روى المسند عن الإمام كثيرون من أئمة العلماء وأهل الحديث من أعيانهم صالح ، وعبد الله بن الإمام ، وروى عن عبد الله كثيرون ، من أشهرهم الإمام المحدّث الثقة أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادى الحنبلى مذهباً المشهور بالقطيعى (١) ، وهو الذى اشتهر برواية المسند عن عبد الله بن الإمام أحمد . ولد سنة ٢٧٤ وتوفى سنة ٣٦٨ ببغداد .

الزيادات عن المسند :

وقد زاد على المسند أحاديث عبد الله بن الإمام ، كما زاد فيه زيادات أيضاً تلميذ عبد الله أبو بكر القطيعى السالف الذكر ولكنهما لم يلتزما فيما زاداه ما التزمه الإمام من شدة التحرى والتثبت ؛ فمن ثم وجد فى المسند أحاديث ضعيفة هى فى الحقيقة مما زاداه ، وهذه الزيادات تعرف من طريقة روايتها كما سنذكر فيما بعد .

درجة أحاديث المسند :

من العلماء من يرى أن جميع ما فى المسند صحيح ، أو على الأقل مقبول محتج به ، وإلى هذا يشير كلام الحافظ أبى موسى المدينى ، وكلام الإمام

(١) نسبة إلى قطيعة الدقيق (محلة ببغداد) فنسب إليها .

السيوطى قال فى خطبة « الجامع الكبير » ما نصه : « وكل ما كان فى مسند أحمد فهو مقبول ؛ فإن الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن » .

والحق أن مسند الإمام فيه أحاديث صحيحة وهى فى الصحيحين وفى السنن ، وفيه أحاديث صحيحة كثيرة توازى أحاديث مسلم بل والبخارى ، وليست فى كتابيهما ولا فى كتاب واحد منهما ، بل ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الأربعة وهى السنن .

وفيه عدا الصحيح الحسن ، والضعيف ، والمنكر ، بل والموضوع على ندرة جداً ، ومن ثم يتبين لنا أن القول بأن مسند أحمد كله صحيح قول عار عن التحقيق . قال العلامة الحافظ عماد الدين بن كثير فى كتابه « الباعث الحثيث » [1] : « وأما قول الحافظ أبى موسى محمد بن أبى بكر المدينى عن مسند الإمام أحمد : إنه صحيح : فقول ضعيف ، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك ، كما نبه عليه طائفة من الحفاظ » .

وقال الحافظ العراقى فى شرحه على مقدمة ابن الصلاح [2] : « وأما وجود الضعيف فيه فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة ، وقد ذكرتها فى جزء ، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه : فمن ذلك حديث عائشة مرفوعاً : « رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبواً » : قال الإمام أحمد : هذا الحديث كذب منكر ، ثم ذكر الحافظ العراقى أحاديث منها حديث أنس : « عسقلان أحد العروسين يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم » ، وحديث بريدة : « كونوا فى بعث خراسان ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين » إلى أن قال :

ولعبد الله بن أحمد فى المسند أيضاً زيادات فيه الضعيف والموضوع ؛ فمن الموضوع حديث سعد بن مالك ، وحديث ابن عمر أيضاً فى سد

---

(١) ١٨ — ١٩ (٢) ٤٢ — ٤٣

الأبواب إلا باب على ذكرهما ابن الجوزى أيضاً فى الموضوعات . وقال : إنهما من وضع الرافضة » . ومما ذكرناه عن العراقى تتبين الأحاديث التى أشار إليها ابن كثير .

وممن يرى أن المسند يشتمل على الصحيح والحسن والضعيف بل والموضوع : أبو الفرج ابن الجوزى[1] وندد فى كتابه « صيد الخاطر » بمن يزعم أن المسند كله صحيح وتحسر على علماء هذا الزمان[2] ، وقد ذكر ابن الجوزى فى كتابه « الموضوعات »[3] خمسة عشر حديثاً وهى فى المسند ، وذكر العراقى أيضاً تسعة أحاديث قال : إنها موضوعة وهى فى المسند ، وقد انتصر للمسند الحافظ ابن حجر «حمية للسنة وعصبية لا تخل بدين ولا مروءة » — كما قال — فألف رسالة فى الرد على الحافظين ابن الجوزى والعراقى سماها : « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ، وفى الحق أن بعض هذه الأحاديث كان الحق فيها مع الحافظ وأنها لا تصل إلى حد أن يحكم عليها بالوضع ، والبعض تكلف فى الرد عنه الحافظ غاية التكلف ، وأن الصواب كان فى جانب الناقدين الجليلين ، وليس أدل على هذا مما قاله الحافظ ابن حجر فى كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة »[4] : « ليس فى المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة ، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة حبواً ، والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً » ومع هذا فقد حاول الحافظ نفى الوضع عنه .

السبب فى وجود الموضوعات فى المسند :

الإمام أحمد — رحمه الله — من كبار أئمة الحديث الذين جمعوا بين

(١) هو الحافظ الواعظ أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزى ولد سنة ٥١٠ وتوفى سنة ٥٩٧ — له مؤلفات كثيرة من أهمها كتاب الموضوعات (٢) المستدرج ١ ص — ٥٦ ٥٧ .

(٣) طبع مع تعقاب السيوطى عليه فى كتاب « اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة » .

(٤) موطأ مالك ومسند أبى حنيفة ومسند الشافعى ومسند أحمد — رحمهم الله —

الرواية والدراية والفقه ، وقد شهد له بالإمامة فى التعديل والتجريح ومعرفة تاريخ الرجال ، وتمييز الصحيح من السقيم ، كبار أئمة هذا الشأن ، وهذا أمر لا يكاد يختلف فيه اثنان ، وقد عنيت بالبحث عن السر فى وقوع الموضوعات فى المسند ، وإن كان على ندرة حتى تكشف لى بعد البحث والتنقيب أن السبب يرجع إلى ما يأتى :

(١) أن الإمام أحمد كان يرى تخريج أكبر عدد ممكن من الأحاديث المشهورة أعم من أن تكون صحيحة أو ضعيفة ، وأنه كتبه فى أوراق متفرقة وفرقه فى أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسوّدات وذلك على نية أن يهذب الكتاب وينقحه ويحذف منه ما لا يطمئن إليه ويزيد ما عسى أن يعثر عليه من الأحاديث الصحيحة ، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية ، وهكذا كان شأن أئمة الحديث لا ينفكون عن التنقيح والتهذيب والحذف والإثبات حتى يُوافيهم الأجل . وقد سمعت آنفاً ما رواه عبدالله ابن الإمام عن أبيه من أنه كان يأمر بالضرب على بعض الأحاديث المنكرة والشاذة سنداً ومتناً ، فلعل بعض ما أمر بالضرب عليه قد ترك سهواً كما قال الحافظ فى حديث عبد الرحمن بن عوف السابق .

(٢) التساهل فى رواية الفضائل وقد روى عن الإمام أنه قال : «نحن إذا روينا فى الحلال والحرام شددنا ، وإذا روينا فى الفضائل تساهلنا » ، وليس معنى هذا أن الإمام أحمد كان يخرج بعض الأحاديث الموضوعة وهو يعلم ذلك ثم يسكت عليه ، فحاشا لله أن يكون هذا ، وإنما هو اختلاف الأنظار ، فما هو فى نظره غير موضوع قد يراه غيره موضوعا ، وأئمة الجرح والتعديل مختلفون فى مناهجهم ، فمنهم المشدد ، ومنهم المتساهل ، ومنهم المتوسط قال الإمام تقى الدين أحمد بن تيمية : « وقد تنازع الناس هل فى مسند أحمد موضوع ؟ فقالت طائفة من حفاظ الحديث كأبى العلاء الهمدانى ونحوه : ليس فيه موضوع ، وقال بعض العلماء كأبى الفرج بن الجوزى :

فيه موضوع قال أبو العباس : ولا خلاف بين القولين عند التحقيق فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذى يتعمد صاحبه الكذب وهذا مما لا يعلم أن فى المسند منه شيئاً ، بل شرط المسند أقوى من شرط أبى داود فى سنته ، وقد روى أبو داود فى سننه عن رجال أعرض عنهم فى المسند : قال . ولهذا كان الإمام أحمد فى المسند لا يروى عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه ، ولكن يروى عمن يضعف لسوء حفظه ؛ فإن هـــذا يكتب حديثه ويعتضد به ويعتبر به قال : ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره ، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب ، بل أخطأ فيه ، وهذا الضرب فى المسند منه ، بل وفى سنن أبى داود والنسائى »[1] .

(٣) من جهة زيادات ابنه عبد الله وتلميذ ابنه أبى بكر القطيعى : ومما ينبغى أن يعلم أن العلماء يريدون بالمسند ما يشمل الأصل وزياداته . وللإمام ابن تيمية فى هذا كلام حسن ذكره فى كتابه « منهاج السنة » الذى ألفه فى الرد على أحد الروافض قال : « وليس كل ما رواه أحمد فى المسند يكون حجة ، بل يروى مارواه أهل العلم وشرطه فى المسند ألا يخرج عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان فى ذلك ما هو ضعيف ، وشرطه فى المسند مثل شرط أبى داود فى سننه . وأما كتب الفضائل فيروى ماسمعه من شيوخه سواء أكان صحيحاً أم ضعيفا ، ثم زاد ابن أحمد زيادات ، وكذلك زاد أبو بكر القطيعى ، وفى تلك الزيادات أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل — يريد الرافضى — أن تلك من روايات أحمد فى المسند وهذا خطأ » ومهما يكن من شىء فإن ما وقع فيه من الأحاديث المختلف فى أنها موضوعة على قلتها لا تغض من شأن هذا الكتاب الجليل ومنزلته كديوان من دواوين السنة المعتمدة .

---

(١) المسند ج ١ ص ٣٥

مختصراته :

اختصره زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي وسمى مختصره « در المنتقد من مسند الإمام أحمد » وكذلك اختصره سراج الدين عمر بن على المعروف بابن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ .

ترتيبه وتقريبه للاستفادة منه :

إن ترتيب مسند أحمد وتقريبه للاستفادة بتبويبه وخدمته أمنية يتمناها العلماء من قديم الزمان وقد نقل الإمام الحافظ شمس الدين الجزرى فى كتابه « المصعد الأحمد » عن الإمام أبى عبد الله الذهبى أنه قال[1] : « ولو أنه — يعنى عبد الله بن الإمام — حرر ترتيب المسند وقربه وهذبه لأتى بأسنى المقاصد ، فلعل الله تبارك وتعالى أن يقيض لهذا الديوان السامى من يخدمه ويبوب عليه ويتكلم على رجاله ، ويرتب هيئته ووضعه ؛ فإنه محتو على أكثر الحديث النبوى وقل أن يثبت حديث إلا وهو فيه ، وقد قال الإمام ابن الجزرى : أما ترتبب هذا المسند فقد أقام الله تعالى لترتيبه شيخنا خاتمة الحفاظ الإمام الورع الصالح أبا بكر محمد بن المحب الصامت — رحمه الله تعالى فرتبه على معجم الصحابة ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب الأطراف ، تعب فيه تعباً كثيراً ، ثم إن شيخنا الإمام مؤرخ الإسلام وحافظ الشام عماد الدين أبا الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير — رحمه الله تعالى — أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة ، ومعجم الطبرانى الكبير ، ومسند البزار ، ومسند أبى يعلى الموصلى وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعبا عظيما فجاء لا نظير له فى العالم وأكمله إلا بعض مسند أبى هريرة فإنه مات قبل أن يكمله فإنه عوجل بكف بصره وقال لى — رحمه الله تعالى — : لا زلت

(١) المسند ج ١ ص ٣٩

أكتب فيه فى الليل والسراج ينونص حتى ذهب بصرى معه ، ولعل الله يقيض له من يكمله[١] ، مع أنه سهل ، فإن معجم الطبرانى الكبير لم يكن فيه شىء من مسند أبى هريرة رضى الله عنه .

قال: وقد بلغنى أن بعض فضلاء الحنابلة بدمشق اليوم رتبه على ترتيب صحيح البخارى وهو الشيخ الإمام الصالح العالم أبو الحسن على بن زكنون الحنبلى ، جزاه الله تعالى خيرا ، وأعانه على إكماله فى خير ، فإنه أنفع كتاب فى الحديث ، ولا سيما أنه عزا أحاديثه .

« ترتيب المسند فى القرن الأخير »

وقد قيض الله سبحانه فى القرن الهجرى الأخير لخدمة هذا الكتاب الجليل رجلا من العلماء العاملين ، الذين اقتدوا بالإمام أحمد فى العلم والعمل والزهد والورع وهو الشيخ الجليل أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنا الشهير بالساعاتى [٢] وقد قسمه سبعة أقسام :

(١) التوحيد وأصول الدين (٢) ثم الفقه (٣) ثم التفسير (٤) ثم الترغيب (٥) ثم الترهيب (٦) ثم التاريخ ويدخل فيه السير والمناقب (٧) ثم القيامة وأحوال الآخرة .

وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب ، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب ، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول .

وقد ابتدأ فى هذا العمل الجليل عام أربعين وثلثمائة وألف وانتهى من تسويده فى يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وألف . وقد فرغ من تبييضه فى نهاية عام واحد

---

(١) يوجد فى دار الكتب المصرية ثمانية أجزاء من كتاب « جامع المسانيد والسنن » للحافظ ابن كثير بعضها مخروم ولا ندرى كمية الأجزاء المفقودة منه .

(٢) لاشتغاله باصلاح الساعات والاتجار فيها .

وخمسين وثلثمائة وألف ، وقد سار فيه على اختصار الأسانيد مقتصراً على الصحابى ، طلبا للإيجاز ، ورغبة فى عدم الإملال ، لعدم توافر الهمم والاستعداد لقراءة الأسانيد وتتبعها من أهل هذا العصر .

ولكنه تدارك ذكر الأسانيد وعزو الحديث وبيان درجته فى تعليقاته التى جعلها كالشرح لهذا الكتاب .

وقد سمى ترتيبه هذا « الفتح الربانى فى ترتيب مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى » .

ومن جليل عمله فى صنيعه هذا أنه ميز بين الأحاديث التى هى أصل المسند والأحاديث التى هى من زيادات ابنه عبدالله وأبى بكر القطيعى تلميذ ابنه عبد الله ، وإليك ما قاله هـذا الشيخ الجليل فى مقدمة « الفتح الربانى » قال : « بتتبعى لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام

(١) قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد - رحمهما الله - عن أبيه سماعا منه ، وهو المسمى بمسند الإمام أحمد وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب .

(٢) وقسم سمعه عبدالله من أبيه وغيره وهو قليل جدا .

(٣) وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول .

(٤) وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل .

(٥) وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجده فى كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضا .

(٦) وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعى عن غير عبد الله وأبيه - رحمهم الله - وهو أقل الجميع[١] .

---

(١) وإنما يدرك التمييز بينها بالنظر فى الأسانيد ، فكل حديث يقال فى أول سنده حدثنا عبد الله حدثنى أبى فهو من المسند وكل حديث يقال فى أول سنده حدثنا عبد الله حدثنا فلان — بغير لفظ أبى — فهو من زوائد عبد الله ، وكل حديث يقال فى أوله حدثنا فلان — غير عبد الله وأبيه — فهو من زوائد القطيعى .

قال : فهذه ستة أقسام تركت الأول والثانى منها بدون رمز ، ورمزت للأقسام الباقية فى أول كل حديث منها ، فرمزت للقسم الثالث بحرف (ز) إشارة إلى أن من زوائد عبد الله بن الإمام - رحمهما الله - ، ورمزت للقسم الرابع هكذا (قر) إشارة إلى أن عبد الله قرأه على أبيه ، ورمزت للقسم الخامس برمز (خط) إشارة إلى أنه وجده فى كتاب أبيه بخط يده ، ورمزت للقسم السادس برمز (قط) إشارة إلى أنه من زوائد القطيعى .

قال : وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فانه من زوائد عبد الله والسادس فانه من زوائد القطيعى »[1] ، هذا ومن أراد أن يطلع على منهج الشيخ البنا فى ترتيبه العجيب فليرجع إلى مقدمة « الفتح الربانى » ففيها ما يشفى ويكفى ، وقد بدء فى طبع هذا الكتاب سنة ١٣٥٣ وقد ظهر معظمه فى حياة مؤلفه وقد اختاره الله لجواره ، ولما يتم طبع الكتاب كله ، نسأل الله عز شأن أن يعين على إتمام طبعه ، وأن يغفر لمرتبه مغفرة واسعة ، وأن ينزله منازل الرضوان من جنته[2]

كما قام بمثل هذا العمل الجليل عالم آخر شغف بالسنة وخدمتها ونشر كتبها وهو الأستاذ القاضى الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - فعمل للمسند فهارس علمية ولفظية تعين الباحث على الاطلاع على مواقع الأحاديث من مسانيد الصحابة ورقم الأحاديث بحسب ترتيبها فى المسانيد

---

(١) الفتح الربانى ج ١ ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) من البشريات لمرتب هذا المسند أن جاء آخر حديث فى ترتيبه ما نصه : « عن صهيب بن سنان — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة ، نودوا ياأهل الجنة إن لكم موعداً عند الله لم تروه ، فقالوا : وما هو؟ ألم تبيض وجوهنا ، وتزحزحنا عن النار ، وتدخلنا الجنة ، قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فوالله ما أعطاهم الله شيئا أحب إليهم منه » وفى رواية « من النظر إليه » ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » . نسأل الله لنا وله هذه الزيادة .

وفى آخر كل جزء يذكر أنموذجا للفهرس الذى سيذكره تفصيلا فى آخر الكتاب إن شاء الله .

كما تكلم على الرجال والأسانيد وبيان الحق فيما اختلف فيه وبيان درجة كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف مع التنبيه إلى ما وقع فى الأسانيد من أوهام أو أخطاء ، ومع التعرض أحيانا لرد بعض الشبهات التى يثيرها المبشرون وصنائعهم على الأحاديث الصحيحة والثابتة .

وقد قدم بين يدى المسند مباحث سماها « طلائع الكتاب » ذكر فيها أقوال بعض الأئمة فى المسند ومنزلته بين داوين الإسلام ، كما ذكر فيها ترجمة وافية للإمام أحمد بن حنبل نقلها بنصها من «تاريخ الإسلام» للحافظ الذهبى ، وقد ابتدىء فى طبع المسند وفهارسه والتعليقات عليه عام١٣٦٥هـ ١٩٤٦م طباعة جيدة متقنة وظهر منه إلى الآن بضعة عشر جزءاً . نسأل الله سبحانه أن يعين ويوفق إلى إتمام طبع هذا الديوان السامى على هذا المنوال الدقيق .

شروح المسند

لم نعلم للمسند على جلالته وجلالة مؤلفه الإمام أحمد شروحاً كثيرة ، ولعل ذلك لاستعصاء البحث والاطلاع على أحاديثه على كثير من الناس، وأهم شروحه فيما نعلم :

(١) شرح الشيخ العلامة أبى الحسن بن عبد الهادى الحنفى السندى، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ ، وهو شرح وجيز كما هو الشأن فى تعليقاته — أثابه الله — على كتب الحديث الستة ، وهو جهد مشكور من الله سبحانه ومن الناس .

(٢) شرح الشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتى المصرى المتوفى سنة وهو شرح وجيز على كتابه الجليل « الفتح الربانى » سماه « بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى » كمل فيه ما تركه فى الفتح من الأسانيد وبين حال كل حديث مع ذكر من أخرجه غير الإمام أحمد من أصحاب الأصول ، أو من أورده فى كتابه من متأخرى الحفاظ — رحمهم الله — رامزاً لأسمائهم وأسماء كتبهم بالرموز المشهورة كرموز الحافظ جلال الدين السيوطى — رحمه الله — فى كتابه « الجامع الصغير » ، كما عنى فيه بحل غريب المتن وضبطه معرضا عن ذكر تراجم الرواة من الصحابة مبقيا ذلك إلى كتاب « مناقب الصحابة » ، ففيه سيفيض فى ذكر تراجمهم ، ولم يخله من الإشارة فى آخر كل باب إلى ما يستفاد منه ، وذكر من ذهب إليه من الأئمة المجتهدين إن كان فى أحكام الفروع المختلف فيها ، وذكر شواهد وفوائد وتتميمات فى كثير من المواضع ، كما ضمن هذا الشرح ماذكره الحافظ ابن حجر فى كتابه « القول المسدد فى الذب عن مسند أحمد » ذاكراً عند كل حديث منتقد ما يتعلق به من الردود .

وقد طبع هذا الشرح مع « الفتح الربانى » فى كتاب واحد ولمّا يتم .

المؤلفات فى رجاله :

وأما رجاله فما لم يكن فى تهذيب الكمال [١] أفرده المحدث الحافظ شمس الدين محمد بن على بن الحسين الحسينى . وما فاته قد استدركه الإمام ابن الجزرى فى كتابه « القصد الأحمد فى رجال مسند أحمد » ولما تلف الأصل كتبه بعد ذلك مختصراً ، كما تكلم على رجاله أيضاً الحافظ ابن حجر فى كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأربعة » — موطأ مالك — مسند الشافعى — مسند أحمد — مسند أبى حنيفة — رحمهم الله تعالى .

نماذج من مسند الإمام أحمد

مسند أبى بكر الصديق — رضى الله عنه —

(١) قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الله بن نمير قال : أخبرنا إسماعيل — يعنى ابن أبى خالد — عن قيس [٢] قال : قام أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يا أيها الناس إنكم تقرءون هذه الآية : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلّ إذا اهتديتم » . وإنا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه » .

(٢) حدثنا يحي بن آدم قال : حدثنا أبو بكر — يعنى ابن عياش عن عاصم عن زرٍّ عن عبد الله : أن أبا بكر وعمر بشراه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من سره أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد [٣] » .

(٣) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهرى عن عروة عن

---

(١) هو للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكى المزى ، المتوفى سنة ٧٤٢ — كتاب كبير فى ثلاثة عشر مجلدا وهو فى رجال الكتب الستة .

(١) هو قيس بن أبى حازم (٢) يعنى ابن مسعود

عائشة أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك وسهمه من خيبر فقال لهما أبو بكر : إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا نورث ما تركنا صدقة وإنما يأكل آل محمد صلى الله عليه وسلم فى هذا المال ، وإنى والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته » .

من مسند عمر بن الخطاب — رضى الله عنه —

(٤) حدثنا عفان حدثنا وهيب حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب أكب على الركن فقال : إنى لأعلم أنك حجر ، ولو لم أر حبيبى صلى الله عليه وسلم قبّلك أو استلمك ما استلمتك ولا قبلتك[1] « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » .

(٥) حدثنا يعقوب حدثنا أبى عن ابن إسحق حدثنى نافع عن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف يصنع أحدنا إذا هو أجنب ؟ ثم أراد أن ينام قبل أن يغتسل ؟ قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليتوضأ وضوءه للصلاة ثم لينم .

(٦) حدثنا سفيان عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإنما أنا عبد الله فقولوا : عبده ورسوله .

من مسند عثمان بن عفان — رضى الله عنه —

(٧) حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان عن أبى سهل — يعنى

(١) فى هذا دليل على وجوب الائتساء والاقتداء بالرسول ولو لم تظهر لنا الحكمة فى الفعل .

عثمان بن حكيم ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى العشاء فى جماعة كان كقيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر فى جماعة كان كقيام ليلة » .

(٨) حدثنا عبد الكبير بن عبد المجيد أبو بكر الحنفى ، حدثنا عبد الحميد ابن جعفر عن أبيه عن محمود بن لبيد عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من تعمد علىّ كذباً فليتبوّأ بيتاً فى النار.

(٩) حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان وشعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سفيان : أفضلكم وقال شعبة : خيركم من تعلم القرآن وعلمه .

من مسند على بن أبي طالب — رضى الله عنه —

(١٠) حدثنا يحي عن مجالد . حدثنى عامر عن الحارث عن على قال : «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة : آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه ، والحال [١] ، والمحلَّل له ، ومانع الصدقة ، والواشمة ، والمستوشمة [٢] » .

(١١) حدثنا أبو أسامة أنبأنا زائدة حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه عن على قال : «جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة فى خميل ، وقربة ، ووسادة أدم حشوها ليف الإذخر [٣] » .

(١٢) حدثنا خلف . حدثنا أبو جعفر — يعنى الرازى — وخالد — يعنى الطحان — عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن على بن أبي طالب قال : كنت رجلا مذاءاً فسألت رسول الله صلى الله

---

(١) اسم فاعل من الثلاثى المتعدى وهو المحلل للغير امرآته .

(٢) صانعة الوشم وهو ما يصنعه بعض النساء والرجال بأجسامهم من صور أو غيرها ولونه أخضر والمستوشمة طالبة ذلك .

(٣) الخميلة القطيفة ، الأدم : الجلد ، الأذخر : حشيشة رطبة طيبة الرائحة .

عليه وسلم ، فقال : أما المنى ففيه الغسل ، وأما المذى[1] ففيه الوضوء .

(١٣) حدثنا وكيع أنبأنا المسعودى عن عثمان بن عبد الله بن هرمز عن نافع بن جبير بن مطعم عن على قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل ، ولا بالقصير ، ضخم الرأس واللحية ، شثن الكفين والقدمين ، مشرباً وجهه حمرة ، طويل المَسْرُبة ، ضخم الكراديس ، إذا مشى تكفأ تكفياً ؛ كأنما ينحط من صبب ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، صلى الله عليه وسلم »[2] .

(١٤) حدثنا عفان حدثنا حماد أنبأنا عطاء بن السائب عن أبيه عن على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما زوجه فاطمة بعث معها بخميلة ووسادة من أدم حشوها ليف ، ورَحيين ، وسقاء ، وجرتين . فقال على لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدرى قال : وقد جاء الله أباك بسَبْى فاذهبى فاستخدميه ، فقالت : وأنا والله قد طحنت حتى مَجَلت يداى ، فأتت النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ما جاء بك أىْ بنيّه ؟ قالت : استحييت أن أسأله ؛ فأتيناه جميعها ؛ فقال علىّ : يا رسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدرى ، وقالت فاطمة : قد طحنت حتى مجلت يداى ، وقد جاءك الله بسَبْى وسعة ؛ فأخدمنا ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله لا أعطيكما وأدع أهل الصفة تطوّى بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكنى أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم ؛ فرجعا ؛ فأتاهما النبى صلى الله عليه وسلم وقد دخلا فى قطيفتهما ، إذا غطت رؤوسهما تكشفت أقدامهما ؛ وإذا غطيا أقدامهما تكشفت رؤوسهما ،

---

(١) ماء أبيض رقيق يخرج بعد المداعبة مثلا من غير دفق ولا يعقبه فتور .

(٢) شثن : غليظ ، المسربه . شعر الصدر يضرب إلى البطن ، الكردوس : عظم للفاصل ، الصبب : المكان المنحدر : أى أنه يمشى إلى الأمام مشية القوة لا مشية أهل الخيلاء ولا الضعفاء .

فثارا ، فقال : مكانكما ، ثم قال : ألا أخبركما بخير مما سألتمانى ؟ قالا : بلى ، فقال : كلمات علمنيهن جبريل عليه السلام فقال : تسبحان فى دبر كل صلاة عشرا ، وتحمدان عشرا ، وتكبران عشرا ، وإذا أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحمدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين قال : فوالله ما تركتهن منذ علمنيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : قاتلكم الله يا أهل العراق ، نعم ، ولا ليلة صفين »(١) .

(١٥) حدثنا أبو كامل ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو اسحاق عن حارثة بن المضرب عن على وحدثنا يحي بن آدم ، وأبو النضر قالا : حدثنا زهير عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب عن على ، قال : « كنا إذا احمر البأس ، ولقى القومُ القومَ اتقينا برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما يكون منَّا أحد أدنى من القوم منه » .

« من مسند طلحة بن عبيد الله » رضى الله تعالى عنه :

حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن سفيان المداينى حدثنى بلال بن يحي ابن طلحة بن عبيد الله عن أبيه عن جده : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى الهلال قال : اللهم أهله علينا باليمن والإيمان ، والسلامة والإسلام ربى وربك الله » .

« من مسند سعد بن أبى وقاص » رضى الله تعالى عنه :

(١٦) حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهرى عن عامر بن سعد

---

(١) سنوت : استقيت بالدلو من البئر ومنه السانية وهى الناقة التى يستقى عليها ، استخدميه : اسأليه خادما ، مجلت اليد بفتح الميم وفتح الجيم وكسرها صلبت وثخن جلدها وظهر فيها ما يشبه البثور من العمل بالرحى . ابن الكواء : هو عبد الله بن الكواء كان من رؤوس الخوارج ، وقد رجع عن مذهبهم وعاود صحبة على ، وكان يلزمه ، ويعييه فى الأسئلة .

ابن أبي وقاص عن أبيه قال « : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فمرضت مرضا أشفيت على الموت ، فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يارسول الله إني لي مالا كثيرا ، وليس يرثني إلا ابنة لي أفأوصي بثلثي مالي ؟ قال: لا. قلت : بشطر مالي ؟ قال : لا. قلت فثلث مالي ؟ قال : الثلث والثلث كثير ، إنك ياسعد أن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس إنك ياسعد لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجرت عليها حتى اللقمة تجعلها في فِي امرأتك قال : قلت : يارسول الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تتخلف فتعمل عملا تبتغي به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى ينفع الله بك أقواما ، ويضر بك آخرين ، اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم » لكن البائس سعد بن خولة ، رثى له رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مات بمكة .

من مسند ابن عباس — رضى الله عنهما —

(١٨) حدثنا مروان حدثني خصيف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجمع بين العمة والخالة ، وبين العمتين والخالتين .

(١٩) حدثنا ابن نمير حدثنا فضيل — يعني ابن غزوان — عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قال : هذا يوم حرام ، قال : أي بلد هذا ؟ قالوا: بلد حرام ، قال : فأي شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام ، قال : إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ثم أعادها مراراً ، ثم رفع رأسه إلى السماء ، فقال : اللهم هل بلغت ؟ مراراً ، قال : يقول ابن عباس : والله إنها الوصية إلى ربه عز وجل ، ثم قال :

ألا فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض .

(٢٠) حدثنا عفان حدثنا وهيب بن خالد حدثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر .

(٢١) حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر من يوم الجمعة (ألم تنزيل) السجدة ، و (هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .

من مسند ابن مسعود — رضى الله عنه —

(٢٢) حدثنا يحيى بن أبى بكير حدثنا زائدة عن عاصم بن أبي النَّجُود عن زر عن عبد الله قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمار ، وأمه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد ، فأما رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعه الله بعمه أبى طالب ، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون ، فألبسوهم أدراع الحديد ، وصهروهم فى الشمس ، فما منهم إنسان إلا وقد واتاهم على ما أرادوا ، إلا بلال ، فإنه هانت عليه نفسه فى الله ، وهان على قومه فأعطوه الولدان ، وأخذوا يطوفون به شعاب مكة وهو يقول : أحدٌ أحدٌ .

(٢٣) حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سليمان ، قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى إثنان دون صاحبهما ، فإن ذلك يحزنه ، ولا تباشر المرأة المرأة ثم تنعتها لزوجها كأنه ينظر إليها .

من مسند ابن عمر — رضى الله عنهما —

(٢٤) حدثنا ابن نمير حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعى احدكم إلى وليمة عرس فليجب » .

حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن خالد بن أبى عمران عن نافع عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ويقول : والذى نفس محمد بيده ما تواد اثنان ففرق بينهما إلا بذنب يحدثه أحدهما ، وكان يقول : للمرء المسلم على أخيه من المعروف ست : يشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، وينصحه إذا غاب ويشهده ، ويسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه ، ويتبعه إذا مات » ونهى عن هجرة المسلم أخاه فوق ثلاث .

من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله تعالى عنهما —

(٢٥) حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنى حيي بن عبد الله عن أبى عبد الرحمن الحُبُلى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليحفظ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت .

(٢٦) حدثنا موسى بن داود ويونس بن محمد قالا : حدثنا فليح بن سليمان عن هلال بن على عن عطاء بن يسار ، قال : لقيت عبد الله بن عمرو ابن العاصى فقلت : أخبرنى عن صفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أجل : والله إنه لموصوف فى التوراة بصفته فى القرآن « يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً » وحرزاً للأميين ، وأنت عبدى ورسولى ، سميتك المتوكل ، لست بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق . قال يونس : ولا صخاب[1] فى الأسواق ، ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويصفح ، ولن يقبضه حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا :

(١) كثير اللغط والجلبة ، وهو بالسين لغة .

لا إله إلا الله ، فيفتح به أعيناً عُمياً وآذاناً صُمّاً ، وقلوباً غلفاً . قال عطاء : لقيت كعباً فسألته فما اختلفا فى حرف إلا أن كعباً يقول بلغته : أعينا عمومَى ، وآذانا صمومَى ، وقلوباً غلُوفى . قال يونس : غلفى :

من مسندُ أبى هريرة — رضى الله تعالى عنه —

(٢٧) حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبى قلابة عن أبى هريرة . قال : لما حضر رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد جاءكم رمضان ، شهر مبارك . افترض الله عليكم صيامه ، تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتُغَل فيه الشياطين ، فيه ليلة خير من ألف شهر : من حرم خيرها فقد حُرِم » .

(٢٨) حدثنا ابن أبى عدى عن شعبة عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة أن النبي صلي الله عليه وسلم نهى عن النذر وقال : إنه لا يقدم شيئاً ولكنه يستخرج من البخيل ، وقال ابن جعفر : « يستخرج به من البخيل » .

(٢٩) حدثنا سفيان عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم : يوشك أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، يكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد [١] .

(٣٠) حدثنا سفيان عن ابن عجلان — وقرىء على سفيان — عن سعيد عن أبى هريرة إن شاء الله — قال سفيان الذى سمعناه منه عن ابن عجلان لا أدرى عمن سئل سُفيَان عن ثمامة بن أثال ـ فقال كان المسلمون أسروه ، أخذوه ، فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن

---

(١) روي هذا الحديث أيضا البخارى ومسلم وقد ذكر ابن كثير فى تفسيره جملة كثيرة من الأحاديث الصحيحة فى هذا وقال : إنها متواترة تفسير ابن كثير — ج ٣ ص ١٥ — ٢٣ . وهو من الأمور الغيبية التي يجب الايمان بها مادامت صحت عن المعصوم صلى الله عليه وسلم .

تقتل تقتل ذا دم ، وإن تنعم تنعم على شاكر ، وإن ترد مالا تعط مالا قال : فكان إذا مر به قال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : إن تنعم تنعم على شاكر ، وإن تقتلّ تقتل ذا دم ، وإن ترد المال تعط المال ، قال : فبدا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأطلقه وقذف الله عز وجل فى قلبه ، قال فذهبوا به إلى بئر الأنصار فغسلوه ، فأسلم فقال: يا محمد أمسيت وإن وجهك كان أبغض الوجوه إلىّ ، ودينك أبغض الدين إلىّ ، وبلدك أبغض البلدان إلىّ ، فأصبحت وإن دينك أحب الأديان إلىّ ووجهك أحب الوجوه إلىّ لا يأتى قرشياً حبة من اليمامة حتى قال عمر : لقد كان ـ والله ـ فى عينى أصغر من الخنزير وإنه فى عينى أعظم من الجبل خلّ عنه ، فأتى اليمامة حبس عنهم فضجوا وضجروا ، فكتبوا : تأمر بالصلة ، قال ؛ وكتب إليه (١) .

الحديث فى الأندلس

ويدعونا الكلام على مسند الإمام أحمد إلى الكلام فى المسند الكبير للإمام بَقِي بن مَخْلد الأندلسى ، وهذا الإمام يذكرنا بقطعة عزيزة علينا من الوطن العربى الإسلامى وهى بلاد الأندلس « الفردوس المفقود » ، وقد دخل الإسلام إلى بلاد الأندلس فى العقد الأخير من القرن الأول الهجرى على يد البطل موسى بن نصير والقائد المظفر طارق بن زياد ، فقد عبر هذا القائد العظيم البحر عند مضيق جبل طارق ـ المنسوب إليه ـ فى جيش من العرب والبربر ، ولم يلبث أن انتصر على الأعداء فى أول لقاء ، ثم لحق به موسى بن نصير بجيش آخر كتب له النصر أيضاً ،

---

(١) أى أن قريشا كتبوا إلى النبى يتوسلون به إلى ثمامة أن يرسل لهم حبوب اليمامة فاستجاب النبى وكتب إليه فأى إنسانية تدانى هذه الإنسانية ؟ وماذا يقول الخراصون على الإسلام الزاعمون أنه قام بالأكراه فى هذه القصة التى تلقمهم حجرا ؟ !!

وبذلك ثبتا قدمي الإسلام بالأندلس ، ثم لم تلبث هذه البلاد أن رفرفت عليها راية الإسلام واعتنق الكثيرون من أهلها الإسلام وصارت اللغة العربية لغتهم : بها يتحدثون ويؤلفون ، ويخطبون وينظمون ، ومن يومها صارت الأندلس بلادا عربية إسلامية ، وازدهرت فيها العلوم والمعارف من تفسير وحديث ، وفقه وتشريع ، وطب وفلك وفلسفة ، وغيرها ونبغ فى كل علم وفن كثيرون ، وقد بقى الإسلام فى هذه البلاد زهاء ثمانية قرون[1] ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية أيما ازدهار ، وكانت جامعاتها ومدارسها ، ومكتباتها الزاخرة بألوف المجلدات كعبة يحج إليها طلاب العلم من أوروبا وغيرها حقباً من الزمان[2] ينهلون من علوم العرب ومعارفهم ، ويستفيدون من حكمتهم وفنهم ، وصناعاتهم وزراعاتهم .

وقد كان للحديث وعلومه حظ وافر من هذه النهضة العلمية الشاملة ، فقد نبغ فيه أئمة كبار من أمثال يحي بن يحي الليثى القرطبي ، وبقى بن مخلد وقاسم بن أصبغ محدث الأندلس ، وابن حزم ، والقاضى عياض بن موسى اليحَصُبي الأندلسى ، وابن عبد البر ، وعبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلى وغيرهم ، وبهؤلاء وغيرهم صارت الأندلس من مراكز العلم الإسلامى المهمة كالحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، ونيسابور ، وبخارى وغيرها من الأمصار .

وسأحرص على ذكر تراجم مشاهير أئمة الحديث بالأندلس كلما عرضت لقرن من القرون أو منحى من مناحى التأليف فى الحديث ، وسأكتفى ببقى بن مخلد لأنه من أشهر المؤلفين فى هذا القرن الثالث فى بلاد الأندلس .

---

(١) كان الفتح الأندلسى عام ٩٢ هـ وكان غروب شمس المسلمين بها فى عام ٨٩٧ هـ .
(٢) الإسلام والحضارة العربية ج ١ ص ٢٤٥ — ٢٤٨ .

« بَقِيُّ بن مَخْلَد الأندلسى »

(٢٠١ — ٢٧٦) هـ

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن بقى بن مخلد[1] القرطبي الأندلسى صاحب التفسير الجليل والمسند الكبير ، ولد فى رمضان سنة إحدى ومائتين .

حياته وارتحاله :

لا نكاد نعرف من حياته الأولى شيئاً إلا أنه نشأ فى هذه البلاد بلاد العلم والحضارة الزاهية ، ويظهر أنه لم يكن فى رفاهية من العيش ، وأنه عانى فى أثناء طلب العلم شظف العيش[2] ، فقد روى عنه أنه كان يقول : إنى لأعرف رجلا كانت تمضى عليه الأيام فى وقت طلبه ليس له عيش إلا ورق الكرنب ، وكأنه يعنى نفسه واكتفى بالإشارة عن صريح العبارة وقد طوف بقى فى الأمصار الإسلامية شرقاً وغرباً ، فارتحل إلى مصر وسمع من يحيى بن بكير محدث مصر وصاحب مالك والليث، والعراق ، وسمع من الإمام أحمد ، والشام والحجاز وغيرها ، وقد هيأت له رحلاته أكبر قدر من الشيوخ عدتهم مائتان وأربعة وثلاثون شيخاً كما قال ابن كثير فى بدايته ، ومائتان وثمانون ونيف شيخاً كما قال الذهبى فى تذكرته ، وهو عدد لا يتيسر إلا لمن لازم الارتحال والأسفار ، وقد تحمل فى سبيل الارتحال مالا يقدر عليه إلا أولو العزم من الناس ، روى عنه أنه قال : كل من رحلت إليه فماشياً على قدمى ، ولما عاد إلى بلاده ، وملأها علماً ، تعصب عليه بعض الحاسدين لإظهاره مذهب أهل الأثر ، ولكن نصره

---

(١) فى القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٤ « وبقى بن مخلد كرضى حافظ الأندلس » .

(٢) الشظف بفتح الشين والظاء شقة العيش وضيقه .

عليهم أمير الأندلس محمد بن عبد الرحمن المروانى ، واستنسخ كتبه وقال له : انشر علمك .

شيوخه : ومن مشاهير شيوخه الذين لقيهم وسمع منهم الإمام أحمد ابن حنبل ، ويحي بن يحي الليثى القرطبي ، ويحي بن بكير المصرى ، وأبو مصعب الزهرى ، وإبراهيم بن المنذر الحزامى ، وزهير بن عباد ، وصفوان بن صالح ، ويحيى بن عبد الحميد الحمانى الكوفى ، وابن نمير ، وابن أبى شيبة وغيرهم .

تلامذته : وروى عنه ابنه أحمد ، وأحمد بن عبد الله الأموى ، وأسلم ابن عبد العزيز ، ومحمد بن عمرو بن لبابة ، والحسن بن سعيد ، وعبد الله ابن يونس ، وشيخه يحيى بن بكير . روى عن «بقى» أنه قال : لما رجعت من العراق أجلسنى يحيى بن بكير وسمع منى سبعة أحاديث .

صفاته الخِلقية والخُلُقية :

وقد ذكروا من صفاته أنه كان طوالا أقنى ذا لحية كما كان متواضعاً ملازما لحضور الجنائز ، وكان عابداً متهجداً أوّاهاً زاهداً عديم النظير فى زمانه ، كما كان مجاب الدعوة ، وقد ذكروا من تهجده أنه كان يختم القرآن كل ليلة فى ثلاث عشرة ركعة ، كما كان يكثر من الصوم ، وكان خيّراً ذا إيثار حتى بثوبه ، ومع ما كان عليه من العلم والعبادة كان يشارك مشاركة إيجابية فى حياة الوطن العامة ، فخرج مع الغزاة المجاهدين فى سبعين غزوة ، وليس هذا بعجيب ، فكثير من علماء السلف كانوا هكذا .

علمه وفقهه وثناء الأئمة عليه :

كان «بقى بن مخلد» من الحفاظ الكبار ، وبحسبه فضلا أنه ملأ بلاد الأندلس علماً بالحديث وعلومه ، وقد ذكر عنه الإمام الذهبى فى

«تذكرته» أنه قال: غرست للمسلمين غرساً بالأندلس لا يقلع إلا بخروج الدجال ، ويرحم الله الإمام العالم المجاهد «بقي بن مخلد» فما كان يدري أن الأهواء والفتن ستحدث الفرقة بين المسلمين حتى تمكن منهم أعداؤهم ونكلوا بهم ، وشردوهم أيما تشريد ، وبذلك طويت هذه الصحائف المشرقة من تاريخ الإسلام فى الأندلس ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه ، فقد كان مجتهداً لا يقلد أحداً ، وهذا يدل على سعة علمه ، وقوة شخصيته ، وبلوغه مرتبة الاجتهاد ، والاستقلال فى الفكر .

وهذا يشهد لما قلته سابقا من أن أئمة الحديث فى العصور الأولى لم يكونوا زوامل أسفار ، يحفظون ولا يفقهون ، وإنما كانوا حفاظاً للحديث ، فقهاء فى معانيه ، وفهم مقاصده ومراميه ، فلا عجب أن حظى الإمام «بقي» بثناء الأئمة عليه قال . ابن حزم : «كان «بقي» ذا خاصة من أحمد ابن حنبل ، وجاريا فى مضمار البخارى ومسلم والنسائى » ، وهذه الشهادة من ابن حزم لها اعتبارها لصرامته فى النقد ، وقال الإمام الذهبى : كان إماما علماً قدوة مجتهداً لا يقلد أحداً ، ثقة حجة ، صالحا ، عابداً ، متهجداً أواها عديم النظير فى زمانه ، ذكره أحمد بن أبى خيثمة فقال: وهل يحتاج بلد فيه «بقي» أن يأتى منه إلينا أحد . وقال السيوطى فى «بقي» : عنى بالأثر وليس لأحد مثل سنده فى الحديث ولا فى التفسير .

مؤلفاته :

للإمام «بقي بن مخلد» مؤلفات كثيرة من أشهرها .

(١) المسند الكبير ، رتبه على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وستمائة صحابى ، ثم رتب حديث كل صحابى على أبواب الفقه ، فجاء كتابا حافلا فى بابه ، جامعاً بين الطريقتين : طريقة المسانيد ، وطريقة التأليف على الأبواب ، وقد فضله ابن حزم على مسند الإمام أحمد ، وقد

عارضه ابن كثير فى بدايته حيث قال : وعندى فى ذلك نظر ، والظاهر أن مسند أحمد أجود منه وأجمع[1] .

ولو أن مسند «بقى» كان تحت أيدينا لأمكننا أن نقارن بين الكتابين ، ونعرف أى هذين الرأيين أحق وأصوب ، ولكننى لم أقف عليه ، ولم نقف للعلماء فى هذا على كلام يشفى النفس ، وابن كثير وهو من أعلم الناس بمسند الإمام أحمد لم يقطع فى ذلك برأى وإنما هو استظهار قد يكون منشؤه عدم اطلاعه على مسند «بقى» .

(٢) التفسير : وقد اثنى عليه ابن حزم فقال : أقطع أنه لم يؤلف فى الإسلام مثل تفسيره ، لا تفسير ابن جرير ولا غيره . ومع جلالة هذا التفسير لم يكتب له البقاء ولم يظفر بما ظفر به تفسير ابن جرير من الشهرة والخلود .

---

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٦ .

الإمام البخارى (١٩٤ — ٢٥٦ هـ)

نسبه :

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام « أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة [1] » ، كان جده بردزبة مجوسياً على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفى والى بخارى [2] فى هذا الوقت فنسب إليه ولاء [3] فمن ثم قيل فى نسب البخارى « الجعفى » وأما جده إبراهيم فلم نقف على شىء من أخباره ، وأما والده اسماعيل فكان عالما جليلا سمع من حماد بن زيد والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ذكر له ابن حبان ترجمة فى كتاب « الثقات » وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى « التاريخ الكبير » وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى . روى عنه أنه قال عند وفاته : « لا أعلم فى مالى درهما من حرام ولا من شبهة » ، فالبخارى من بيت علم ودين ، وورع ، فلا عجب أن ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .

ولادته ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة مائة وأربع وتسعين من الهجرة ببلدة بخارى ، وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه وأحسنت تربيته ، وقد كان له من مال أبيه

---

(١) بردزبه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وكسر الدال بعدها زاى ساكنة قبل معناه بالفارسية الذراع .

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام « وفيات الأعيان » وهى من الاقليم المعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الاقليم سمرقند ، وفرغانة ، وتاشقند ، وهى تحت الحكم الروسى من زمن بعيد وإلى بخارى نسب الامام .

(٣) ولاء اسلام لا ولاء عتق عملا بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له ، والولاء نوع من الروابط التى جعلها الاسلام لتوثيق عرى الوحدة وتأكيد الأخوة بين المسلمين .

الذى تركه له ما أعانها على أن نشأته تنشئة كريمة صالحة ، وقد لاحظت العناية الإلهية الإمام من صغره ، فقد روى أنه أصيب فى عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزناً شديداً ، ولجأت إلى ربها بالدعاء ، فرأت فى المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه ، فتبدل حزنها سروراً ، وقد ظهر نبوغه من صغره وهو فى « الكتّاب » فرزقه الله سبحانه قلباً واعياً ، وحافظة قوية ، وذهناً حاداً ، وأُلهم حفظ الحديث وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده ، فأخذ الحديث والعلم عنهم وصار يراجعهم فى بعض ما سمع منهم ، وما إن بلغ السادسة عشرة من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك ووكيع ، وعرف كلام أصحاب الرأى ، وأصولهم ومذهبهم ، وفى سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجاً هو وأمه وأخوه أحمد وكان أسنّ منه ، وقد رجع أخوه إلى بخارى أما هو فقد آثر المقام بمكة لطلب العلم وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة فى الحجاز ، وقد وجد فيها طلبته وما يرضى نهمه للعلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفى الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف التاريخ الكبير عند قبر النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان يكتبه فى الليالى المقمرة ، وتواريخه الثلاثة تنم عن قدرته الفائقة فى معرفة الرجال حتى كان يقول : قلّ اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة ، ويقول : إنى لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبنى أنى اغتبته ، فذكر له التاريخ وما ذكر فيه من الجرح والتعديل وغير ذلك فقال : ليس هذا من هذا ، قال النبى صلى الله عليه وسلم « ائذنوا له بئس أخو العشيرة » ونحن إنما روينا ذلك ولم نقله من عند أنفسنا [١].

---

(١) لعل مراده أن ما قاله قد وافقه عليه من سبقه ، وليس المراد أنه كان مقلداً فى كل ما قال وكيف ؟ وهو من أهل الاجتهاد فى الجرح والتعديل .

ارتحاله :

وقد ضرب الإمام فى باب الارتحال بسهم راجح ، وقلّ قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة . روى عنه أنه قال : « دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين » . وقد كانت بغداد بلد الخلافة وموئل العلم والعلماء ، وفى بغداد التقى بالإمام أحمد مراراً ، وكثيراً ما كان يحثه على الإقامة بها ويلومه على الإقامة بخراسان . وفى كل هذه الرحلات المتتابعة كان البخارى دائباً على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييدها بالكتابة نهاره وليله ، فقد كان يستيقظ فى الليلة الواحدة من نومه ، يوقد السراج ويكتب الفائدة تمر بخاطره ثم يطفىء سراجه ، ثم يفعل ذلك قريباً من عشرين مرة فى الليلة ، وهكذا يكون الإخلاص للعلم والمعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلى :

وفى سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقاه أهلها بالترحاب ، وشارك فى ذلك شيخه الذهلى والعلماء . روى عن مسلم بن الحجاج أنه قال: لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور ما رأيت والياً ولا عالماً فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث . وقال محمد بن يحيى الذهلى : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإنى أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى الذهلى وعامة علماء نيسابور . فدخل البلد فنزل دار البخاريين . وقد مكث بنيسابور مدة يحدث على الدوام . وكان الذهلى يوصى الناس بالاستماع إليه ، فقد روى عنه أنه قال : « اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه .

ثم نفس عليه بعض الشيوخ وشغبوا عليه وزعموا أنه قال بخلق

القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلى جفاء وقطيعة ، حتى لقد قال الذهلى: من زعم لفظى بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ولا يكلم ومن ذهب بعد هـذا إلى مجلسه فاتهموه ، فانقطع الناس عنه إلا مسلم وأحمد بن سلمة ، فقال الذهلى : ألا من قال باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا ، فأخذ مسلم بن الحجاج —وكان ممن يتردد إلى الإمام البخارى— رداءه وقام على رؤوس الناس فبعث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حَمَّـال[١] ولذلك لم يرو عنه فى صحيحه .

وفى الحق أن البخارى برىء من هذه التهمة ، فقد روى أن رجلا قام إليه فسأله : ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق هو أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه ثلاثا ، فألح عليه الرجل فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة ، والامتحان بدعة ، ومراده أفعال العباد أى قراءتهم وتلفظهم وهذا الذى قاله الإمام هو الذى عليه المحققون من التفرقة بين المقروء والقراءة ، ولكنه الحسد يعمى ويصم . وقد ثبت عن البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ، على هذا حَييت وعليه أموت وعليه أبعث إن شاء الله . وثبت عنه أنه قال : من زعم أنى قلت : لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب[٢] . وقد اشتد غضب الذهلى عليه حتى قال : لا يساكننى هذا الرجل فى البلد، فرأى البخارى أن الخير فى الخروج من البلد حفاظاً على نفسه ورغبة فى القضاء على الفتنة فخرج منها[٣] .

---

(١) مقدمة فتح البارى ج٢ ص ٢٠٣ (٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ وانظر شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش (٣) ومع كل ما جرى من الذهلى فقد أخرج البخارى حديث الذهلى فى صحيحه إلا أنه كان يقول : حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد بنسبه إلى جده أخذا بعلمه ، ودفعا لما يتوهم من أن شيخه محق فى طعنه لو صرح باسمه ، فانظر كيف بلغ السمو النفسى بالبخارى !!

إلى بخارى :

فخرج من نيسابور عائداً إلى بلده « بخارى » ، فاحتفل الناس بمقدمه ، ونصبت له القباب على فرسخ من البلد ، واستقبله أهلها جميعاً ونثروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ، ثم وقع بينه وبين أمير بخارى خالد بن أحمد الذهلى ماعكر الصفو ، وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ذلك أن خالداً هذا بعث إليه أن أحمل إلىّ كتاب الجامع والتاريخ لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له : إنى لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرنى فى مسجدى أو فى دارى ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعنى من المجلس ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة ، إنى لا أكتم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام ، وكانت دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن ينادى على خالد بن أحمد على أتان ، وأشخص على إكاف ، وكان عاقبة أمره ذلاً وحبساً .

أما البخارى ، فقد كتب إليه أهل سمرقند يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان « بخرتنك » قرية على فرسخين من سمرقند ، وكان له أقارب بها فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفى ، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ، وكان أوصى قبل وفاته أن يكفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة ، فامتثل القوم ، ودفن بعد ظهر يوم عيد الفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيوخه :

وقد أتاحت له رحلاته لقاء الشيوخ الذين هم محل الثقة والأمانة ، وقد بلغوا من الكثرة حداً لم يتهيأ إلا للقلة ، فقد روى عنه أنه قال :

كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس فيهم إلا صاحب حديث ، ولم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل . ومن أعيان شيوخه محمد بن سلام ، والسندي ، ومحمد بن يوسف البيكندي ، ومكي بن إبراهيم البلخي ، وعبدان بن عثمان المروزي ، وعبيد الله بن موسى القيسي ، وأبو عاصم النبيل الشيباني ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري ، ومحمد بن يوسف الفريابي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وآدم ابن أبي إياس ، وأبو مسهر عبد الأعلى ابن مسهر ، وسعيد بن أبي مريم ، وأيوب بن سليمان بن بلال ، وعلى بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحي بن معين ، وإسماعيل بن إدريس المدنى ، وابن راهويه ، وغيرهم حتى قيل : إن عدد مشايخه الذين خرج عنهم فى الصحيح (٢٨٩) شيخاً .

من روى عنه « تلامذته »

وقد حدث عنه خلائق لا يحصون حتى قيل : إنه سمع الصحيح منه تسعون ألفاً[١] من أعيانهم مسلم بن الحجاج فى غير الصحيح[٢] ، والترمذى فى جامعه ، والنسائى فى سننه فى قول بعضهم ، ومحمد بن نصر الفقيه ، وصالح بن محمد بن جزره ، ومطين ، وابن خزيمة ، وأبو قريش محمد بن جمعه ، وابن صاعد ، وابن أبي داود ، وأبو حامد بن الشرقى ، وأبو عبد الله محمد ابن يوسف الفربرى[٣] ، وابراهيم بن معقل النسفي ، وحماد بن شاكر النسوى ، ومنصور بن محمد البزدوى ، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

كان البخارى فى حفظه وذكائه وعلمه بالرجال وعلل الحديث آية من آيات الله فى الأرض ، وكأن الله أنعم عليه بهذه النعم ليحفظ على الأمة سنة

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٢٠٤ (٢) إنما ترك الرواية عنه فى صحيحه لما كان بينه وبين الدهلى فترك الرواية عنهما فى صحيحه مع أن مسلم كان أميل الى البخارى منه إلى الدهلى فى مسألة الخلاف (٣) فربر بكسر الفاء وفتح الراء وسكون الباء قرية ببخارى .

نبيا بتأليفه الجامع الصحيح الذى هو أول كتاب ألف فى الصحيح ، وقد روى عن البخارى أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح[١] .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها — جعلوا متن هذا لإسناد ذاك وإسناد هذا المتن ذاك — ثم أعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فقرأ عليه الأول العشرة التى عنده ، فكان كلما ذكر حديثا قال له البخارى : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم ، فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون على البخارى فى أنفسهم بالعجز والتقصير ، وأما العلماء منهم فيقولون :فهم الرجل ، ثم التفت البخارى إلى الأول فقال له : أما حديثك الأول فصحته كذا ، وأما حديثك الثانى فصحته كذا حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثانى والثالث وهكذا إلى العاشر يذكر الحديث المقلوب ثم يذكر صحته فلم يجد علماء بغداد بداً من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة : .

وعلق بعض الحاضرين فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ، ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذى سمعه من الممتحنين من مرة واحدة .

وكان البخارى يقول : لا أجىء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين — يعنى من الموقوفات — إلا وله أصل أحفظ ذلك

---

(١) لعلك على ذكر مما ذكرناه سابقا فى تعليل هذه الكثرة الكاثرة مع أن الموجود فى الكتب لا يبلغ نصف هذا القدر وذلك أنهم كانوا يعدون الحديث الواحد المروى بأسانيد متعددة بمنزلة أحاديث ، وكانوا يدخلون فى الأحاديث أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم [illegible]ما أكثرها .

عن كتاب الله وسنة رسوله [illegible] صلى الله عليه وسلم [illegible] البخاري [illegible]
[illegible] العلم [illegible] الحفظ [illegible] [illegible]
فقد أثنى عليه شيخه سليمان بن حرب نظر إليه يوماً. وقال [illegible]
[illegible] قتيبة بن سعيد [illegible] سئل [illegible] محمد بن إسماعيل
فقال [illegible] نظرت في الحديث [illegible] في الرأي [illegible] وجالست
الفقهاء والعباد والزهاد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل [illegible] وشهد
له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث [illegible]
من محمد بن إسماعيل [illegible]

وأثنى عليه أقرانه فقال أبو حاتم الرازي: لم تخرج خراسان [illegible] أحفظ
من محمد بن إسماعيل [illegible] أعلم منه [illegible] وكذلك أثنى
عليه [illegible] علي بن [illegible] فقال [illegible] رأيت [illegible] العلماء [illegible]
[illegible] فما رأيت [illegible] أجمع من محمد بن إسماعيل [illegible] وروى
الحاكم بسنده [illegible] البخاري [illegible] وقال [illegible]
[illegible] أقبل [illegible] الأستاذين [illegible] المحدثين [illegible]
في علله، أما ثناء من جاء بعده [illegible] مقدمة الفتح [illegible]
[illegible] الأئمة عليه [illegible] من القدماء [illegible] ولو عددت
[illegible] فليرجع إلى مقدمة
الفتح (ج ٢ من ص ١٩٦ — ٢٠٢).

صفاته الخلقية [illegible] ومنهجه في النقد [illegible]
[illegible]
كان البخاري رجلاً نحيف الجسم، بين الطويل والقصير، يميل إلى السمرة
[illegible]
متقللاً من المأكل جداً، وكان غاية في الحياء والكرم والسخاء والزهد
في الدنيا [illegible] الرغبة في الآخرة [illegible] وكانت له جدة ومال كثير ينفق منه سراً
[illegible] في طلب العلم [illegible] فقد كان [illegible]
عنه أنه قال: كنت استغل كل شهر خمسمائة درهم فأنفقها في الطلب
([illegible] — ٨)

وما عند الله خير وأبقى ، وقد تعلم الرمي وحذقه حتى قيل أنه ما أخطأ في حياته إلا مرتين ، وهو في ذلك يصدر عن ائتمار بالسنة التي تحبب في الرمي وتعلمه ، وكان غرضه أن يكون على استعداد لقتال أعداء الإسلام والدفاع عن حماه ، وهكذا ينبغي أن يكون العلماء يدافعون عن الإسلام باللسان ، ويعدون أنفسهم للجهاد حتى إذا مادعا داعي الجهاد كانوا أسرع الناس إلى استجابة النداء ، ولقاء الأعداء .

وكان البخاري في غاية العفة في القول ، وتحرى الحق في نقد الرجال مع شدة التحوط في الأخذ عن السابقين ، وقد يقول في الرجل الذي يعرف كذبه «فيه نظر» «تركوه» «سكتوا عنه» وأصرح ماقاله في رجل « منكر الحديث » وقلما يقول : « كذاب » أو « وضاع » ، ومع عفته في القول كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه . روى عنه أنه قال : « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لي فيه نظر » وهذا غاية التحوط في التطبيق ، والإمام مثل يحتذى في النقد العف النزيه ، وطلب الحق بالنقد ، فما أجدر النقاد بالاقتداء به في نزاهة النقد وعفة القول .

وكان البخاري شريف النفس موفور الكرامة شديد الاعتزاز بالعلم يصونه عن الابتذال والسعي به إلى بيوت الأمراء والسلاطين . وقد مر عن قرب قصته مع والي بخاري خالد بن أحمد الذهلي وإبائه أن يذهب إليه ليقرأ عليه وعلى بنيه الصحيح والتاريخ ؛ وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لايخشون إلا الله ولا يذلون العلم طمعاً في الدنيا ، وما أكثر هؤلاء في تاريخ الإسلام ؛ ولا سيما في عصوره الأولى . ومن شعره الذي يعتبر من الحكم ماذكره الحاكم في تاريخه عنه :

اغتنم في الفراغ فضل ركوع   فعسى أن يكون موتك بغتة
كم صحيح رأيت من غير سقم   ذهبت نفسه الصحيحة فلتة

ولما نعى إليه الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى قال :

إن عشت تفجع بالأحبة كلهم   وبقاء نفسك - لا أبالك - أفجع

مؤلفاته :

(١) الجامع الصحيح   (٢) الأدب المفرد
(٣) رفع اليدين فى الصلاة   (٤) القراءة خلف الإمام
(٥) بر الوالدين   (٦) التاريخ الكبير
(٧) التاريخ الأوسط   (٨) التاريخ الصغير
(٩) كتاب الضعفاء   (١٠) الجامع الكبير
(١١) التفسير الكبير   (١٢) كتاب الأشربة
(١٣) كتاب الهبة   (١٤) أسامى الصحابة
(١٥) كتاب المبسوط   (١٦) كتاب الوحدان
(١٧) كتاب العلل   (١٨) كتاب الكنى
(١٩) كتاب الفوائد   (٢٠) المسند الكبير

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوع أو مخطوط ، ومنها ما عرف بذكر بعض الأئمة له ونقلهم عنه[1]

وأحفل هذه المؤلفات وأجلها هو الجامع الصحيح ، ولذا سنفيض القول فيه .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخارى لا يقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئين والطالبين بالرجال ، ومقدرتهم على التمييز بين المقبول والمردود ، إلى أن جاء الإمام البخارى ، فرأى أن يخص الصحيح

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٢٠٤ .

بالجمع فألف كتابه الصحيح وسماه « الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

وبهذا يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف فى الحديث خطوة جديدة صاحبه فيها التوفيق ويسرت معرفة الحديث ، والاحتجاج به ، على القارئين ولاسيما فى العصور المتأخرة ، وقد كان الحامل له على هذا العمل الجليل ما حدث به قال : كنت عند اسحاق بن راهويه فقال : «لو جمعتم كتابا مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، قال: فوقع فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح ، وقد قوى عنده العزم على تأليف هذا الجامع رؤية رآها ، فقد روى بالإسناد الثابت عنه أنه قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وكأنى واقف بين يديه ، وبيدى مروحة ، أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع ، ومع أن البخارى بالغ فى التحرى عن الرجال والتوثق من صحة المرويات فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه قال الفربرى — وهو تلميذه — سمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول : « صنفت كتاب الجامع الصحيح فى المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً إلا استخرت الله وصليت ركعتين وتبينت صحته » ومراده بتصنيفه أنه بوب أبوابه ووضع أساسه فى المسجد الحرام ، ثم بيض تراجم جامعه وأصوله فى الروضة بين قبر النبى صلى الله عليه وسلم ومنبره ، ثم صار يجمع الأحاديث ويضعها فى تراجمها فى الحرمين وغيرهما من البلاد التى ارتحل إليها ، وقد مكث فى تأليف هذا الجامع ست عشرة سنة وهو يحرر ويدقق ويجمع وينتقى منها ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب وأراد ، ويدل على مابلغه الإمام من جهد فى التحرى والانتقاء ماروى عنه أنه قال : صنفت هـــذا الجامع الصحيح من ستمائة ألف حديث

فى ست عشرة سنة ، وجعلته حجة بينى وبين الله سبحانه ، وبذلك اجتمع لهذا الكتاب من دواعى التوفيق إلى الحق والصواب ما لم يجتمع لغيره ، فلا عجب أن أجمع العلماء على صحته ، وتلقته الأمة الإسلامية بالقبول ، وأن استحق أن يطلق عليه أنه « أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل » .

« شرط البخارى فى الصحيح »

مما ينبغى أن يعلم أن البخارى ومسلما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطى فى كتابى كذا وكذا على التفصيل والتدقيق[١] وإنما يعرف ذلك من سبر[٢] كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم ، فمن ثم اختلف أقوال العلماء فى شرطهما وإليك بعضاً منها .

قال الحاكم أبو عبد الله فى كتاب « المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل » فى تعداد أقسام الصحيح القسم الأول من المتفق عليه اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ، ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور بالرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن وله رواة ثقات من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخارى ومسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة فى روايته فهذه الدرجة ، الأولى من الصحيح .

والحق أن الشيخين لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ماظن ومن استقرأ الكتابين وجد ما يرد هذه الدعوى ، فمن ذلك حديث مرداس الأسلمى « يذهب الصالحون الأول فالأول » ، الحديث وهو

---

(١) وذلك فيما عدا بعض الشروط الخاصة بالعنعنة مثلا فقد اشترط البخارى المعاصرة واللقى واكتفى مسلم بالمعاصرة كما ذكر ذلك فى مقدمة صحيحه وأنكر على من اشترط اللقى .

(٢) أى البحث فيها والتعرف عليها .

حديث انفرد به البخاري عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن بيان عن قيس عن مرداس وليس لمرداس في صحيح البخاري سوى هذا الحديث ولم يروه عن مرداس غير قيس بن أبي حازم بل يرد على هذه الدعوى أول حديث في صحيح البخاري وهو حديث « إنما الأعمال بالنيات » فإنه لم يصح إلا من رواية عمر ولم يصح عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص الليثي ولا رواه عن علقمة إلا محمد بن ابراهيم التيمي ولا رواه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد ثم رواه عن يحيى خلق كثير، وهو كذلك في صحيح مسلم لم يصح إلا من هذا الطريق فهو حديث فرد في أوله وإن اشتهر في آخره وغير ذلك كثير في الكتابين[1].

وقال العلامة أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ:

اعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع[2]، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه[3].

وما قاله حسن لولا ما ذكره من الاتفاق على ثقة نقلته فقد انتقده فيه الحافظ زين الدين العراقي في شرح ألفيته في علوم الحديث حيث قال: « وليس ما قاله — يعني المقدسي — بجيد، لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما »، وأيضاً فقد استدرك الدارقطني وغيره على البخاري ومسلم بعض الأحاديث من جهة الرواة.

---

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٣١ — ٣٣

(٢) يريد بالمقطوع « المنقطع »

(٣) شروط الأئمة الستة ص ١٠

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي (م ٥٨٤) ما حاصله : إن شرط الصحيح أن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً متحفظاً ، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد . ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول فبعضهم حديثه صحيح ثابت وبعضهم حديثه مدخول ، قال : وهذا باب فيه غموض ، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل ، ومراتب مداركهم ، فلنوضح ذلك بمثال وهو أن نعلم أن أصحاب الزهرى مثلا على خمس طبقات ، ولكل طبقة منها مزية على التى تليها ، فمن كان فى الطبقة الأولى فهو الغاية فى الصحة وهو مقصد البخارى .

والطبقة الثانية شاركت الأولى فى التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والاتقان وبين طول الملازمة للزهرى حتى كان فيهم من يزامله فى السفر ويلازمه فى الحضر . والطبقة الثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه ، فكانوا فى الإتقان دون الأولى ، وهم شرط مسلم ، ثم مثل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد ، وعقيل بن خالد الأيليّين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبى حمزة ، وغيرهم، والثانية بالأوزاعى والليث بن سعد وعبدالرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبى ذئب، ومثل الثالثة بنحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وزمعة بن صالح المكى وهم الذين لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى ، غير أنهم لم يسلموا عن غوائل الجرح ، فهم بين الرد والقبول ، قال : وهم شرط أبى داود والنسائى، والرابعة نحو اسحاق بن يحيى الكلبى ومعاوية بن يحيى الصدفى والمثنى بن الصباح وغيرهم ، وهم الذين شاركوا أهل الطبقة الثالثة فى الجرح والتعديل وتفردوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى لقلة مصاحبتهم له وهم شرط أبى عيسى ، والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلى ، ومحمد بن سعيد المصلوب ، وأمثالهم من الضعفاء والمجهولين ، وهؤلاء لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على

سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه ، فأما عند الشيخين فلا .
فأما الطبقة الأولى فهم شرط البخاري وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية مايعتمده من غير استيعاب «قال الحافظ» : وأكثر مايخرج البخارى حديث الطبقة الثانية تعليقاً وربما أخرج اليسيرمن حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً .

وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين ـ الأولى والثانية ـ على سبيل الاستيعاب ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذى يصنعه البخارى فى الثالثة ، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما أبدا وإنما يعرج عليهما أمثال أبى داود والترمذى على النحو الذى ذكرنا ، وهذا المثال الذى ذكرناه فى حق المكثرين فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم ، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان فى تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ لكن منهم من قوى الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به كيحيي بن سعيد الأنصارى، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره وهو الأكثر[1] .

وهكذا يتبين لنا شرط صحيح البخارى وأنه فى القمة من كتب الحديث .

البخارى حافظ وفقيه :

قد بينا فيما سبق أن البخارى التزم تخريج الحديث الصحيح وأن مهمته الأساسية كانت مهمة الجامع الحافظ ، لا الفقيه المستنبط ، ولكنه مع هذا لم يخل كتابه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية ، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك فى الإشارة إلى تفسيرها

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٦ ، شروط الأئمة الخمسة ص ٤٣ — ٤٦ .

السبل الواسعة ، قال الإمام النووى ـ رحمه الله ـ « ليس مقصود البخارى الاقتصار على الأحاديث فقط ، بل مراده لاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها » ويتجلى فقهه فى إيراده لبعض المسائل فى التراجم لا على سبيل القطع وفى إيراده لبعض أقوال الصحابة والتابعين التى ترجح رأياً عن رأى أو تشهد له وفى تعليقاته الدقيقة الكثيرة التى يتبع الأحاديث بها بقوله : قال أبو عبد الله ـ يريد نفسه ـ : ويتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا أن البخارى كان فى أول أمره شافعياً ، وقد عده السبكى شافعياً فى كتابه « طبقات الشافعية » ولكن الظاهر أنه كان مستقلا وله استنباطات تفرد بها وآراؤه أحياناً توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحياناً مذهب الشافعى ، وأحياناً تخالفهما وأحياناً يختار مذهب ابن عباس ، وأحياناً مذهب مجاهد وعطاء ، إلى غير ذلك ، والخلاصة أنه كان حافظاً بارعاً ، وفقيها مجتهداً .

تراجم البخارى :

قد قسم الإمام البخارى كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب[1] بدأه « ببدء الوحى » لأنه الأساس لكل الشرائع ، ثم ذكر كتاب الأيمان ، ثم العلم ، ثم كتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة ، واختلفت النسخ فى الصوم والحج : أيهما قبل الآخر ، ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية ، فذكر الكلام فى بدء الخلق والجنة والنار وتراجم الأنبياء ،

---

(١) الكتاب فى اصطلاح المؤلفين يضم أبوابا والأبواب تحتها فصول ويتجلى ذلك واضحا فى كتب الفقه مثلا. أما كتب الحديث فجرى الأمر فيها على ذكر الكتب والأبواب دون الفصول .

ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة ، ثم ذكر السيرة النبوية والمغازى وما إليها ، ثم كتاب التفسير ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب ، والبر ، والصلة . والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفن ، وكتاب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد .

وعدة كتبه (٩٧) كتاباً ، وعدة أبوابه ٣٤٥٠ باباً

ومما ينبغى أن يعلم أن النسخ كما اختلفت فى تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض اختلفت فى اعتبار بعض الكتب أبواباً ، وبعض الأبواب كتباً كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخارى المطبوع ، وكتب الشروح .

ويقع فى كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة ، وفى بعضها مافيه حديث واحد ، وفى بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شىء فيه ألبتة ، وقد ادعى بعضهم أنه صنع ذلك عمداً ، وغرضه أن يبين أنه لم يصح عنده حديث بشرطه فى المعنى الذى ترجم عليه ، ومن ثم وقع من بعض من نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب ، فأشكل فهمه على الناظر فيه ، وقد أوضح السبب فى ذلك الإمام أبو الوليد الباجى المالكى فى مقدمة كتابه « فى أسماء رجال البخارى » فقد روى بسنده عن ابراهيم بن أحمد المستملى قال : انتسخت كتاب البخارى من أصله الذى عند صاحبه محمد بن يوسف الفربرى فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ، ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض ، قال الباجى : وإنما أورد هذا لما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذى يليها وتكلفهم من ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ .

قال الحافظ ابن حجر : وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة وهى مواضع قليلة جداً [١] .

وقال الحافظ ابن حجر : « ولنذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهى ظاهرة وخفية . أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا ، وهى أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما ورد فى مضمنها . . وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه ، وهذا فى الغالب قد يأتى من ذلك ما يكون فى لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد ، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث ، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس بأن يكون الاحتمال فى الحديث ، والتعيين فى الترجمة ، والترجمة هنا بيان لتأويل هذا الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا : المراد بهذا الحديث العام الخصوص ، أو بهذا الحديث الخاص العموم ، إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة ، أو أن ذلك الخاص المراد به ماهو أعم ، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى ، ويأتى فى المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا فى العام الخاص ، وكذا فى شرح المشكل ، وتفسير الغامض ، وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل ، وهذا الموضع هو معظم مايشكل من تراجم هذا الكتاب ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء : فقه البخارى فى تراجمه ، وأكثر ما يفعل البخارى ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه فى الباب ظاهر المعنى فى المقصد الذى ترجم به ، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان فى إظهار مضمره واستخراج خبيئه . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله : باب هل يكون كذا ؟ أو من قال كذا ؟ ونحو ذلك ، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين ... وكثيراً ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حققه المتأمل أجدى كقوله : باب قول الرجل ما صلينا فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك . . . وكثيراً ما يترجم بلفظ يومىء إلى

---

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٥

معنى حديث لم يصح على شرطه ، أو يأتى بلفظ الحديث الذى لم يصح على شرطه فى الترجمة صريحاً ، ويورد فى الباب مايؤدى معناه تارة بأمر ظاهر ، وتارة بأمر خفى ، مثل قوله : باب الأئمة من قريش ؛ وأورد فيه حديث : « لا يزال والٍ من قريش » . . . وربما اكتفى أحياناً بلفظ الترجمة التى هى لفظ حديث لم يصح على شرطه ، وأورد فيه أثراً أو آية فكأنه يقول لم يصح فى الباب شىء على شرطى ، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض »[1]

ولا تعجب بعد ماسمعت من بعض العلماء الذين ألفوا كتباً فى تراجمه . قال الحافظ : « وقد جمع العلامة ناصر الدين أحمد بن المنير خطيب الاسكندرية من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها ، ولخصها القاضى بدر الدين ابن جماعة وزاد عليها أشياء ، وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة ، وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسى ، ولم يكثر من ذلك بل جملة مافى كتابه نحو مائة ترجمة ، وسماه : « فك أغراض البخارى المبهمة فى الجمع بين الحديث والترجمة » ؛ وتكلم أيضاً على ذلك زين الدين على ابن المنير ، أخو العلامة ناصر الدين فى شرحه على البخارى ، وأمعن فى ذلك ، ووقفت على مجلد من كتاب « ترجمان التراجم » لأبى عبد الله بن رشيد السبتى ، يشتمل على هذا المقصد ، وصل فيه إلى كتاب الصيام ؛ ولو تم لكان فى غاية الإفادة ، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه ، والله تعالى الموفق » .

تكرار للأحاديث وتقطيعه لها واختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى فى صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث وتقطيعه لها ، واختصارها فى الأبواب المختلفة بحسب ما يستخرج منها

---

(١) المصدر السابق ص ٩ — ١٠ وهذا الذى ذكره الحافظ يرد ماقاله الامام الباجى آنفا .

بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذى خرجه فيه ؛ والبخارى لا يفعل ذلك إلا لفوائد تعود إما إلى السند ، وإما إلى المتن ، وقلما يورد حديثاً فى موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا إذا ضاقت عليه السبل . أما تكراره للأحاديث فلمعان وفوائد متعددة .

منها : أنه يخرج الحديث عن صحابى ثم يورده عن صحابى آخر ليخرج الحديث عن حد الغرابة ، وكذلك يفعل فى أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه للمعنى السابق .

ومنها : تكثير الطرق بأن يورده فى كل باب من طريق غير الطريق الأولى ، فيزداد الحديث صحة وقوة .

ومنها : إزالة الشبهة عن ناقليها ، وذلك فى الأحاديث التى يرويها بعض الرواة تامة وبعضهم مختصرة .

ومنها : أن الرواة ربما اختلفت عبارتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث آخر به ، فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر يورده بطرقه إذا صحت على شرطه فى الأبواب .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد طريق الإرسال لينبه على أنه لا تأثير له عنده فى الوصل .

ومنها : أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .

ومنها : أحاديث زاد فيه بعض الرواة رجلا فى الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوى سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ، ثم لقى هذا الآخر فحدثه به فمن ثم كان يرويه على الوجهين .

منها : أنه ربما أورد حديثاً عنعنة راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع ، وذلك على ما عرف من شرطه فى المعنعن من اشتراط المعاصرة واللقاء .

وأما تقطيعه للحديث فى الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك : —

(١) لأنه إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع هذا عدم إخلائه من فائدة حديثية كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذى أخرجه عنه قبل ذلك ، فيستفاد من ذلك تكثير طرق الحديث .

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده فى موضع موصولا وفى موضع معلقاً ويورده تارة تاماً ، وتارة مقتصرا على الجزء الذى يحتاج إليه فى هذا الباب .

(٣) فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لاتعلق لإحداها بالأخرى يخرج كل جملة منها فى باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه .

والبخارى لايتعمد أن يخرج فى كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه وإن كان وقع له من ذلك شىء فعن غير قصد وهو قليل جداً .

وأما اقتصاره على بعض المتن ثم لايذكر الباقى فى موضع فإنه لايقع له ذلك فى الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابى وفيه شىء قد يحكم برفعه فيقتصر على الجملة التى يحكم لها بالرفع ويحذف الباقى ، لأنه لاتعلق له بموضوع كتابه ، كما وقع له فى حديث هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ، قال : « إن أهل الإسلام لا يسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون » ، هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله : « جاء رجل إلى عبدالله بن مسعود فقال: إنى أعتقت عبدى سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً ؟ فقال عبد الله بن مسعود: إن أهل الإسلام لايسيبون وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ، فأنت ولى نعمته فلك ميراثه ، فأن تأثمت وتحرجت فى شىء فنحن نقبله منك ونجعله

فى بيت المال ، فقد اقتصر البخارى على مايعطى حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله : « إن أهل الإسلام . . . » لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم ، واختصر الباقى ، لأنه ليس من موضوع كتابه .

إذا تقرر هذا اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدته حتى لو تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد أو المتن لكانت إعادته لأجل مغايرة الحكم الذى تشتمل عليه الترجمة الثانية كافياً فى تكراره[1] .

الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى :

المراد بالتعليق — فى اصطلاح المحدثين — ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد مثل قول البخارى مثلا : قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم كذا أو قال الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبي كذا ، فكل ذلك معلق لأن بين البخارى وبين مالك ومجاهد والزهرى رواة محذوفون .

وتعليقات البخارى منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ، ومنها ماهو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً ، ومنها ماهو بصيغة التمريض — أى التضعيف — كقيل ورُوِىَ ويُذكر ، وإليك تفصيل القول فى المعلقات .

فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين :

(١) أحدهما ما يوجد فى موضع آخر من كتابه هذا موصولا .

(٢) وثانيهما ما لا يوجد فيه إلا معلقاً .

فأما الأول فالسبب فى إيراده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث

---

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ١٠ — ١١ .

عن فائدة من جهة السند أو المتن واحتاج إلى تكريره لمناسبة فقهية فإنه يتصرف فيه بالاختصار فى السند خشية التطويل .

وأما الثانى فإما أن يورد بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض .

فأما ما أورده بصيغة الجزم فيفيد الصحة إلى من علقه عنه .

لكى يبقى النظر فيمن ابرز من رجال ذلك الحديث .

فمنه ما يلتحق بشرطه ، ومنه مالا يلتحق .

أما مايلتحق بشرطه فالسبب فى كونه لم يوصل إسناده : إما لكونه أخرج مايقوم مقامه فأورده بصيغة التعليق لأجل الاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً ، أو سمعه وشك فى سماعه له ، أو سمعه من شيخه فى حال المذاكرة فرأى أنه لا يسوقه مساق الأصل ، وغالب هذا فيما أورده عن شيوخه .

وقد استعمل البخارى هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه فى عدة أحاديث ، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان . ثم يوردها فى موضع آخر بواسطة بينه وبينهم ، ولكن ليس ذلك مطرداً فى كل ما أورده بهذه الصيغة على مابينا ، ولا يعتبر هذا تدليساً ، فقد صرح الخطيب وغيره من أئمة الحديث بأن لفظ قال لايحمل على السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على احتمال السماع أو عدمه .

وأما مالا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره ، وقد يكون حسناً صالحاً للحجة ، وقد يكون ضعيفاً لامن جهة قدح فى رجاله ، بل من جهة انقطاع يسير فى إسناده .

فمثال الأول قوله فى الطهارة ، وقالت عائشة رضى الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه » وهو حديث صحيح على شرط مسلم وأخرجه فى صحيحه .

ومثال ما هو حسن صالح للاحتجاج قوله فى الطهارة أيضاً : وقال بهز ابن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم « الله أحق أن يستحيي منه من الناس » وهو حديث حسن مشهور عن بهز أخرجه أصحاب السنن .

ومثال ماهو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله فى كتاب الزكاة : وقال طاوس « قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : ائتونى بعَرْض ثيابٍ خميص أو لبيسٍ [1] فى الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم » فإسناده إلى طاوس صحيح لكن طاوس لم يسمع من معاذ .

ما أورده بصيغة التمريض :

وأما ما أورده بصيغة التمريض فلا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه لكن فيه ماهو صحيح وفيه ماليس بصحيح .

فأما ماهو صحيح فليس فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جداً وحينئذ يكون السبب فى إيراده بهذه الصيغة إيراده بالمعنى ، ومثاله ماذكره فى الطب قال : « ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الرقى بفاتحة الكتاب » وقد أخرجه فى موضع آخر من صحيحه مسنداً متصلا مرفوعا ولكن بلفظ « أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » .

وأما ما ليس على شرطه فمنه ماهو صحيح على شرط غيره ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ماهو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته ، ومنها

(١) العرض بسكون الراء ماعدا النقدين ، والخميص : نوع من الثياب واللبيس : الملبوس .

ما هو ضعيف فرد لا جابر له .

فمثال الأول قوله فى الصلاة : ويذكر عن عبد الله بن السائب قال : « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم « المؤمنون » فى صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع » ، وهو حديث على شرط مسلم وأخرجه فى صحيحه .

ومثال الثانى وهو الحسن قوله فى البيوع : ويذكر عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : « إذا بعت فكل ، وإذا ابتعت فاكتل » .

ومثال الثالث وهو الضعيف الذى لا عاضد له والعمل على وفقه قوله فى الوصايا : « ويذكر عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية » وقد رواه الترمذي موصولا عن الحارث الأعور عن على والحارث ضعيف ، وقد قال الترمذى : إنه غريب[1] ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به .

ومثال الرابع وهو الضعيف الذى ليس عليه العمل وهو فى صحيح البخارى قليل جداً ، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه الإمام بالتضعيف بخلاف ماقبله ـ قوله فى كتاب الصلاة : ويذكر عن أبى هريرة رفعه : « لا يتطوع الإمام فى مكانه » ولم يصح .

هذا حكم جميع ما فى الصحيح من التعاليق المرفوعة بصيغتى الجزم والتمريض ، وقد تبين بعد هذا التفصيل أن جميع ما فيه مقبول ليس فيه مايرد إلا النادر ، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه ، ولا يجزم بما كان فى إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عمن قاله

---

(١) الغريب هو الحديث الذى تفرد به رواته ، وقد يكون صحيحا ، وقد يكون حسنا ، وقد يكون ضعيفا .

ومما ينبغي أن يعلم أن البخارى إنما يورد ما يورده من الموقوفات من أقوال الصحابة والتابعين وفتاويهم وتفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية والشواهد لما يختاره من المذاهب التى وقع فيها الخلاف بين الأئمة ،وأن كل هذه ليست من أصل الكتاب ولا الغرض الذى ألف له ، فإن موضوعه وأصوله هى الأحاديث المسندة الصحيحة المرفوعة إلى النبى صلى الله عليه وسلم كما يشعر بذلك إسمه الذي ذكرنا فى صدر الكلام عن الصحيح ، وهى المقصودة بالذات ، وهى التى ترجم لها والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة والآيات المكرمة ، فجميع ذلك مترجم[1] به فكن على بينة من هذا ، وشد عليه بيديك ، فإنه يفيدك فى دراسة الجامع الصحيح ، وما عسى أن يعترض طريقك من مشكلات .

فائدة وتنبيـــــه :

وليس من قبيل المعلق ولا حقيقته مارواه البخارى فى صحيحه[2] قال : وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثنا عطية ابن قيس الكلابى حدثنى عبد الرحمن بن غنم الأشعرى قال : حدثنى أبو عامر أو أبو مالك الأشعرى — والله ما كذبنى — سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « ليكونن من أمتى أقوام يستحلون الحِرَ[3] والحرير والخمر والمعازف . . . » الحديث . فهشام بن عمار من شيوخ البخارى وقد سمعه منه والحديث صحيح متصل الإسناد . قال العلامة ابن الصلاح[4] : « ولا التفات إلى أبى محمد بن حزم الظاهرى الحافظ فى

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراقى ص ٢٠ — ٢٥ مقدمة الفتح ج ١ ص ١١ — ١٣

(٢) كتاب الأشربة باب ماجاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه .

(٣) الحر بكسر الحاء وتخفيف الراء الفرج ، والمراد استحلال الزنا

(٤) علوم الحديث ص ٧٣

رد ما أخرجه البخارى فى صحيحه من حديث أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليكونن فى أمتى . . . » الحديث . من جهة أن البخارى أورده قائلا فيه ، قال هشام بن عمار وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخارى وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ فى ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخارى — رحمه الله — قد يفعل مثل ذلك لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذى علقه عنه ، وقد يفعل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسنداً متصلا ، وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع ، والله أعلم » .

وقد أفصح لنا عن السبب فى إيراد البخارى هذا الحديث بلفظ : « قال هشام بن عمار . . . : » الحافظ ابن حجر فى الفتح [1] فقال : « ومنها — أى المعلقات — ما لا يورده فى مكان آخر من الصحيح مثل هذا الحديث ، فهذا مما أشكل أمره علىّ ، والذى يظهر لى الآن أنه لقصور فى سياقه وهو هنا تردد هشام فى اسم الصحابى ، وسيأتى من كلامه — يعنى البخارى — ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن ابن غنم عن أبى مالك ، وساقه فى التاريخ من رواية مالك بن أبى مريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار المهلب إلى شىء من ذلك » .

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات وعدتها إثنان وعشرون حديثاً ، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة القارى ،

---

(١) فتح البارى ج ١٠ ص ٤٣

ومن أمثلة هذه الثلاثيات وهو أول حديث منها وقع فى الصحيح قال :
— فى كتاب العلم باب إثم من كذب على النبى صلى الله عليه وسلم —
قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم[١] حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة
— يعنى ابن الأكوع — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
«من يقل علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار» وليس فى الصحيح أعلى
من الثلاثيات .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ أحاديث على البخارى أخل فيها بشرطه ونزلت عن الدرجة العالية التى التزمها فى جمع كتابه الصحيح وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث المنتقدة ضعيفة يصل بها الضعف إلى حد الموضوع أو المنكر، فما قال هذا أحد قط من أئمة الحديث الموثوق بهم والذين يرجع اليهم فى التعديل والتجريح ونقد الرجال على توالى العصور والأزمان، وسترى بعد الدراسة والتمحيص والتحقيق أن أغلب هذه الأحاديث المنتقدة قد أجيب عنها إجابات مقبولة معقولة وبعضها قد يعسر الإجابة عنها، وهى أحاديث قليلة جدا قد وهم فيها رواتها وأقصى ما يقال فيها إنها وقع فيها الغلط .

فهذا هو الإمام ابن الصلاح يقول فى علومه بعد ما ذكر أن ما رواه الشيخان البخارى ومسلم يفيد القطع بصحته وذلك لتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخارى أو مسلم مندرج فى قبيل ما يقطع بصحته لتلقى الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذى فصلناه من حالهما فيما سوى أحرف[٢] يسيرة

---

(١) هو من كبار شيوخ البخارى سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبى عبيد المذكور هنا وهو مولى سلمة بن الأكوع صاحب النبى صلى الله عليه وسلم — الفتح ج ١ ص ١٦٣ —

(٢) أى أحاديث

تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن والله أعلم » .

وقال الإمام محيي الدين النووي في مقدمة شرحه لمسلم : « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيه ونزلت عن درجة ما التزماه وقد سبقت الإشارة إلى هذا . وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى « بالاستدراكات والتتبع » وذلك في مائتي حديث[1] مما في الكتابين ، ولأبي مسعود الدمشقي عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه « تقييد المهمل » في جزء العلل منه استدراك أكثره على الرواة عنهما وفيه مايلزمهما وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره »[2] وقال في مقدمة شرح البخاري : « قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث فطعن في بعضها ، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم فلا تغتر بذلك » .

والحق أنها ليست كلها كذلك ، بل منها ما هو مبني على قواعد مسلمة والصواب ما قدمناه عنه في مقدمة شرحه لمسلم .

أما الأحاديث المنتقدة على مسلم فقد أجاب عنها الإمام النووي في شرحه وسنعرض لها عند الكلام على صحيح مسلم إن شاء الله .

وأما الأحاديث المنتقدة على البخاري فقد أجاب عنها الحافظ الكبير ابن حجر في « هدى الساري » مقدمة شرحه الجليل « فتح الباري » على صحيح البخاري .

وعدة الأحاديث المسندة التي انتقدت على البخاري في صحيحه مائة وعشرة أحاديث منها ماوافقه مسلم على تخريجه في كتابه وهو اثنان وثلاثون

---

(١) يريد بالتقريب وإلا فهي مائتان وعشرة أحاديث .

(٢) مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٣٧ .

حديثاً ، ومنها ما انفرد البخارى بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثاً .

وقد أجاب الحافظ عن هـذه الأحاديث بجواب إجمالى ثم بجواب تفصيلى فى مقدمة الفتح ، ثم عرض لكل حديث ذاكراً نقد الدارقطنى ، ثم يعقبه بالرد ، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقـد العف والرد النزيه .

وإليك ما ذكره الحافظ من الجواب الإجمالى ثم التفصيلى . قال ما خلاصته مع التوضيح : والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول :

« لا ريب فى تقدم البخارى ثم مسلم [1] على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل ، فإنهم لايختلفون فى أن على ابن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك حتى كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، ومع ذلك فكان على بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيي الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً ، وروى الفِـرَبْرِى عن البخارى قال : « ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته » ، وقال مكى بن عبد الله : «سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما له علة أوله علة إلا أنهـا غير مؤثرة عنـدهما ، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب فى تقـدمهما فى ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ، وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التى انتقدت عليهما تنقسم أقساماً .

---

(١) كن عن ذكر من هذا فاننا سنحتاج إليه عند الـكلام على صحيح مسلم .

القسم الأول :

ما تختلف فيه الرواة بالزيادة في رجال الإسناد والنقص منهم ، والجواب أن صاحب الصحيح إن أخرج الطريق المزيدة وعلله الناقد بالطريق الناقصة فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني نفسه في نقده[١] لأن الراوي إن كان سمعه في الطريق الناقصة ، فالزيادة لا تضر لأنه يكون قد سمعه بواسطته عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه ، وإن كان لم يسمعه فيها فهو منقطع ، والمنقطع من قسم الضعيف ، والضعيف لا يعل الصحيح ، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقص وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى الانقطاع فيما صححه المؤلف فينظر : إن كان الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بيناً ، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى ، فإن وجد ذلك ، اندفع الاعتراض بذلك .

وإن انتفى كل ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فيحمل على أن صاحب الصحيح إنما أخرج ذلك في حديث له متابع أو شاهد ، أو احتف بقرائن تقويه ، ويكون التصحيح إنما هو من حيث مجموع الطرق ،لا من جهة ذلك الطريق وحده[٢] .

وقد يكون الانقطاع الذي يدعيه المعلل لأن الراوي لم يسمع ممن روى عنه ، بل أخذه عنده بالإجازة أو المكاتبة ، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يجوز الرواية بالإجازة أو المكاتبة ويكون تخريج صاحب الصحيح له إشارة إلى أنه ممن يرى صحة الرواية بذلك[٣] .

---

(١) انظر مقدمة الفتح ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩١ (٣) المصدر السابق ص ٩٣ .

القسم الثانى ؛

ما اختلف فيه الرواة بتغيير بعض رجال الإسناد

والجواب عنه أنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوى على الوجهين جميعا فأخرجهما المؤلف ولم يقتصر على أحدهما حيث يكون المختلفون فى ذلك متعادلين فى الحفظ والعدد ، فذاك ولا اعتراض ، وإن لم يمكن الجمع لتفاوت الرواة فى العدد أو فى الحفظ ، فالعادة أن صاحب الصحيح يخرج الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة ، أو يشير إليها ، وعلى أى تقدير فالاعتراض مندفع والنقد غير متجه .

القسم الثالث:

ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أشد ضبطاً ممن لم يذكرها .

والجواب أن التعليل به لا يؤثر إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع بين رواية من زاد ورواية من لم يزد .

أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا أثر لها فى التعليل ، اللهم إذا وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواته فحينئذ تؤثر .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف منهم ،

والجواب أنه ليس فى صحيح البخارى غير حديثين وتبين أن لكل منهما متابعا :

أحدهما : حديث أبى بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده

قال : « كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف» قال الدارقطني ؛ وأبي هذا ضعيف. قال الحافظ: وقد تابعه عليه أخوه عبد المهيمن بن العباس.

وثانيهما : حديث اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه «أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيا على الخمس...» الحديث بطوله قال الدارقطني واسماعيل ضعيف . قال الحافظ : « لم ينفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء والله أعلم »[١] .

القسم الخامس :

وهو ما حكم فيه بالوهم على بعض رواته

والجواب أن الوهم إنما يؤثر إذا لم يرو الحديث من غير طريق الذى حكم عليه بالوهم . قال الحافظ ابن حجر : « وليس فى الصحيح منه ـ بحمد الله ـ شىء » .

وأما إذا روى الحديث من غير طريقه فذلك الوهم لا يؤثر ويكون المعتمد عليه أصل الحديث لا خصوص ذلك الطريق .

القسم السادس:

ما كان الاختلاف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن

والجواب أن هذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع فى المختلف من ذلك أو الترجيح .

وبعد أن سرد الحافظ ابن حجر فى مقدمته الأحاديث المنتقدة على

---

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٩٥ — ١١٥ .

البخارى وحده أو التى شاركه فيها مسلم حديثا حديثا[1] وأجاب عن كل حديث بالتفصيل قال: « هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق، وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها ... وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثا فافراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنها ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه فى الجواب عنه تعسف كما شرحته مجملا فى أول الفصل، وأوضحته مبيناً إثر كل حديث منها، فاذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف — يريد صحيح البخارى — فى نفسه، وجل تصنيفه فى عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف فى الحديث والقديم، وليسا سواء: من يدفع بالصدر، فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية، والضوابط المرعية، فلله الحمد الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، والله المستعان، وعليه التكلان »[2]، وهو كلام إمام ناقد منصف لا يختلف اثنان فى أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد وبين الفقه والحذق للأصولين: أصول الدين، وأصول الفقه.

ولعل من هذه الأحاديث التى وقع فيها التكلف فى الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبى نمر عن أنس فى الإسراء، وهو حديث طويل، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس فى إسناده ومتنه بالتقديم والتأخير، وزياداته المنكرة، وأشد أوهامه قوله — شريك —: « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه » وقد أنكرها الخطابى وابن حزم وعبد الحق والقاضى عياض والنووى وغيرهم واعتبروا ذلك غلطا من شريك.

---

(١) مقدمة الفتح ج ٢ من ص ٨٣ — ١١٠ (٢) المصدر السابق ص ١١٠.

وشريك ليس بمتهم بالكذب وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر[١] .

ومهما يكن من شيء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة كتاب البخاري وأصحيته فهو بحق — عدا اليسير — في الدرجة العليا من الصحة ، ولا تلتفت — بعد طول هذا البحث والتمحيص — إلى إرجاف المرجفين ، وزعم الجاهلين أن في صحيح البخاري أحاديث موضوعة مكذوبة ، وإنما يزعم هذا غِرٌّ ضيق العطن في العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم في الرواية ، ونحن لا ندعي العصمة للبخاري ولا لغيره ، ولكن الله الذي تكفل بحفظ كتابه ، قيض للسنة من الأئمة الثقات من حفظها وميز صحيحها من سقيمها ، حتى يتم ما وعد الله به من حفظ الذكر الحكيم .

« من طُعن فيهم من رجال البخاري »

قد طعن بعض النقاد في بعض رجال البخاري الذين خرج لهم في صحيحه منهم من شاركه مسلم فيهم ، ومنهم من انفرد البخاري بهم وعدتهم ثمانون أغلبهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وخبرهم واطلع على أحاديثهم وخبرها وميز بين صحيحها وسقيمها ، كما وأنه لم يكثر من تخريج أحاديثهم وليس لأحدهم أحاديث كثيرة إلا عكرمة مولى ابن عباس ، وبعض هؤلاء أخرج لهم في أصول الكتاب ، وبعضهم أخرج لهم في المتابعات والشواهد ونحوهما .

وقد تعرض لبيان هؤلاء الرجال المتكلم فيهم مرتبا لهم على حروف

---

(١) ومما يعتذر به عن البخاري ، ويجعل النقد ليس ذا أثر أن البخاري أخرج الروايات الصحيحة في الإسراء وهو بصنيعه هذا ينبهنا من طرف خفي لا يخفى على اللبيب ما في رواية شريك من الأغلاط فلله در البخاري فكم له من إشارات وتلميحات .

المعجم الحافظ الكبير ابن حجر فى مقدمته الجليلة[١] وأجاب عن الاعتراضات موضعا موضعاً وقد ذكر بين يدى هذا الفصل الطويل ردا إجمالياً عما وجه إلى هؤلاء الرجالمن طعون يستحسن ذكره .قال الحافظ: — رحمه الله وأثابه — :

« ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه ، وعدم غفلته ، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيح ، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما ، هذا إذا خرج له فى الأصول ، فأما إن خرج له فى المتابعات والشواهد والتعاليق . فهذا تتفاوت درجات من أخرج له منهم فى الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم ، وحينئذ إذا وجدنا لغيره فى أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هـذا الإمام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح فى عدالة هذا الراوى وفى ضبطه مطلقاً ، أو فى ضبطه لخبر بعينه ، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة ، منها ما يقدح ، ومنها ما لا يقدح ، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسى يقول فى الرجل الذى يخرج عنه فى الصحيح : هذا جاز القنطرة يعنى بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه ، قال الشيخ أبو الفتح القشيرى فى مختصره : وهكذا نعتقد وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد فى غلبة الظن على المعنى الذى قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما .

قلت — أى الحافظ — فلا يقبل الطعن فى أحد منهم إلا بقادح واضح لأن أسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة أشياء : البدعة ،

(١) هدى السارى ج ٢ من ص ١١٢ـــ ١١٧ .

أو المخالفة ، أو الغلط ، أو جهالة الحال ؛ أو دعوى الانقطاع فى السند بأن يدعى فى الراوى أنه كان يدلس أو يرسل .

فأما جهالة الحال فمندفعة عند جميع من أخرج لهم فى الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه نازع المصنف فى دعواه أنه معروف ، ولا شك أن المدعى لمعرفته مقدم على من يدعى عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم ، ومع ذلك فلا تجد فى رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه .

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوى ، وتارة يقل ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط على أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق ، وإن لم يوجد إلا من طريقه ، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله ، وليس فى الصحيح — بحمد الله — من ذلك شىء ، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيىء الحفظ أوله أوهام أوله مناكير ، وغير ذلك من العبارات فالحكم فيه كالحكم فى الذى قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء فى المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك .

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة [1] ، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً ، فرواه من هو أحفظ أو أكثر عدداً بخلاف ما رَوَى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً ، وهذا ليس فى الصحيح منه إلا نزر يسير .

---

(١) الشاذ فى اصطلاح المحدثين : ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أوثق منه والمنكر : ما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أولى منه « نخبة الفكر » .

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخارى لما علم من شرطه(١) ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة ، فإن وجد التصريح بالسماع فيها — يعنى فى طرق أخرى — اندفع الاعتراض وإلا فلا .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق ، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة ، كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك ، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شىء ألبتة .

والمفسق بها : كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ ، فقد اختلف أهل السنة فى قبول من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب ، مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة ، موصوفاً بالديانة والعبادة ، فقيل يقبل مطلقاً ، وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية ، فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر (٢) .

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل ، فبعضهم أطلق ذلك ، وبعضهم زاده تفصيلا فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشد بدعته ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم

---

(١) وهو أن العنعنة لا تفيد الاتصال عند البخارى إلا بشرطين (١) المعاصرة (٢) اللقى .
(٢) فانه روى عن الامام مالك رد روايتهم مطلقا كما قال الخطيب فى كتابه « الكفاية » .

هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا [١] .

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعيـة أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا ، هل ترد مطلقاً ؟ أو تقبل مطلقاً ؟

مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فيه فقال : إن وافقـه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاء لناره ، وإن لم يوافقـه أحد ، ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين ، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته ، فينبغى أن تقـدم مصلحة تحصيل ذلك الحـديث ، ونشر السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته . والله أعلم .

قال الحافظ : واعـلم أنه قد وقع من جماعة الطعن فى جماعة بسبب اختلافهم فى العقائد ، فينبغى التنبه لذلك ، وعدم الاعتداد به إلا بحق ، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا فى أمر الدنيا فضعفوهم لذلك ، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق .

وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره ، أو للتحامل بين الأقران ، وأشـد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه ، أو أعلى قدراً ، أو أعرف بالحديث ، فكل هذا لا يعتبر . . . » [٢] .

وهذا الفصل الذى فصل فيه الحافظ القول فى الطعون من النفاسـة بمكان ويدل على إمامته ، وبصره بالنقد ، ونزاهته وعدم تحيزه . كما أثبت أن الجرح قد يكون لأمور لا تستحق أن يجرح بها صاحبها ، ولذلك كان المذهب الذى عليه جمهور أئمة النقد أن الجرح لا يقبل إلا إذا فسر سببه .

---

(١) هذا الرأى والذى قبله يدل على دقة المحدثين فى النقد ، وتعويلهم على الأمور النفسية وهو يرد على من زعم أن المحدثين لم يعولوا على النقد النفسى .

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١١١ ، ١١٢

قال العلامة ابن الصلاح فى «علوم الحديث»: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على الراجح لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها. وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح ومالا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح فى نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله.

وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخارى ومسلم وغيرهما، ولذلك احتج البخارى بجماعة سبق من غيرهم الجرح لهم كعكرمة مولى بن عباس رضى الله عنهما — وكأسماعيل ابن أبى أويس، وعاصم بن على، وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتج مسلم بسويد بن سعد وجماعة اشتهر الطعن فيهم وهكذا فعل أبو داود السجستانى، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة.

وعقد الخطيب بابا فى بعض أخبار من استفسر فى جرحه فذكر مالا يصلح جارحا منها عن شعبة أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه، ومنها عن مسلم بن ابراهيم أنه سئل عن حديث الصالح المرى فقال: ما يصنع بصالح ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد»[1]

ومن أراد أن يتأكد مما ذكره الحافظ فى الدفاع عن رجال البخارى الذين انتقدهم بعض الحفاظ فليرجع إلى الفصل الذى سرد فيه أسماء هؤلاء الرواة وأجاب عن كل منهم واحدا واحدا. وإليك أمثلة من ذلك:

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٧ — ١١٨.

أمثلة للرجال المنتقدين والجواب عن ذلك

« أحمد بن بشير الكوفى » أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومى

قال النسائى : ليس بذاك القوى ، وقال عثمان الدارمى : متروك وقواه ابن معين ، وأبو زرعة وغيرهما ، وأخرج له البخارى حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو سلمة وهو فى كتاب الطب . أما تضعيف النسائى له فمشعر بأنه غير حافظ ، وأما كلام عثمان الدارمى فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسم واسم أبيه ، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى ، وقد روى له الترمذى وابن ماجه

(٢) « أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرانى » وقد ينسب إلى جده

قال ابن نمير : تركت حديثه لقول أهل بلده ، وقال الميمونى : قلت لأحمد : إن أهل حران يسيئون الثناء عليه ، فقال : أهل حران قل أن يرضوا عن إنسان هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له (قلت) — أى الحافظ ابن حجر — : فأفصح أحمد بالسبب الذى طعن فيه أهل حران من أجله وهو غير قادح ، وقد قال أبو حاتم : كان من أهل الصدق والإتقان روى عنه أحمد فى مسنده والبخارى فى الصلاة والجهاد والمناقب أحاديث شورك فيها عن حماد بن زيد وروى له النسائى وابن ماجه .

(٣) « سعيد بن يحيى بن مهدى الحميرى » — أبو سفيان الواسطى مشهور بكنيته

وثقه أبو داود ، وقال أبو بكر بن شيبة : كان صدوقا ، وقال الدارقطنى : كان متوسط الحال ليس بالقوى (قلت) — الحافظ — له فى الصحيح حديث واحد فى تفسير سورة « ق » من روايته عن عوف عن محمد بن سيرين وله شاهد ، وروى له الترمذى حديثاً واحداً أيضاً .

(٤) عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصرى من صغار التابعين .

قدمه شعبة فى أبى عثمان النهدى على قتاده ، وعده سفيان الثورى رابع أربعة من الحفاظ أدركهم ، ووصفه بالثقة والحفظ أحمد بن حنبل فقيل له : إن يحي القطان يتكلم فيه فعجب ، ووثقه ابن معين والعجلى وابن المدينى وابن عمار والبزار وقال أبو الشيخ : سمعت عبدان يقول : ليس فى العواصم أثبت منه ، وقال ابن إدريس : رأيته أتى السوق فقال: اضربوا هذا ، أقيموا هذا فلا أروى عنه شيئا وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته .

قلت — الحافظ — كان يلى الحسبة بالكوفة . قال ابن سعد : وقد احتج به الجماعة .

(٥) على بن الحكم البنانى من صغار التابعين وثقه أبو داود والنسائى والعجلى وغيرهم

وتكلم فيه أبو الفتح الأزدى فقال : فيه لين . قلت — الحافظ — ليس له عند البخارى سوى حديثه عن نافع عن ابن عمر فى النهى عن عسب الفحل وقد وافقه غيره . وروى له أصحاب السنن[1]

(٦) محمد بن الصلت أبو يعلى التوزى من شيوخ البخارى .

قال أبو حاتم وأبو زرعة : صدوق كان يملى التفسير علينا من حفظه وربما وهم ووثقه الدارقطنى

قلت : الحافظ أخرج عنه البخارى حديثا واحدا فى كتاب الزكاة . قال : حدثنا الوليد عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى قلابة عن

---

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٥٢ .

أنس فذكر حديث العرنيين مختصرا وتابعه عليه عنده على بن المديني عن الوليد بن مسلم وروى له النسائي

(٧) محمد بن الفضل السدوسى أبو النعمان ولقبه عارم من شيوخ البخارى

كان سليمان بن حرب يقدمه على نفسه ، وقال أبو حاتم : إذا حدثك عارم فاختم عليه، عارم لا يتأخر عن عفان. وقال أبو حاتم والبخارى: اختلط عارم فى آخر عمره زاد أبو حاتم : من سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد، ولقيه أبو زرعة سنة اثنتين وعشرين ومائتين. وقال الدارقطنى: تغيره بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة

قلت : الحافظ : إنما سمع منه البخارى سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه وقد اعتمده فى عدة أحاديث . وروى له أيضا فى جامعه عن عبد الله بن محمد المسندى عنه ، وروى له الباقون .

(٨) يزيد بن أبى مريم الدمشقى وثقه الأئمة وابن معين ودحيم وأبو زرعة وأبو حاتم . قال الدارقطنى : ليس بذاك .

قلت : الحافظ : هذا جرح غير مفسر ، فهو مردود وليس له فى البخارى سوى حديث واحد أخرجه فى الجهاد والجمعة فى فضل من اغبرت قدماه فى سبيل الله[1] .

وبحسبنا ما ذكرنا فى الدلالة على أن معظم ما قيل فى نقد رجال البخارى جرح غير مؤثر ، وأن الكثيرين منهم من شيوخه ولم يخرج لهم فى الصحيح إلا قليلا ، ولم يطل الحافظ فى ترجمة مثل ما أطال فى ترجمة

---

(١) هدى السارى (مقدمة الفتح) ج ٢ ص ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٧٤

عكرمة مولى ابن عباس»[١] فقد ذكر ماله وما عليه ، وبين أن كل ما طعن به فيه إما لا يصح ، أو معارض بما هو أقوى منه ، أو معناه غير ما ظهر منه ، ومن أراد زيادة فى اليقين والاطمئنان فليرجع إلى هذا الفصل الطويل الممتع الذى ذكره الحافظ فى مقدمته وسيرى بعد قراءته والنظر فيه بروح الباحث المنصف ترجح رأى البخارى وصدق نظره فى الاحتجاج به .

أمثلة للأحاديث المنتقدة

وهاك أمثلة للأحاديث المنتقدة لتبين منها أن أغلب النقد غير مؤثر والجواب عنه يسير سهل .

(١) قال الدارقطنى : « وأخرجا جميعاً — يعنى البخارى ومسلم — حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس يعنى فى قصة القبرين وأن أحدهما كان لا يستبرىء من بوله . قال : وقد خالفه منصور فقال : عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرج البخارى حديث منصور على إسقاطه طاوساً »

وهذا الحديث أخرجه البخارى فى الطهارة عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير ، وفى الأدب عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به ، ورواه من طريق أخرى من حديث الأعمش وأخرجه باقى الستة من حديث الأعمش أيضاً ، وأخرجه أبو داود والنسائى وابن خزيمة فى صحيحه من حديث منصور أيضاً ، وقال الترمذى بعد أن أخرجه : رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس ، وحديث الأعمش أصح ، يعنى المتضمن للزيادة ، قلت — أى الحافظ — وهذا فى التحقيق ليس بعلة لأن مجاهداً لم يوصف بالتدليس وسماعه من ابن عباس صحيح فى جملة من

(١) المصدر السابق ص ١٤٨ — ١٥٢ .

الأحاديث ، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش ، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة ، والإسناد كيفما دار كان متصلا ، فمثل هذا لا يقدح فى صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً ، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا ، ولم يستوعب الدارقطنى انتقاده والله الموفق [١] .

(٢) قال الدارقطنى : أخرجا جميعاً حديث مالك عن الزهرى عن أنس قال : «كنا نصلى العصر ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة» . وهذا مما ينتقد به على مالك لأنه رفعه وقال فيه : إلى قباء وخالفه عدد كثير منهم شعيب بن أبى حمزة ، وصالح بن كيسان ، وعمرو بن الحارث ، ويونس بن يزيد ، ومعمر ، والليث بن سعد ، وابن أبى ذئب وآخرون » وقد تعقبه أيضاً على مالك ، وموضع التعقب منه قوله إلى قباء ، والجماعة كلهم قالوا : إلى العوالى ، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح فى صحة الحديث ، لا سيما وقد أخرجا الرواية المحفوظة والله أعلم [٢] .

(٣) قال الدارقطنى : وأخرج البخارى حديث عمرو بن دينار عن سالم بن أبى الجعد عن عبد الله بن عمرو ، قال : وكان على ثقل النبى صلى الله عليه وسلم رجل يقال له كركرة » وليس فيه سماع سالم من عبد الله بن عمرو ، وقد روى سالم عن أخيه عن عبد الله بن عمرو غير هذا . « قلت » — أى الحافظ — : وهذا تعليل لا يرد على البخارى مع اشتراطه ثبوت اللقاء ، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبد الله بن عمرو حديثاً بواسطة أن لا يروى عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له [٣] .

(٤) قال الدارقطنى : « أخرج البخارى عن عبد الله بن يوسف عن

---

(١) مقدمة الفتح ج ٢ ص ٨٤ (٢) ص ٨٦ .

(٣) المقدمة ص ٩٥

مالك عن وهب بن كيسان قال : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبى سلمة فقال : سم الله وكل مما يليك . . . » ، وهذا الحديث أرسله مالك فى الموطأ ووصله عنه خالد بن مخلد ويحي بن صالح وهو صحيح متصل ، وقد رواه محمد بن عمرو بن حلحلة . وغيره عن وهب ابن كيسان عن عمر متصلا وأخرجه البخارى إلا أنه لم يخرج حديث من وصله عن مالك .

قلت : — الحافظ — : انما أخرج البخارى حديث مالك إثر حديث محمد بن عمرو بن حلحلة ليبين موضع الخلاف فيه ، وقد أخرجه النسائى موصولا عن خالد بن مخلد ومرسلا عن قتيبة . كلاهما عن مالك والمشهور عن مالك إرساله كعادته (١) .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح فى مقدمته أن عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محي الدين فى مختصره ، ولكنه قيد ذلك فى شرحه بالمسند ولفظه : « جملة ما فى صحيح البخارى من الأحاديث المسندة بالمكرر ، فذكر العدة سواء ، وتقييده ذلك بالمسند أخرج الأحاديث المعلقة ، وما أورده فى التراجم والمتابعات ، وبيان الاختلاف بغير إسناد موصول . قال الشيخ النووى : « وقد رأيت أن أذكرها مفصلة لتكون كالفهرس لأبواب الكتاب وتسهل معرفة مظان أحاديثه إلى الطلاب ، ثم ساقها ناقلا لذلك من كتاب « جواب المتعنت » لأبى الفضل بن طاهر .

وقد وافق على ما قاله ابن الصلاح الإمام العراقى فى شرحه على المقدمة إلا أنه قال : والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهى فى رواية محمد

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ .

ابن يوسف الفربرى ، فأما رواية حماد بن شاكر فهى دونها بمائتى حديث ، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل النسفى ، فإنها تنقص عن رواية الفربرى ثلثمائة حديث [١] .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عداً دقيقاً وتعقب من خالفه فى هذا العدد الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخارى ، وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة والمعلقة الموصولة والتى لم توصل ، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين ، فمن ثم نكاد نجزم بأن عده هو أدق من غيره وأشد تحريراً .

وتحرير ذلك على ما فى المقدمة [٢] أن جميع ما فى صحيح البخارى من الأحاديث الموصولة بلا تكرير (٢٦٠٢) حديثاً ، ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الجامع (١٥٩) حديثاً ، وأن جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات (٧٣٩٧) حديثاً ، وأن جملة ما فى الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً ، وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) [٣] فجميع ما فى الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً ، وهذه العدة عدا ما فى الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم [٤] .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص١٥ ط حلب

(٢) مقدمة الفتح ص ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٣ ط منير

(٣) فى مقدمة الفتح (ط منير) ٣٤١ والذى رأيته فى كتاب « توضيح الأفكار » نقلا عن الحافظ « ٣٤٤ » وهو الذى يتفق والعدد الكلى الذى ذكره الحافظ وهو « ٩٠٨٢ » .

(٤) المعلق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر ، والمتابعة موافقة راو لآخر فى رواية حديث عن صحابى واحد فان وجاء حديث يشبهه عن صحابى آخر فهو الشاهد وهذا رأى الحافظ . وأما ابن الصلاح فيعتبر المتابعة فى الموافقة فى اللفظ سواء اتحد الصحابى أو اختلف والشاهد فى الموافقة فى المعنى كذلك ، والبحث عن طرق الحديث ليرى أله متابع وشاهد أم لا ؟ يسمى فى اصطلاحهم الاعتبار .

وقد قام الحافظ بوصل كل المعلقات التى فيه فى أثناء شرحه الجليل وألف فى ذلك كتاباً خاصاً سماه « تعليق التعليق » .

قال الحافظ : « وهذا الذى حررته من عدة ما فى صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه ، وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

وتختلف الروايات عن البخارى فى الصحيح قلة وكثرة كما قدمنا عن العراقى ، وأشهر رواة كتاب البخارى عنه تلامذته محمد بن يوسف الفربرى (١) وإبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى (٢) وحماد بن شاكر النسوى (٣) وأبو طلحة منصور بن محمد البزدوى (٤) ، وعن هؤلاء أخذ الصحيح تلامذتهم الكثيرون ، وعن تلامذتهم أخذه تلاميذ تلامذتهم . وهكذا رواه وسمعه الكثيرون فى كل عصر ، وقد اشتهر بعض هؤلاء بنسخ صحيحة مقابلة موثوق بها مثل نسخ أبى ذر الهروى ، والأصيلى ، والكشميهنى ، والمستملى . والحموى ، وأبى الوقت ، وابن عساكر وغيرهم .

---

(١) الفربرى نسبة إلى فربر قرية ببخارى وكان سماعه للصحيح كله مرتين مرة بفربر سنة ٢٤٨ ومرة ببخارى سنة ٢٥٢ أى قبل وفاة البخارى بأربع سنين . توفى سنة ٣٢٠ .

(٢) كان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة ٢٩٤ ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالأجازة عن البخارى نبه على ذلك أبو على الجيانى فى كتابه « تقييد المهمل » .

(٣) حماد بن شاكر النسوى ويقال النسفى .قال الحافظ بن حجر وأظنه مات فى حدود التسعين — يعنى ٢٩٠ — وله فيه فوت أيضا .

(٤) البزدوى، بفتح الباء وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة ٣٢٩ وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه كما جزم بذلك ابن ماكولا وغيره ، وقد عاش بعده ممن سمع من البخارى القاضى الحسين بن اسماعيل المحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد فى آخر قدمة قدمها البخارى وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطا فاحشا .

شروح الجامع الصحيح

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ماحظى بذلك الجامع الصحيح للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلما على رجاله وتعاليقه ، وشرحا لغريبه ، وبيانالمشكلات إعرابه ،إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون أنها تنيف على اثنين وثمانين شرحا ، وذلك عدا ما ألف بعد ذلك ، وإليك بعض شروحه وأشهرها .

(١) شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستى المشهور بالخطابى المتوفى سنة ٣٨٨هـ .

وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة ، ولطائف دقيقة وقد سماه «أعلام السنن » ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف كتابه « معالم السنن » شرح سنن أبى داود ببلخ سأله أهلها أن يصنف لهم شرحا للبخارى فأجاب .

(٢) شرح الإمام مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة ٨١٧هـ. سمى شرحه «منح البارى بالسيح الفسيح الجارى» ، كمل ربع العبادات منه فى عشرين مجلدا وقدر تمامه فى أربعين مجلدا ، وقد ذكر السخاوى فى الضوء اللامع أن التقى الفاسى قال فى ذيل التقييد : أن المجد لم يكن ماهراً فى الصنعة الحديثية وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام ، وقد ملأ شرحه هذا من غرائب المنقولات ولا سيما من الفتوحات المكية لابن عربى . قال ابن حجر فى « إنباء الغمر » : لما اشتهر باليمن مقالةابن عربى ودعا إليها الشيخ اسماعيل الجبرتى صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سببا لشين الكتاب عند الطاعنين فيه ، وذكر أيضاً أنه رأى القطعة التى كملت فى حياة مؤلفها قد أكلتها الأرضة بكمالها بحيث لا يقدر على قراءة شىء منها .

(٣) شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرمانى المتوفى سنة (٧٨٦) سماه « الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى » شرح فيه الألفاظ اللغوية ووجه الأعاريب النحوية البعيدة وضبط الروايات وأسماء الرجال وألقاب الرواة والتمييز بينهم ، ووفق بين الأحاديث التى ظاهرها التنافى ، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥ هـ قال الحافظ ابن حجر فى « الدرر الكامنة » : وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل ، لأنه لم يأخذه إلا من الصحف .

(٤) شرح الإمام الحافظ أبى الفضل أحمد بن على بن محمد بن محمد ابن حجر العسقلانى ثم المصرى[1] ، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .

سمى شرحه « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » وهو أجمل الشروح وأوفاها وأحسنها ، وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب والفوائد الحديثية التى لا تكاد تجدها عند غيره والنكات الأدبية والبلاغية والاستنباطات الفقهية والاستدلال عليها وتحرير الأمور المختلف فيها بين علماء الأمة فى الفقه والكلام تحريراً دقيقا بالغاً من غير تحيز ولا تحيف ، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث التى ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الوجوه والاحتمالات واستقراء الأحاديث الواردة فى الباب وذكر من خرّجها وبيان منزلتها من القوة والضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره فى الإحاطة بكتب الحديث المختلفة .

وطريقته فى الأحاديث المكررة أنه يشرح فى كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى ثم يحيل القارىء على المواضع الأخرى التى استكمل فيها شرح الحديث وهو أمر يحتاج إلى صبر وأناة كى يحظى الباحث بطلبته من هذا الشرح الجليل ، ولفتح البارى مقدمة جليلة تسمى « هدى السارى »

(١) سنكتب عنه كتابة مستفيضة فى الجزء الثانى إن شاء الله .

لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها ، وهى تعتبر بمثابة مفتاح للصحيح تكلم فيها عن منزلة صحيح البخارى وأنه أول كتاب ألف فى الأحاديث الصحيحة ، ثم عرض فيها لتراجم البخارى وتعليقاته ، ووصل ما وجد موصولا منها ، كما عرض فيها للأحاديث المنتقدة على البخارى وحده وما شاركه مسلم فيها والإجابة عنها حديثا حديثا ، كما عرض أيضاً للرجال الذين انتقدوا من رجال البخارى والإجابة عن ذلك إجمالا وتفصيلا إلى غير ذلك من البحوث القيمة المتصلة بالصحيح ، ثم ختم المقدمة بتحرير أحاديث الجامع الصحيح وترجمة وافية للإمام البخارى .

وقد فرغ منها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وحينذاك ابتدأ فى الشرح فكتب منه قطعة أطال فيها النفس ، ثم خشى أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق ، فشرع فى شرح متوسط وهو « فتح البارى » هذا .

وقد ابتدأ فى شرحه هذا سنة سبع عشرة وثمانمائة فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها وقد بيض منه مقدار الربع على طريقة مثلى اجتمع عنده من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوه على تحرير هذا الشرع ، فجعل يكتب الكراسة ، ثم يكتبها هؤلاء الطلبة المهرة ، ثم يقرؤه أحدهم وهو الشيخ ابن خضر ، ويعارض معه رفقته مع البحث والتحرير فى كل أسبوع فصار السفر لا يكمل إلا وقد قوبل وحرر ، فلا عجب أن كان هذا الشرح لم يكمل إلا فى رجب سنة (٨٤٢) وأنه جاء غاية فى التحرير وحسن التصنيف ، ولذا كان الحافظ يقول — كما نقله عنه السخاوى فى الضوء اللامع — : لست راضياً عن شىء من تصانيفى لأنى عملتها فى ابتداء الأمر ثم لم يتهيأ لى من تحريرها سوى شرح البخارى ، ومقدمته ، والمشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان ، بل كان يقول فيه : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أتقيد بالذهبى ولجعلته كتابا مبتكراً ، قال السخاوى : بل رأيته فى مواضع أثنى على شرح البخارى والتعليق والنخبة ، ولما انتهى الحافظ من « فتح البارى » أولم

وليمة دعا إليها وجوه المسلمين ، وقد بلغ ما أنفقه فيها خمسمائة دينار ، وهى نحو «٢٥٠» جنيهاً مصرياً ، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديما وحديثا ، ومعتمد كل من يؤلف فى شرح الصحيحين وغيرهما من كتب السنة ، ولا سيما فى الأحاديث المتفق عليها بين صحيح البخارى وغيره من كتب الأحاديث ، ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعانى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ صاحب « نيل الأوطار » شرح « منتقى الأخبار » أن يشرح صحيح البخارى التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال قولته المشهورة « لا هجرة بعد الفتح » ، يقصد بالحديث التورية ، وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل فى مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا : « إن شرح البخارى دين فى عنق الأمة» فذلك إنما قالوه قطعاً قبل أن يؤلف الحافظ شرحه ، وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلداً ومقدمته فى مجلد كبير ، وقد طبع الشرح فى الهند وفى مصر وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة ، وإن كانت لم تسلم من بعض الأخطاء المطبعية ، وقد اعتنى العلامة صديق حسن خان بإحصاء هذه الأخطاء وذكرها فى الطبعة الهندية لهذا الشرح .

(٥) شرح العلامة الشيخ بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى الحنفى المولود سنة ٧٦٢ والمتوفى سنة ٨٥٥ ، وقد سمى شرحه «عمدة القارى» وهو شرح وسيط أفرد فيه بالكلام . تراجم الرواة وتباين الأنساب ، واللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، وهو منهج حسن يغنى القارىء عن الرجوع فى هذه المباحث التى عرض لها إلى كتب أخرى . هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية والفوائد المأخوذة من الأحاديث وسلوكه طريقة السؤال والجواب فى كثير من المسائل والمعارف . ومن حسناته أنه لا يهمل فى شرح الأحاديث المكررة ، ويذكر سياق الحديث بطوله عند

الشرح ، وليس من شك فى أن فى هذا تيسيراً على القارىء كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة ، وقد بدأ فى تأليف شرحه سنة ٨٢١ فى آخر رجب وفرغ منه فى آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ ، وقد ذكروا أنه اعتمد فى جزء كبير من كتابه على الشيخ العلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريمى المتوفى سنة ٧٨٣ ﻫ .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر للعلامة ابن حجر ترجيح شرح العينى بما اشتمل عليه من البديع واللغات والأنساب ، ونحو ذلك فقال بديهة : هذا شىء نقله من شرح ركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله لكنى تركت النقل منه لكونه لم يتم إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبى بعد فراغها فى الاسترسال ولهذا لم يتكلم العينى بعد تلك القطعة بشىء من ذلك وقد استمد فى كتابه أيضاً من فتح البارى بحيث كان ينقل منه الورقة بكمالها ، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مؤلفه له ، ولكن مع هذا فالكتاب قيم وقد بذل فيه مؤلفه مجهوداً يشكر . ولئن امتاز شرح العينى بالتوسع فى الأنساب واللغات والبيان والبديع ونحوها ، فقد امتاز شرح الحافظ بالصنعة الحديثية واستقراء الأسانيد والمتون بطريقة فنية والتوسع فى وصل المعلقات والرد عما أثير حول الصحيح من مشكلات .

وقد كان بين الإمام العينى والحافظ ابن حجر ما يكون بين الأقران المتعاصرين ولهذا تعقب العينى الحافظ فى مواضع من كتابه ، وأورد عليه اعتراضات ذكرها فى شرحه من غير أن يصرح باسمه فيقول : قال بعضهم

وقد أجاب عن هذه الاعتراضات — إلا القليل منها فقد اخترمته المنية قبل أن يجيب عنه — الحافظ ابن حجر فى رسالة سماها « انتقاض

الاعتراض » وهى مخطوطة وقد رزق شرح العينى هو الآخر القبول من العلماء وإن كان لم يبلغ مبلغ الفتح وقد طبع فى مصر وفى اسطنبول فى أحد عشر جزءاً .

(٦) شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصرى الشافعى المشهور بالقسطلانى صاحب المواهب اللدنية المتوفى سنة٩٢٢ﻫ .

وهو شرح وسط راعى فيه الاختصار عن سابقيه ، وكثيرا ما يعتمد على كلام من سبقه ، ولا سيما صاحب الفتح ، وقد سمى شرحه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى» ولم يتحاش من الإعادة عندالحاجة إلى البيان، ولا فى ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدا لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة فى منزلة الحديث النبوى وعناية الأمة به حفظا وجمعا وتدوينا .

وقد طبع مراراً منها طبعة على هامشها شرح صحيح مسلم للنووى ، ومنها طبعات أخرى على سبيل الاستقلال .

(٧) شرح العلامة الشيخ أبو الحسن بن عبد الهادى السندى ، نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة (١١٣٨) وهو إلى التعليقات أقرب منه إلى الشروح إذ اقتصر فيه على شرح ما هو غامض أو مشكل وهو موجز جدا ولكنه على إيجازه لا يخلو من فوائد قيمة ، وهو مطبوع على هامش إحدى طبعات الجامع الصحيح .

شروح أخرى لم تتم

(١) ومن شروحه التى لم تتم شرح الإمام النووى المتوفى سنة ٦٧٦ شرح قطعة منه إلى آخر كتاب الإيمان .

(٢) وشرح الحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ شرح قطعة من أوله .

(٣) وشرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريمى المتوفى سنة ٧٨٣ وهو الذى أشرنا إليه آنفاً

(٤) وشرح شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى المتوفى سنة (٨٠٤) شرح قطعة من أوله إلى كتاب الإيمان فى نحو خمسين كراسة .

(٥) وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٩٩٥ شرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجنائز .

مختصراته :

وللجامع الصحيح مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبى العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى المتوفى سنة (٦٥٦) بالأسكندرية .

(٢) مختصر العارف بالله الصوفى القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبى جمرة الأندلسى المتوفى سنة (٦٩٥) وهو نحو ثلثمائة حديث وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها ، بمعرفة مالها وما عليها » ، وهو شرح قيم سلك فيه مسلك العناية بالمعانى دون الألفاظ وهو شرح قيم فيه من التحقيقات والنكات البارعات مالا تعثر عليه فى غيره ، وقد ينقل منه الحافظ بن حجر فى شرحه المشهور .

(٣) مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبى المتوفى سنة (٧٧٩) وسماه « إرشاد السامع والقارىء المنتقى من صحيح البخارى »

(٤) مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبى العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجى الزبيدى المتوفى سنة ٨٩٣ حذف منه ما تكرر وجمع فيه ما تفرق

فى الأبواب وحذف الأسانيد مقتصرا على الصحابى ولم يذكر إلا ما كان مسندا متصلا ، وقد فرغ منه فى شعبان سنة ٨٨٩ ﻫ

وقد شرحه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوى الأزهرى وقد اعتمد فى شرحه على شروح من تقدموه ولا سيما « فتح البارى »

وشرحه أيضاً حسن صديق خان ملك بهوبال فى الهند وكلا الشرحين مطبوع .

كتب أخرى

وقد ألفت كتب أخرى كثيرة تدور كلها فى فلك الجامع الصحيح منها :

(١) كتاب التعديل والتجريح لرجال البخارى للقاضى أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة ٤٧٤ ﻫ

(٢) وكتاب « التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » أي المشكلات النحوية واللغوية للإمام جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك النحوى صاحب الألفية المتوفى سنة (٦٧٢)

(٣) وكتاب « أسماء رجال البخارى » للإمام الشيخ أحمد بن محمد الكلاباذى المتوفى سنة (٣٩٨)

(٤) وكتاب « الإفهام بما وقع فى البخارى من الإبهام »[1] لمؤلفه جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى سنة ٨٢٤

(٥) وكتاب « تعليق التعليق » للحافظ ابن حجر وله أيضاً « التشويق إلى وصل التعليق » .

---

(١) ابهام الراوى أن لا يذكر اسمه ولا يقبل حديث المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح وقد يراد بالإبهام ذكر الاسم أو الكنية دون النسبة ومثل هذا مقبول انظر المقدمة ج ١ ص ١٦٧ ، ١٨٤ وقد يراد به المبهمات فى المتون وقد ألف فى كل ذلك الحافظ ابن حجر .

نماذج من صحيح البخارى

باب كيف كان بدء الوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) «أول حديث فى صحيح البخارى» قال البخارى : حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحي بن سعيد الأنصارى قال : أخبرنى محمد بن ابراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول : سمعت عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — على المنبر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه[١] » .

(٢) باب حفظ العلم : حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال : حدثنى مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبى هريرة قال : إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، ولو لا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثا ، ثم يتلو : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى » إلى قوله : « الرحيم » إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وإن إخواننا

---

(١) هكذا وقع فى جميع الأصول التى اتصلت عن البخارى بحذف أحد وجهى التقسيم وهو قوله : « فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد رواه البخارى من غير طريق الحميدى مستوفى (كتاب النكاح — بابه من هاجر أو عمل خيراً لترويج امرأة فله ما نوى) ورواه الثقات الأثبات من طريق الحميدى تاما مستوفى والظاهر أن الاقتصار على هذا الشطر من الحديث من البخارى وآثر هذا حتى لا يكون مزكيا لنفسه بالشطر الأول المحذوف وأشار بالمذكور إلى تفويض الأمر إلى ربه المطلع على سريرته المجازى له على مقتضى نيته وقد اعتبر البخارى هذا الحديث بمثابة الخطبة للكتاب التى تنبىء عن مقصوده . فكأنه قال : قصدت جمع وحى السنة المتلق عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملى فيه من قصدى وإنما لكل أمرىء ما نوى ، فاكتفى بالتلويح عن التصريح .

من الأنصار كان يشغلهم العمل فى أموالهم وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون.

(٣) حدثنا أحمد بن أبى بكر أبو مصعب قال: حدثنا محمد بن ابراهيم بن دينار عن ابن أبى ذؤيب عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال: قلت: يا رسول الله إنى أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه قال: « ابسط رداءك فبسطته قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضُمَّه فضممته فما نسيت شيئاً بعده ».

(٤) باب فضل الجماعة: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ[1] بسبع وعشرين درجة ».

(٥) باب اثنان فما فوقهما جماعة: حدثنا مسدد قال: حدثنا يزيد ابن زريع قال: حدثنا خالد عن أبى قلابة عن مالك بن الحويرث عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيما ثم ليؤمكما أكبركما ».

باب ما جاء فى التطوع مثنى مثنى: ويذكر ذلك عن عمار وأبى ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضى الله عنهم وقال يحي ابن سعيد الأنصارى: ما أدركت. فقهاء أرضنا إلا يسلمون فى كل اثنتين من النهار:

(٦) حدثنا قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبى الموالى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله — رضى الله عنهما — قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الفذ: الفرد.

يعلمنا الاستخارة[١] فى الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : « اللهم إنى استخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فأنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ، أو قال : عاجل أمرى ، وآجله فاقدره لى ، ويسره لى ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ، أو قال فى عاجل أمرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم أرضنى قال : ويسمى حاجته » .

(٧) « باب ليس منا من شق الجيوب » : حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان حدثنا زبيد اليامى عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم « ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب[٢] ، ودعا بدعوى الجاهلية »[٣] .

(٨) « باب كسب الرجل وعمله بيده » حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال : حدثنى ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : حدثنى عروة بن الزبير أن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومى أن حرفتى لم تكن تعجز عن مؤنة أهلى ، وشغلت بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبى بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه »

(٩) حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدام ـ رضى الله عنه ـ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبىَّ الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده » .

---

(١) طلب الخير من الله .

(٢) الجيب فتحة العنق من الثوب ، والمراد النهى عن تمزيق الثياب مطلقاً عند المصائب .

(٣) مثل واجلاه ، وارازقاه ونحوها .

« باب خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم » .

(١٠) حدثنا محمد بن سنان ، حدثنا سليم ، حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله ـ رضى الله عنهما ـ قال : النبى صلى الله الله عليه وسلم : « مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون : لولا موضع اللبنة »

(١١) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله ابن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن مثلى ومثل الأنبياء من قبلى كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة ، وأنا خاتم النبيين » .

باب كتاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر »

(١٢) حدثنا اسحاق ، حدثنا يعقوب بن ابراهيم ، حدثنا أبى عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرنى عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله ابن حذافة السهمى ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى فلما قرأه مزقه ، فحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزّق .

(١٣) حدثنا عثمان بن الهيثم ، حدثنا عوف عن الحسن عن أبى بكرة قال : لقد نفعنى الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ أيام الجمل[١] ـ بعد ما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم ، قال : لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى[٢] قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

---

(١) متعلق بقوله : نفعنى الله لا بسمعتها .

(٢) هى بوراق بنت شيرويه .

(١٤) «باب عمل المرأة فى بيت زوجها» : حدثنا مسدد ، حدثنا يحيى عن شعبة قال : حدثنى الحكم عن ابن أبى ليلى ، حدثنا على «أن فاطمة - عليهما السلام - أتت النبى صلى الله عليه وسلم تشكو إليه ما تلقى فى يدها من الرحى[1] ، وبلغها أنه جاءه رقيق ، فلم تصادفه ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته عائشة قال : فجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال على مكانِكما ، فجاء فقعد بينى وبينها حتى وجدت برد قدَميه على بطنى فقال : ألا أدلكما على خير مما سألتما إذا أخذتما مضاجعكما أو أويتما إلى فراشكما فسبحا ثلاثا وثلاثين ، واحمدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين فهو خير لكما من خادم » .

(١٥) «باب خدمة الرجل فى أهله» : حدثنا محمد بن عرعرة ، حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم عن الأسود عن يزيد سألتُ عائشة رضى الله عنها : ما كان النبى صلى الله عليه وسلم يصنع فى البيت ؟ قالت : كان فى مِهنة أهله فإذا سمع الأذان خرج » .

« باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف » .

(١٦) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرنى أبى عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، وليس يعطينى ما يكفينى وولدى إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال : « خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

« باب حفظ المرأة زوجها فى ذات يده والنفقة » .

(١٧) حدثنا على بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) ما يطحن بها الحب .

قال : «خير نساء ركبن الإبل نساء قريش، وقال الآخر صالح نساء قريش، أحناه على ولد فى صغره وأرعاه على زوج فى ذات يده »، ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم .

« باب عقوق الوالدين من الكبائر » .

(١٨) حدثنى اسحاق ،حدثنا خالد الواسطى عن الجريرى عن عبد الرحمن ابن أبى بكرة عن أبيه رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا بلى يا رسول الله ، قال : الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئا فجلس فقال : ألا وقول الزور ، وشهادة الزور . ألا وقول الزور ، وشهادة الزور ، فما زال يقولها حتى قلت : لا يسكت » .

(١٩) «باب فضل من بسط له فى الرزق بصلة الرحم»: حدثنى ابراهيم ابن المنذر ، حدثنا محمد بن معن قال : حدثنى أبى عن سعيد بن أبى سعيد عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «من سره أن يبسط له فى رزقه ، وأن ينسأ له فى أثره فليصل رحمه » .

(٢٠) «باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته»: وقال ثابت عن أنس : «أخذ النبى صلى الله عليه وسلم إبراهيم فقبله وشمَّه » حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا مهدى « حدثنا ابن أبى يعقوب عن ابن أبى نعم قال : «كنت شاهداً لابن عمر وسأله رجل عن دم البعوض فقال : ممن أنت ؟ فقال من أهل العراق ، قال انظروا إلى هذا ، يسألنى عن دم البعوض ، وقد قتلوا ابن النبى[١] صلى الله عليه وسلم وسمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « هما ريحانتاى[٢] من الدنيا » .

---

(١) هو الحسين بن على رضى الله عنهما

(٢) يريد الحسن والحسين وفى التعبير بالريحانة من المعانى ما تقصر عنه العبارة .

(٢١) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهرى ، حدثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « قَبَّل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن على وعنده الأقرع بن حابس التميمى جالساً فقال الأقرع : إن لى عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : من لا يَرحم لا يُرحم » .

(٢٢) «باب الساعى على الأرملة» : حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال : حدثنى مالك عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال : «الساعى على الأرملة والمسكين ، كالمجاهد فى سبيل الله ، أو كالذى يصوم النهار ، ويقوم الليل » .

(٢٣) «باب فضل من يعول يتيما» : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال : حدثنى عبد العزيز بن أبى حازم قال : حدثنى أبى قال سمعت سهل ابن سعد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أنا وكافل اليتيم فى الجنة هكذا ، وقال بأصبعيه السبابة والوسطى » .

(٢٤) « باب الفأل » : حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا هشام أخبرنا معمر عن الزهرى عن عبيد الله عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم ، « لا طيرة[1] ، وخيرها الفأل ، قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم » .

(٢٥) باب « المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال » .

حدثنا محمد بن بشَّار ، حدثنا غُنْدَرٌ ، حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال » .

(٢٦) « باب قص الشارب » : وكان ابن عمر يحفى[2] شاربه حتى يُنظر

---

(١) الطيرة : التشاؤم بأصوات الحيوانات والطيور وحركاتها ونحوها

(٢) من الثلاثى أو الرباعى وهو الإزالة .

إلى بياض الجلد ويأخذ هذين يعنى بين الشارب واللحية ، حدثنا المكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع قال أصحابنا عن المكى عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من الفطرة قص الشارب » .

(٢٧) حدثنا على حدثنا سفيان قال: الزهرى حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رواية[١] : « الفطرة خمس أو خمس من الفطرة الختان ، والاستحداد[٢] ، ونتف الأبط ، وتقليم الأظفار ، وقص الشارب » .

(٢٨) « باب ما ينهى من السباب واللعن » ، حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » تابعه غُنْدَر[٣] عن شعبة .

(٢٩) حدثنى عمر بن حفص ، حدثنا أبى حدثنا الأعمش عن المعرور عن أبى ذرّ قال : رأيت عليه برداً ، وعلى غلامه برداً فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة وأعطيته ثوبا آخر فقال : كان بينى وبين رجل كلام وكانت أمه أعجمية فنلت منها فذكرنى إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال لى : أسابيت فلانا ؟ قلت : نعم قال أفنلت من أمه ؟ قلت : نعم قال : إنك امرؤ فيك جاهلية قلت على حين ساعتى هذه من كبر السنّ ؟ قال نعم هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن جعل الله أخاه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه ؛ فليعنه عليه » .

---

(١) يعنى مرفوعا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وعلى هو ابن المدينى وقائل قال: سفيان
(٢) استعمال الحديدة أى الموسى فى حلق العانة
(٣) غندر هو محمد بن جعفر رواه عن شعبة بالإسناد المذكور

(٣٠) «باب فضل من ترك الفواحش»: حدثنا محمد بن سلام، أخبرنا عبد الله عن عبيد الله بن عمر عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «سبعة يظلهم الله يوم القيامة فى ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل، وشاب نشأ فى عبادة الله، ورجل ذكر الله فى خلاء ففاضت عيناه، ورجل قلبه معلق فى المسجد، ورجلان تحابا فى الله، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال: إنى أخاف الله، ورجل تصدّق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

(٣١) «باب السمع والطاعة»: حدثنا مسدد، حدثنا يحي عن شعبة عن أبى التياح عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشيّ كأن رأسه زَبيبة».

(٣٢) حدثنا مسدد، حدثنا يحي بن سعيد عن عبيد الله، حدثنى نافع عن عبد الله رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».

(٣٣) «باب ما يذكر فى الذات والنعوت وأسامى الله»: حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبى حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم: يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه إذا ذكرنى، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى، وإن ذكرنى فى ملأ ذكرته فى ملأ خير منهم، وإن تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلى ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتانى يمشى أتيته هرولة».

(٣٤) «باب قول الله تعالى : «ونضع الموازين القسط» وأن أعمال بنى آدم وقولهم يوزن» .

حدثنى أحمد بن إشكاب حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم »[1]

---

(١) من لطائف البخارى أنه اختتمه بحديث التسبيح والحمد وهاتان الكلمتان جاء معناهما فى ختام دعاء أهل الجنة . قال تعالى : « دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » .

وابن إسكاب هو أبو عبد الله الصفاء الحضرمى نزيل مصر قال البخارى : آخر فى لبقيته بمصر سنة سبع عشرة يعنى : ومائتين وأرخ ابن حبان وفاته فيها .

«الإمام مسلم بن الحجاج»

٢٠٦ — ٢٦١ هـ

نسبه : — هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد ابن كوشاذ القشيرى نسباً النسابورى[١] بلدا ، صاحب الصحيح والمؤلفات القيمة فى علم الحديث ، وأحد الأئمة الأعلام الذين خلد ذكرهم الزمان ، وقد اختلفت فى سنة ولادته فقيل سنة مائتين واثنين وقيل : وأربع وقيل : وست وهذا الأخير هو الصحيح فى ولادته كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله فى كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله فى سبيل العلم :

وقد كانت حياته حافلة بجلائل الأعمال والارتحال فى سبيل الحديث والرواية ، فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر وغيرها من الأقطار ، وقد ابتدأ سماعه للحديث فى سن مبكرة وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين وقد لقى فى رحلاته كثيراً من أئمة العلم وأخذ عنهم ، فسمع بخراسان يحي بن يحي ، واسحق بن راهويه وآخرين ، وبالرى محمد بن مهران وأبا غسان وآخرين ، وبالعراق ابن حنبل وعبد الله بن مسلمة وآخرين ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب وآخرين وبمصر عمرو بن سواد وحرملة بن يحي وآخرين .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من أهلها ، وكان آخر قدومه إليها سنة تسع وخمسين ومائتين ، ولما قدم الإمام البخارى نيسابور كان مسلم يكثر التردد عليه واستفاد منه ، وكان يعرف له فضله ، ولما وقعت الفتنة بين البخارى والذهلى انحاز إلى البخارى حتى كان هذا سبباً للقطيعة بينه

---

(١) قشير قبيلة معروفة من قبائل العرب ، ونيسابور بلد بخراسان .

وبين الذهلي ولم يخرج له فى صحيحه ولا غيره شيئاً مع أنه من شيوخه وكذلك صنع مع البخارى فلم يرو عنه فى صحيحه مع أنه من شيوخه أيضاً، وبعد هذه الحياة المباركة توفى عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين فرضى الله عنه وأرضاه.

شيوخه : وللإمام مسلم شيوخ كثيرون لا يحصيهم العد منهم يحيي بن يحيي النيسابورى ، وأحمد بن حنبل ، واسحق بن راهوية وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبة وشيبان بن فروخ ، وحرملة بن يحيي صاحب الشافعى ، ومحمد بن المثنى ومحمد بن يسار ، ومحمد بن مهران ابن سلمة المرادى وغيرهم كثيرون.

من روى عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء — ومنهم من هو من أقرانه — من أعيانهم أبو حاتم الرازي وموسى بن هرون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر بن خزيمة ، ويحيي بن صاعد ، وأبو عوانة الإسفرايني ، وأبو عيسى الترمذى وقد روى عنه حديثاً واحداً وهو حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احصوا هلال شعبان لرمضان »[1] ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك المستملى ، وأبو العباس محمد بن اسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته ابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد — وهو راوية[2] صحيح مسلم — وغيرهم كثيرون.

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخارى هو المجلي فى مضمار الحديث الصحيح والعلم بعلل

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ (٢) التاء للمبالغة أى الذى بلغ الغاية فى تحمله وروايته وإن كان رواه كثيرون غيره

الأحاديث ، وسعة الحفظ والإحاطة بها فقد كان مسلم هو المصلِّ وتاليه في العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخِرِّيجه . قال الخطيب البغدادي : « إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه » وقد حظي الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم ، روى الخطيب بسنده عن أحمد بن سلمة قال : « رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما وقال : اسحق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » ، وقال اسحق بن راهوية وقد ذكر مسلماً : أي رجل يكون هذا وقال ابن أبي حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالرَّي ، وقال أبو قريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة : فذكر منهم مسلماً[1] ومراده الممتازون وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

(١) الجامع الصحيح

(٢) كتاب « الجامع على الأبواب » قال الحاكم : رأيت بعضه

(٣) المسند الكبير على الرجال (٤) كتاب الأسماء والكنى

(٥) كتاب التمييز (٦) كتاب العلل

(٧) كتاب الوحدان (٨) كتاب الأفراد

(٩) كتاب الأقران (١٠) كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل

(١١) كتاب حديث عمرو بن شعيب

(١٢) كتاب الانتفاع بأُهُب السباع[2]

(١٣) كتاب مشايخ الثوري (١٤) كتاب مشايخ شعبة

(١٥) كتاب المخضرمين (١٦) كتاب من ليس له إلا راو واحد

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) أهب بضم الهمزة والهاء جمع إهاب وهو الجلد .

(١٧) كتاب الطبقات (١٨) كتاب أولاد الصحابة
(١٩) كتاب أفراد الشاميين (٢٠) كتاب أوهام المحدثين[١]
وأجل هذه الكتب التي استحق به الشهرة وأعمها نفعا « الجامع الصحيح »

صحيح الإمام مسلم :

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول ، وقد بالغ الإمام مسلم فى البحث والتحرى عن الرجال والتمحيص للمرويات والموازنة بينها والتوفيق فى تحرير الألفاظ والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة التى ينشدها باحث بذل الوسع ، وبلغ غاية الجهد ، وليس أدل على هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة روى عنه أنه قال: « صنفت هذا الحديث من ثلثمائة ألف حديث مسموعة » والكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبها فى السفر والارتحال ، والكد والجد ، والجمع والحفظ والكتابة ، حتى جاء كما ترى صحة وتهذيبا وتنسيقا ، وقد مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه فى خمس عشرة سنة ، روى عن أحمد بن سلمة أنه قال : « كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث » .

فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول — تحدثا بنعمة ربه عليه — : « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتى سنة ما كان مدارهم إلا على هذا المسند » ، ويدل على شدة تحريه ، واستيثاقه من المرويات قوله : « ماوضعت شيئا فى كتابى هذا إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئا إلا بحجة » .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥١ .

سماحة الإمام فى البحث :

ولم يكن مسلم متعصبا لرأيه كما هو شأن أهل التعنت والغرور بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يبتغون الحق ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ولا يرون غضاضة فى الرجوع إلى الحق إذا ظهر بل يعتبرونه فضيلة .

ولذلك لما فرغ من تأليف صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلما يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته » .

شرط مسلم فى صحيحه :

قدمنا فى أثناء الكلام على صحيح البخارى مقالة الإمام المقدسى فى شروط الشيخين فى صحيحها وما قاله الحازمى فى شروطهما وضربنا لذلك مثلا بأصحاب الزهرى ، وأنهم على خمس طبقات ، وأن البخارى يخرج أحاديث الطبقة الأولى إستيعابا ومن أحاديث الطبقة الثانية انتقاء ، وأن مسلم يخرج أحاديث الطبقتين الأولى والثانية ويخرج من أحاديث الطبقة الثالثة على غرار مايفعل البخارى فى الثانية ومقتضى ذلك أن مسلما يرتضى من الشروط ماهو دون شروط البخارى وقد ورد عن مسلم أنه قال فى كتاب الصلاة من صحيحه : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه »[1] ولكن العلماء لم يسلموا له هذه العبارة وقالوا : كيف يقول هذا ؟ وفى صحيحه أحاديث غير متفق على صحتها كالأحاديث المنتقدة عليه وقد أجاب عن ذلك العلامة ابن الصلاح فقال : « وجوابه من وجهين أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ماوجد عنده فيه شروط

---

(١) مسلم بشرح النووى ج ٤ ص ١٢٢ .

الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها فى بعض الأحاديث عند بعضهم يعنى أنه قال ذلك باعتبار غلبة ظنه وما وصل إليه اجتهاده .

والثانى أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلف الثقات فيه فى نفس الحديث متناً أو إسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو فى توثيق بعض رواته . وهذا هو الظاهر من كلامه فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبى هريرة فإذا قرأ فأنصتوا هل هو صحيح ؟ فقال : هو عندى صحيح ، فقيل لم لم تضعه ههنا ؟ فأجاب بالكلام المذكور ، وقال بعض العلماء : أراد مسلم بمقالته إجماع أربعة من الحفاظ خاصة وهم أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، وعثمان بن أبى شيبة ، وسعيد بن منصور الخراسانى .

وقال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح : شرط مسلم رحمه الله تعالى فى صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة قال : وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا فى صحته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط وبينهم خلاف فى اشتراطه ، كما إذا كان بعض الرواة مستورا أو كان الحديث مرسلا ، وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل اجتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها ؟وهذا هو الأغلب فى ذلك ، كما إذا كان الحديث فى رواته من اختلف فى كونه من شرط الصحيح ، فإذا كان الحديث رواته كلهم ثقات غير أن فيهم أبا الزبير المكى مثلا أو سهيل بن أبى صالح أو العلاء بن عبد الرحمن أو حماد بن سلمة قالوا فيه : هذا حديث صحيح على شرط مسلم وليس بصحيح على شرط البخارى لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ولم يثبت عند البخارى ذلك فيهم[1] . . »

---

(١) مسلم بشرح النووى ج ١ ص ١٥ ، ١٦

وقد وضح لنا مسلم فى مقدمة صحيحه المنهج الذى سار عليه فى تخريج الأحاديث واعتماد الرجال[١] ذلك أنه قسم الأحاديث ثلاثة أقسام «الأول» ما رواه الحفاظ المتقنون . و «الثانى» ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والإتقان و «الثالث» مارواه الضعفاء والمتروكون وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى وأما الثالث فلا يعرج عليه ولا يلتفت إليه ، وهذا الذى ذكره مسلم يؤيد ما ذكره الحازمى سابقاً وأشرنا إليه آنفاً .

ومع أن كلام مسلم صريح فى أنه أخرج من أحاديث الطبقة الثانية فقد حاول بعض الأئمة أن يبرروا أنه لم يخرج من أحاديثهم شيئا فقال الإمامان الحافظان الحاكم والبيهقى — رحمهما الله — إن المنية اخترمت مسلما — رحمه الله — قبل إخراج القسم الثانى وأنه إنما ذكر القسم الأول ولكن الحق خلاف ما قالا وأنه يخرج حديث الطبقتين ، وإليك كلام خبير بصحيح مسلم وهو الإمام القاضى عياض — رحمه الله — قال: «وهذا مما قبله الشيوخ والناس من الحاكم أبى عبد الله وتابعوه عليه ، وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد ، فإنك إذا نظرت تقسيم مسلم فى كتابه الحديث على ثلاث طبقات من الناس — كما قال — فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ وأنه إذا انقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يوصف بالحذق والاتقان مع كونهم من أهل الستر والصدق وتعاطى العلم ، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو اتفق الأكثر منهم على تهمته ونفى من اتهمه بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره هنا ، ووجدته ذكر فى أبواب كتابه حديث الطبقتين الأولين وأتى بأسانيد الثانية منهما على طريق الاتباع للأولى والاستشهاد أو حيث لم يجد فى الباب الأول شيئا[٢] . . »

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٤٨ وما بعدها .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٣

والظاهر أن الحاكم تأول كلام مسلم على أنه يريد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتى بأحاديثها خاصة مفردة . ولكن ليس ذلك مراد مسلم .

ومهما يكن من شيء فشروط مسلم دون شروط البخارى ، وقد استفدنا من طريقته أحاديث صحيحة فى التشريع والآداب والمواعظ ما كنا نقف عليها لو أنه شدد فى الشروط وبالغ .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة وذلك أنه يجمع المتون كلها بطرقها فى موضع ولا يفرقها فى الأبواب ولا يقطعها فى تراجم متعددة كما صنع البخارى ولا يكررها « إلا أن يأتى موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة ، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك ؛ لأن المعنى الزائد فى الحديث المحتاجَ إليه يقوم مقام حديث تام . فلا بد من إعادة الحديث الذى فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصَّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم ، فأما ماوجدنا بداً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه . فلا نتولى فعله إن شاء الله »[1] . ومعنى هذا أنه لا يكرر الحديث بجملته أو يأتى ببعضه دون بعض إلا قليلا .

وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد إلى جمع الأحاديث بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها . أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التى سلكها . ومن هذه الخصائص التدقيق فى الألفاظ والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو غيره فى لفظة

---

(١) هذا النص من كلام مسلم فى مقدمة صحيحه ص ٤٩ .

والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه وكذلك إذا قال راو حدثنا وقال آخر أخبرنا [١] بين الخلاف فى ذلك وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكان هناك مغايرة فى بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، وكثيرا ما تجد فى صحيحه «واللفظ لفلان» وهذا غاية الدقة والأمانة فى النقل اللتين امتاز بهما كثير من أئمة علم الحديث

التحويل :

وكذلك سلك مسلك الإيجاز فى كتابه بالجمع بين المتفق عليه من رجال الأسانيد وذكر غير المتفق عليه من الرجال وهو ما يعرف بالتحويل وقد أكثر من هذه الطريقة مسلم فى صحيحه ورمز إلى ذلك . بحرف « ح » [٢] وأما البخارى فلم يأت به فى صحيحه إلا على قلة وأيضاً فقد حرص أن لا يذكر فى كتابه إلا الأحاديث المسندة المرفوعة فلذلك لم يذكر مع الأحاديث المرفوعة أقوال الصحابة والتابعين فليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث سرداً

التعاليق :

وكذلك لم يكثر فى كتابه من التعليق فليس فيه منها إلا إثنا عشر موضعا وهى فى المتابعات لا الأصول وقد ذكرها الإمام النووى فى مقدمة شرحه [٣] وقد اعتبروا من التعليق ذكر الراوى بطريق الإبهام مثل حدثنى

---

(١) الذى عليه مسلم وجماعة التفرقة بين حدثنا وأخبرنا فالأولى لما سمع من لفظ الشيخ والثانية لما قرىء عليه .

(٢) الذى عليه جهود المحدثين أنها رمز إلى التحول والانتقال من إسناد إلى إسناد آخر وعلى القارىء للصحيح إذا انتهى إليها أن يقول « ح » فينطق بالحرف ويستمر فى قراءته وقيل : إنها رمز إلى قوله « الحديث » وأهل المغرب يقولون إذا وصلوا إليها « الحديث » وقيل : إشارة إلى لفظ « صح » وحسنت كتابتها ههنا لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول والمختار هو الأول وإنما يصنع الإمام مسلم هذا فى كتابه فيما إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وبين الإسنادين أو الأسانيد اتفاق فى بعض الرواة وتغاير فى البعض فيذكر موضع الاختلاف حتى إذا وصل إلى موضع الاتفاق يحول إلى إسناد آخر وهكذا حتى إذا ما استوعب الأسانيد ذكر الرواة المتفق عليهم فى الروايات وفى التحويل إيجاز واختصار فبدلا من أن يسوق كل رواية على حدة يوجز بهذا التحويل .

(٣) شرح النووى على مسلم ج ١ ص ١٨ .

بعض أصحابنا ونحوه قال النووى — رحمه الله — « وليس شئ من هذا — والحمد لله — مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هى موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ، ففى نفس الكتاب وصلها ، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث »

ومن لطائف مسلم فى صحيحه ما يصنعه فى رواية حديث من صحيفة همام ابن منبه التى رواها عبد الرزاق عن معمر عنه فإنه يذكر الإسناد ثم يقول: فذكر أحاديث منها ويذكر الحديث الذى يريده ومثل ذلك قوله حدثنا محمد بن رافع قال حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها :[١] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق» الحديث وهذا غاية التحرى والإتقان ، ومن تحريه أيضا وورعه وأمانته أنه إذا ذُكر بعض الرواة باسمه من غير نسبته أو بكنيته فإنه يبين نسبته بما يدل على أنه منه بلفظ يعنى تارة وبلفظ وهو ابن فلان تارة أخرى مثل قوله : حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا سليمان — يعنى ابن بلال — عن يحي — وهو ابن سعيد —[٢] وذلك لكونه لم يقع فى روايته منسوبا

---

(١) والسبب فى هذه الدقة والتحرى أن النسخ المشهورة المشتملة على أحاديث باسناد واحد كنسخة همام بن منبه المشار إليها ونحوها من النسخ والأجزاء منهم من يجدد ذكر الاسناد عند تحملها فى أول كل حديث منها وهو الأحوط ، ومنهم من يكتفى بذكر الاسناد فى أولها عند أول حديث منها أو فى أول كل مجلس من مجالس سماعها ويقول فى كل حديث بعدة وبالاسناد أو وبه وذلك هو الأغلب الأكثر فاذا أراد من كان سماعه على هذا الوجه تفريق تلك الأحاديث ورواية كل حديث منها بالاسناد المذكور فى أولها جاز له ذلك عند الأكثرين ومن المحدثين من أبى إفراد شىء من تلك الأحاديث بالاسناد الأول ورآه تدليسا وعلى هذا الرأى فعلى من يريد أن يروى حديثا منها بالسند الأول أن يبين كما فعل مسلم ، وأما الإمام البخارى فتارة يذكر أول حديث فى النسخة ويعطف عليه الحديث الذى ساق الإسناد لأجله كما فعل فى كتاب الطهارة فقد ذكر حديث « نحن الآخرون السابقون » وقال : «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم» فأشكل على قوم المناسبة بين الحديثين وركبوا فى المناسبة كل صعب وليس مراده إلا ما ذكرنا وتارة يقتصر على الحديث الذى يريده وكأنه أراد بيان أن كلا من الأمرين جائز (انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٩٧) .

(٢) وقد أتبع هذا الصنيع الإمام البخارى فى صحيحه .

فلو نسبه من غير بيان لكان مخبرا عن شيخه أنه أخبره بنسبه مع أنه لم يخبره ، ومع أنه لو لم يبين أن النسبة منه لما كان هناك أى ضرر ما لا فى السند ولا فى المتن ولكنها الأمانة والدقة الفائقتان . هذا وهناك غير هذه الدقائق والفوائد كثير تظهر لمن يدرس الكتاب ؛ ويلهمه له الوقوف على محاسنه ومزاياه قال الإمام النووى — رحمه الله — : « ومن حقق نظره فى صحيح مسلم — رحمه الله — واطلع على ما أودعه فى أسانيده وترتيبه وحسن سياقاته وبديع طريقته . من نفائس التحقيق . وجواهر التدقيق ، وأنواع الورع والاحتياط والتحرى فى الرواية . وتلخيص الطرق واختصارها . وضبط متفرقها وانتشارها ، وكثرة اطلاعه ، واتساع روايته . وغير ذلك من المحاسن والأعجوبات . واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره . » ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

ولصحيح مسلم مقدمة قيمة عرض فيها لتقسيم الأخبار وما يخرجه فى صحيحه منها وأحوال الرواة والكشف عن معايبهم وبيان حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والحث على التثبت فى الرواية والنهى عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين وبيان أن الاسناد من الدين وأفاض فى بيان الاحتجاج بالحديث المعنعن وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبكرة فى علم أصول الحديث .

تراجم الكتاب :

ومما ينبغى أن يعلم أن مسلماً لم يضع لكتابه تراجم للأبواب بالفعل وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوة المترجم ولذا نجد النسخ القديمة ليس فيها شىء من ذكر التراجم للأبواب ، ولعل مسلما فعل ذلك حتى لا يطول الكتاب أو ليشحذ القارىء ذهنه ويعمل فكره فى البحث والاستنباط ، وما تراه من ذكر التراجم

والأبواب فى بعض النسخ المطبوعة فليس ذلك من صنع المؤلف وإنما هو من صنع من جاء بعده من الشراح .

وفى هذه التراجم الجيد والردىء وأحسن من وضع له التراجم وبوب الابواب الإمام النووى فى شرحه فكن على بينة من ذلك . قال النووى : « وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد ، وبعضها ليس بجيد إما لقصور فى عبارة الترجمة ؛ وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك وأنا إن شاء الله تعالى أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها فى مواطنها » ونعما فعل الإمام النووى فقد ذلل الصعب وقرب البعيد وسهل الاستفادة للباحث والمستدل

عـــدد أحاديثه :

ذكر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح بسنده عن أبى قريش الحافظ قال: كنت عند أبى زرعة الرازى فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا فلما قام قلت له : هذا جمع أربعة آلاف حديث فى الصحيح قال أبو زرعة : فلمن ترك الباقى ؟ وقد علق على هذا الشيخ ابن الصلاح فقال: أراد أن كتابه هذا أربعة آلاف حديث أصول دون المكررات، وقد سمعت آنفاً قول أحمد بن سلمة: إنه اثنا عشر ألف حديث ولعله أراد بالمكرر

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين فى ضحى الإسلام[1] حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا وهذه العدة إنما ذكروها فى صحيح البخارى لا فى مسلم ؛ وقد بينت فيما سبق عدم صحة هذا العدد بالنسبة لصحيح البخارى أيضا

وعسى أن يقيض الله سبحانه وتعالى لهذا الصحيح من يقوم بعد أحاديثه من أهل هذا الفن على غرار ما صنع الحافظ ابن حجر فى عد أحاديث الجامع الصحيح للبخارى

---

(١) ضحى الإسلام ج ٢ ص ١٢١ .

الرجال الذين طعن فيهم فى صحيح مسلم

انتقد بعض العلماء مسلماً فى تخريجه فى صحيحه عن رجال ضعفاء متوسطين ليسوا على شرطه منهم من شاركه البخارى فيهم . ومنهم من انفرد بهم . وعدة هؤلاء مائة وستون رجلا .

وقد عرض لهذا الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح وأجاب عن ذلك جواباً إجماليا من وجوه . وهاك خلاصتها مع التوضيح :

(١) أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ، والأنظار تختلف ، ولا يقال الجرح مقدم على التعديل لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسرا السبب وإلا فلا يقبل الجرح لأن بعض العلماء قد يجرح بما لا يستحق الجرح كما أسلفنا سابقا

قال الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب وغيره : ما احتج البخارى ومسلم وأبو داود به من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب . ولعلك على ذكر مما ذكرناه عن الحافظ ابن حجر فى رد ما انتقد على البخارى

(٢) أن يكون ذلك واقعاً فى المتابعات والشواهد ، لا فى الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا باسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبعه باسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعه أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه ، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد فى إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح ، منهم مطر الوراق وبقية بن الوليد ومحمد بن اسحاق بن يسار — صاحب السيرة — وعبدالله بن عمر العمرى ؛ والنعمان بن راشد وأشباههم أقول : ولعل مراد الشيخ أن الغالب والكثير أن يكون من انتقد من

الرجال في المتابعات والشواهد وإلا فهناك بعض من طعن فيهم قد خرج له في الأصول ولكن على قلة وندرة

(٣) أن يكون ضعف الضعيف الذى احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه فهو غير قادح فيما رواه من قبل فى زمن يقظته وقوة عقله وذلك كما فى أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخى عبدالله بن وهب فذكر الحاكم أبو عبدالله أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر فهو فى ذلك مثل سعيد بن أبى عروبة وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرا ؛ ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج فى الصحيحين بما أخذ عنهم قبل ذلك .

(٤) أن يعلوا بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده من رواية الثقات ولكن نازل فيقتصر على العالى ولا يطيل بإضافة النازل إليه [١] مكتفيا بمعرفة أهل الشأن فى ذلك وهذا الوجه مما اعتذر به مسلم لما اعترض عليه ببعض الرواة الذين خرج لهم . روى عن سعيد ابن عمرو البرذعى أنه حضر أبازرعه الرازى وقد ذكر صحيح مسلم وإنكار أبى زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى المصرى وأشباههم قال سعيد : فلما رجعت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبى زرعة . فقال لى مسلم : إنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ماقد رواه الثقات عن شيوخهم — يعنى مما هو معروف عند أهل الحديث — إلا أنه ربما وقع لى عنهم بارتفاع ويكون عندى من رواية من هو أوثق منهم بنزول فاقتصر على ذلك — يعنى

---

(١) العلو والنزول من مصطلحات فن أصول الحديث ، فاذا روى إمام الحديث باسناد عدد رجاله خمسة مثلا ثم رواه بعينه ولكن باسناد آخر عدد رجاله أربعة قيل : إنه علا بواحد فى الرواية الثانية ، فاذا رواه باسناد آخر عدد رجاله ستة قيل إنه نزل ، والعلو من الأمور المرغوب فيها عند أئمة الحديث بخلاف النزول فهو مرغوب عنه .

رواية من روى عنهم بارتفاع — وأصـــل الحديث معروف من رواية الثقات. قال الشيخ ابن الصلاح : وفيما ذكرته دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ ، بل يتوقف ذلك على النظر فى أنه كيف روى عنه على ما بيناه من الوجوه فى الرد وأنه على أقسام [١].

ومن أراد زيادة فليرجع إلى ما كتبه الحافظ ابن حجر فى مقدمته فى الرد على الاعتراضات التى وجهت إلى بعض رجال الصحيح فإن فيهم من هو من رجال مسلم فى صحيحه وسيتبين مصداق ما ذكره العلامة ابن الصلاح فى إجاباته

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم

جملة الأحاديث المنتقدة على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث انفرد البخارى بثمانية وسبعين واشتركا فى اثنين وثلاثين حديثا وانفرد مسلم بالباقى وهو مائة حديث أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر فى مقدمته . وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووى فى شرحه ، وجل الانتقادات الجواب عنها يسير سهل مثل وضع راو ثقة مكان راو ثقة أيضا أو الاختلاف بالزيادة والنقصان أو بالوصل والرفع أو الرواية بالعنعنة من المدلس أو نحوها ومن أمثلة ذلك مارواه مسلم فى صحيحه [٢] قال

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبى الجعد عن معدان بن أبى طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبى الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر .. » الحديث . قال الإمام النووى : « وهذا الحديث مما استدركه الدارقطنى على مسلم وقال

---

(١) شرح النووى على مسلم ج ١ ص ٢٥ — ٢٦ .

(٢) مسلم بشرح النووى ج ٥ ص ٥١ .

خالف قتادة فى هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم « منصور بن المعتمر » و « حصين بن عبد الرحمن » و « عمر بن مرة » فرووه عن سالم عن عمر منقطعا — يعنى من غير ذكر معدان . قال الدارقطنى : وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه مدلس . ولم يذكر فيه سماعه من سالم فأشبه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه قال الإمام النووى: هذا الاستدراك مردود لأن قتادة وإن كان مدلسا فقد قدمنا فى مواضع من هذا الشرح أن مارواه البخارى ومسلم عن المدلسين وعنعنوه - يعنى رووه بالعنعنة [١] فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعنه عنه وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم [٢] وغيره سماعه من طريق آخر متصلا به ، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتج بعنعنته كما سبق بيانه فى الفصول المذكورة فى مقدمة هذا الشرح . ولا شك عندنا فى أن مسلما — رحمه الله تعالى — يعلم هذه القاعدة ، ويعلم تدليس قتادة فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتج به ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدانا من غير أن يكون له ذكر والذى يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة أما زيادة من لم يكن فهذا لا يفعله المدلس وإنما هـــذا فعل الكاذب المجاهر بكذبه وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها . والعجب من الدارقطنى — رحمه الله تعالى — فى كونه جعـــل التدليس موجبا لاختراع رجـل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذى محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية وبالله التوفيق »

وبعض الانتقادات فى الجواب عنها تكلف . وقد يكون الحق فيها مع الناقد ولكنها قليلة جدا ومن ذلك حديث أبى سفيان ابن حـرب — رضى الله عنه — فى تزويج أم حبيبة للنبى صلى الله عليه

---

(١) الرواية بلفظ « عن » مثل فلان عن فلان .

(٢) ولذلك كثيرا ما يكرر مسلم بعض الأسانيد لا لشىء إلا ليبين سماع من روى بالعنعنة ممن فوقه .

وسلم مع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل ذلك وهي بالحبشة ووكل النجاشي في العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم . إذ هو من مسلمة الفتح فقد وهم في هذا بعض رواته قطعا . وحديث أبي هريرة مرفوعا « خلق الله التربة يوم السبت » الحديث وفيه خلق السماوات والأرضين وما بينهما في سبعة أيام والرفع غلط والصحيح وقفه على أبي هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من الإسرائيليات ، كما نبه إلى ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده

وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر فقد أعلن بعض الحفاظ واعتبروه غلطاً ولكن مما يقلل الخطب في هذا أن مسلماً خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفي كل ركعة ركع ركوعين فحسب [١]، [٢]

ومهما يكن من شيء فهي هنات قليلة جدا لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التي خرجها في الصحيح ولم يرد عليها أي نقد

وهكذا يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب في جملته على درجة عالية من الصحة ، وأنه من كتب السنة ودواوينها المعتمدة . وأن نقد الناقدين إنما هو لأن مسلما قد نزل في هذه الأحاديث عن درجة ما التزمه في كتابه وليس معنى هذا أن أحدا من الناقدين قال : إن فيه أحاديث موضوعة أو ضعيفة على معنى ضعف رواتها وعدم عدالتهم كما يزعم بعض المرجفين وأعداء السنن والأحاديث . والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

---

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد ج ١ ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) وقد أجاب بعض الفقهاء المحدثين وغيرهم عن هذا بأن الكسوف كان يختلف طولا وقصرا فاذا قصر ركع ركوعين في كل ركعة ، وإذا طال ركع أكثر وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

هل استوعب الصحيحَ الصحيحان

لم يستوعب صاحبا الصحيحين الصحيح ولا التزما ذلك قط روى عن الإمام البخارى أنه قال : « ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح. وتركت من الصحاح لملال الطول » وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح »

وقال مسلم فى صحيحه : « ليس كل شىء عندى صحيح وضعته هنا — يعنى فى كتابه الصحيح — إنما وضعت ما أجمعوا عليه »

وهذا اعتراف صريح منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح . وأيضا فهناك أحاديث كثيرة صحيحة موجودة فى كتب السنن الأربعة لم يخرجاها ولا أحدهما . وكذلك يوجد فى مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شىء كثير مما يوازى كثيرا من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضا وليست عندهما ولا عند أحدهما .

وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابا كبيرا مما فاتهما وهو وإن لم يكن مصيبا فى كل ما استدركه عليهما فإنه يخلص له منه صحيح كثير[١] وكذلك يوجد فى معجمى الطبرانى الكبير والأوسط ومسند أبى يعلى والبزار وغير ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء ما يتمكن المتبحر فى هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه [٢]

ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله الحافظ أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم[٣]: قلّ ما يفوت البخارى ومسلما من الأحاديث الصحيحة — فيه تساهل وأن الحق خلاف ذلك وأن هناك أحاديث كثيرة صحيحة ليست

---

(١) لست الآن فى مقام تحقيق ذلك وعندما نتكلم عن الحاكم سنعرض لكل ذلك بالتفصيل .

(٢) الباعث الحثيث ص ١٤ .

(٣) هو شيخ الحاكم أبى عبد الله صاحب « المستدرك » .

فى الصحيحين . وإذا كان الأمر على ماذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثا صحيحا أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس فى الصحيحين ولعل هذا هو السر فى أن بعض الأئمة قد عاب مسلما على تأليف كتابه الصحيح ، فقد روى عن أبى زرعة الرازى أنه قال : إن هذه الطريقة تتيح لأهل البدع أن يجدوا السبيل إلى المعارضة إذا احتج عليهم بحديث يقولون: ليس هذا من كتاب الصحيح ، وكذلك عاتبه وغضب منه أبو عبدالله محمد بن مسلم بن واره وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة فقال له مسلم : « إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث فى هذا الكتاب ضعيف ولكن إنما خرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعا عندى وعند من يكتبه عنى ، ولا يرتاب فى صحتها » ، فقبل عذره واستصوب رأيه (١)

ونعما فعل الشيخان فى صحيحهما فقد يسرا على الباحث وذللا الطريق للمستفيد ولا يقلل من قيمة العمل الجد المفيد أن يتخذ منه بعض الناس وسيلة للتمويه والتلبيس والتهرب من الحق

المستخرجات على الصحيحين :

المستخرَج (٢) فى اصطلاح المحدثين : أن يعمد إمام إلى كتاب من الكتب المعروفة فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخة أو من فوقه والكتاب يسمى المستخرج بفتح الراء

قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يواصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة إلى أن قال :

(١) شروط الأئمة الخمسة للحازمى ص ٦٠ — ٦٣ .

(٢) وقد يقال : المخرَّج كما وقع فى عبارة ابن الصلاح فى مقدمته والنووى فى مقدمة شرح مسلم مأخوذ من الاستخراج بمعنى الاستنباط وذلك لاستنباط مؤلفه للطرق المتعلقة بأحاديث الكتاب المستخرج عليه .

وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، ويستفاد من هذه الكتب المستخرجة ثلاث فوائد .

(١) علو الإسناد وذلك لأن مصنف المستخرَج لو روى حديثاً عن عبد الرزاق من طريق البخارى لوقع أنزل من الطريق التى رواه به المستخرج ، مثاله : أن أبا نعيم لو روى حديثا عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين ، وكذا لو روى حديثا فى مسند الطيالسى من طريق مسلم كان بينه وبينه أربعة شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه ، وإذا رواه عن ابن فارس عن يونس بن حبيب عنه وصل باثنين [١] .

(٢) الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتمات فى بعض الاحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة فى الصحيحين أو أحدهما وخارجة من ذلك المخرج الثابت .

(٣) تكثير طرق الحديث ليرجح بها عند التعارض .

وهذه المستخرجات منها ما هو على صحيح البخارى . ومنها ما هو على صحيح مسلم . فمن الأول المستخرج لأبى بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلى م (٣٧١) ، والمستخرج لأبى نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانى المتوفى سنة (٤٣٠) والمستخرج لأبى بكر أحمد بن محمد البرقانى شيخ الفقهاء والمحدثين المتوفى سنة (٤٢٥) ومن الثانى المستخرج لأحمد بن حمدان النيسابورى المتوفى سنة (٣١١) والمستخرج لأبى عوانة يعقوب بن اسحاق الاسفراينى المتوفى سنة (٣١٦) والمستخرج لأبى نعيم الأصبهانى السابق .

---

(١) تدريب الراوى ص ٣٤ .

قال ابن الصلاح :[١] ولم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها فى ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان لكونهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخارى ومسلم .

وهكذا ماأخرجه المؤلفون فى تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبرى للبيهقى ، وشرح السنة لأبى محمد البغوى وغيرهما مما قالوا فيه : أخرجه البخارى أو مسلم فلا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخارى أومسلماً أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت فى اللفظ وربما كان تفاوتا فى بعض المعنى .

وإذا كان الأمر على هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول : هو على هذا الوجه فى كتاب البخارى أو فى كتاب مسلم إلا أن تقابل لفظه أو يكون الذى خرجه قد قال : أخرجه البخارى بهذا اللفظ بخلاف الكتب المختصرة من الصحيحين فإن مصنفيها نقلوا فيها ألفاظ الصحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث كما قدمنا ذكره فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهو مخطىء لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها فى واحد من الصحيحين .

هل أحاديث الصحيحين تفيد اليقين والقطع ؟

ذهب العلامة ابن الصلاح إلى أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما بالأسناد الصحيح المتصل مقطوع بصحة نسبته إلى قائله والعلم النظرى حاصل بصحته فى نفس الأمر ، وذلك لتلقى الأمة كتابيهما بالقبول والأمة فى إجماعها معصومة من الخطأ وقد استثنى ابن الصلاح من هذا الحكم الأحايث التى انتقدها الدارقطنى وغيره على الصحيحين أو أحدهما وقد

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٩

عرضنا لها فيما سبق وكلام ابن الصلاح فى غير المتواتر وخالف ابن الصلاح فى هذا الإمام النووى وقال : إن المحققين والأكثرين على أنه يفيد الظن بصدق قائله لأن الأخبار التى ليست بمتواترة من قبيل الآحاد والآحاد إنما تفيد الظن على ماتقرر فى الأصول ، ولافرق بين الصحيحين وغيرهما فى هذا وتلقى الأمة لهما بالقبول إنما يفيد تأكيد وجوب العمل بهما من غير نظر وبحث فى أحاديثهما أما غيرهما فلا يعمل بما فيه حتى ينظر فيه ، وتوجد شروط الصحيح فيه ، ولايلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبى صلى الله عليه وسلم[1] وقد رُدَّ كلام هؤلاء بأن العلماء متفقون على وجوب العمل بكل ما صح ولو لم يخرجه الشيخان فلم يبق للصحيحين فى هذا مزية والإجماع حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة وليس ذلك إلا إفادة أحاديثهما العلم والقطع كما قال ابن الصلاح وقد وافق ابن الصلاح محققون كثيرون كالحافظ ابن كثير فى « الباعث الحثيث » والحافظ ابن حجر حيث قال — فى شرح النخبة — بعد أن قسم الخبر إلى متواتر وآحاد :

« وقد يقع فى أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار ثم قال : « والخبر المحتف بالقرائن أنواع : منها ما أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتف به قرائن : جلالتهما فى هذا الشأن ، وتقدمهما فى تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقى وحده أقوى فى إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما فى الكتابين ، وبما لم يقع التجاذب — أى التعارض — بين مدلوليه فى الكتابين حيث لاترجيح لأحدهما لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، وماعدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم

صحته » ، وممن وافق ابن الصلاح الإمام ابن تيمية ، وقد نقل القطع بالحديث الذى تلقته الأمة بالقول عن جماعات من الأئمة منهم القاضى عبدالوهاب المالكى ، والشيخ أبو حامد الإسفرايينى ، والقاضى أبو الطيب الطبرى ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازى من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى وأبو الخطاب ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسى من الحنفية ، «وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية كالأستاذ أبى اسحاق الإسفرايينى وابن فورك قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة[1]» .

والحق ما ذهب إليه ابن الصلاح وموافقوه من أن الأحاديث المخرجة فى الصحيحين — عدا ما انتقد وعدا ما وقع التعارض بين مدلوليه — تفيد العلم النظرى بصحة نسبتها إلى قائلها ، وهذا العلم إنما يحصل للعالم بالحديث ، المتبحر فيه ، العارف بأحوال الرواة ، وهذا العلم اليقينى النظرى يبدو واضحاً لكل من تبحر فى علم من العلوم ، وتشبعت نفسه بنظرياته ، واطمأن قلبه إليها ، وإنما يستبعد هذا من لم يتبحر فى الحديث ، ولم يقف على شروط الأئمة ، وما أخذوا به أنفسهم من التحوط البالغ فى الرواية ، والتحرى الفائق عن الرجال ، ولا يضيرنا مخالفة مثل هذا ، ومن ذاق عرف ، ومن عرف اعترف .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخارى أصح الكتابين ، قال العلامة ابن الصلاح فى مقدمته : « وكتاباهما — البخارى ومسلم — أصح الكتب بعد كتاب الله . . . ثم إن كتاب البخارى أصح الكتابين صحيحا وأكثرهما فوائد » وواقق على هذا النووى فى مقدمة شرحه لمسلم واستوفى

وجوه الترجيح فى مقدمة شرحه للبخاري[١] وقال الإمام أبو عبد الرحمن النسائى: «مافى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن اسماعيل»، والنسائى لايعنى بالجودة إلا جودة الأسانيد كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث ومثل هذا من مثل النسائى غاية فى الوصف مع شدة تحريه وتوقيه، وتثبته فى نقد الرجال وتقدمه فى ذلك على أهل عصره حتى قدمه قوم من الحذاق فى معرفة ذلك على مسلم بن الحجاج، وقدمه الدارقطنى وغيره فى ذلك على إمام الأئمة أبى بكر بن خزيمة صاحب الصحيح، وكذلك رجح صحيح البخارى الإمام الحافظ الفقيه النظار أبو بكر الاسماعيلى — رحمه الله — فى كتابه «المدخل»، والحاكم أبو أحمد النيسابورى وهو معاصر أبى علىٍّ النيسابورى ومقدم عليه فى معرفة الرجال وقال: الدَّارَقُطْنى: لولا البخارى لما ذهب مسلم ولا جاء، وغير هؤلاء كثيرون وذهب أبو على النيسابورى إلى ترجيح صحيح مسلم، روى عنه أنه قال: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح[٢] من كتاب مسلم بن الحجاج» وبهذا قال بعض العلماء المغاربة ونسب إلى أبى محمد بن حزم الظاهرى، لأنه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.

والتحقيق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان والسياق وجودة الوضع والترتيب بجمع الطرق كلها فى مكان واحد وعدم تقطيع الحديث فى أبواب والاقتصار على المرفوعات الموصولات دون الموقوفات والمعلقات إلا فى بعض المواضع على سبيل الندرة إلى غير ذلك مما عرضنا له فى بيان خصائصه فلا ننازعهم فى هذا بل الحق معهم.

وإن أرادوا غير هذا وأن الترجيح يرجع إلى الشروط التى عليها تقوم الصحة فكلامهم مردود وغير مسلم.

---

(٢) شرح مسلم ج ١ ص ١٤.

(١) هذه العبارة وإن كانت بوضعها لا تفيد الأفضلية لكنها فى العرف والعادة تدل على ذلك [illegible]

وذلك لأن مدار الحديث الصحيح على الاتصال ، واتقان الرجال وعدم العلل ، وعند البحث والتأمل يظهر أن كتاب البخارى أتقن رجالا وأشد اتصالا وبيان ذلك من أوجه :

(١) ان الذين انفرد بهم البخارى بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخارى ستمائة وعشرون رجلا المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا . ولا شك أن التخريج عمن لم يتكلم فيه أصلا أولى من التخريج عمن تكلم فيه وإن لم يكن الكلام قادحا .

(٢) إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم ، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ كأبى الزبير عن جابر ، وسهيل عن أبيه والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك .

(٣) إن الذين انفرد بهم البخارى ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها ، بخلاف مسلم فإن أكثر من تفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه ممن تقدم عن عصره من التابعين ومن بعدهم ، ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم .

(٤) ان البخارى يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاءاً ومسلم يخرجها أصولا كما تقدم ذلك من كلام الحافظ أبى بكر الحازمى .

(٥) وهو ما يتعلق بالاتصال وذلك أن مسلما كان مذهبه على ماصرح به فى مقدمة صحيحه وبالغ فى الرد على من خالفه أن الإسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن وإن لم يثبت اجتماعهما

إلا إن كان المعنعن مدلساً ، والبخارى لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة وقد أظهر البخارى هذا المذهب فى تاريخه وجرى عليه فى صحيحه وأكثر منه حتى إنه ربما خرج الحديث الذى لا تعلق له بالباب ليبين سماع راو من شيخه لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً ولا شك أن اللقاء مما يقوى جدا أنه سمع منه فهو أدل على الاتصال .

(٦) وهو ما يتعلق بعدم العلة ، فإن الأحاديث التى انتقدت عليهما بلغت مائتى حديث وعشرة أحاديث اختص البخارى بثمانية وسبعين واشتركا فى اثنين وثلاثين والباقى اختص به مسلم وهو مائة ، ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر[١]

« شروح صحيح مسلم »

كما عُنى العلماء بصحيح البخارى عُنوا بصحيح مسلم تهذيبا واختصاراً واستدراكا واستخراجا ، وشرحا واستنباطا وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى وأشهر شروحه :

(١) « المعلم بفوائد كتاب مسلم » للامام أبى عبد الله محمد بن على المازرى[٢] المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم من الأول .

(٢) « إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم » للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤ أربع وأربعين وخمسمائة وهو مخطوط والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط ولكنها من نسخ متعددة .

(٣) شرح الإمام الحافظ أبى زكريا محيى الدين يحيى بن شرف

---

(١) مقدمة الفتح ج ١ ص ٧ — ٨ .
(٢) مازر : كهاجر بلد من بلاد المغرب واليها ينسب شارح صحيح مسلم « قاموس » .

النووى الشافعى صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفى فى نوى[1] فى الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وستمائة ، سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج » اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازرى وعياض وكثيرا ما ينقل عنهما وهو شرح وسط راعى فيه مؤلفه أن لا يكون قصيراً مخلا ولا طويلا مملا وقد أبان مؤلفه عن منهجه فيه فى مقدمة شرحه فقال : « وأما صحيح مسلم — رحمه الله — فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم فى جمع كتاب فى شرحه متوسط بين المختصرات والمبسوطات ، لا من المختصرات المخلات ، ولا من المطولات المملات ، ولولا ضعف الهمم ، وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات لبسطته ، فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، من غير تكرار ولا زيادات عاطلات ، بل ذلك لكثرة فوائده ، وعظم عوائده ، الخفيات والبارزات ، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات ، صلى الله عليه صلوات دائمات لكنى أقتصر على التوسط ، وأحرص على ترك الإطالات ، وأوثر الاختصار فى كثير من الحالات ، فأذكر فيه — إن شاء الله — جملا من علومه الزاهرات ، من أحكام الأصول والفروع ، والآداب والإشارات الزاهرات ، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات ، وإيضاح معانى الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال ، وضبط المشكلات ، وبيان أسماء ذوى الكنى ، وأسماء آباء الأبناء والمبهمات ، والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين فى بعض الأوقات ، واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات ، وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات ، والجمع بين الأحاديث التى تختلف ظاهرا ويظن بعض من لا يحقق صناعتى الحديث والفقه وأصوله كونها

---

(١) قرية بالشام واليها ينتسب شيخ الاسلام أبو زكريا النووى « قاموس » .

متعارضات ، وأنبه على ما يحضرنى فى الحال فى الحديث من المسائل العمليات ، وأشير إلى الأدلة فى كل ذلك إشارات ، إلا فى مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات ، وأحرص فى جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال واللغة وضبط المشكل والأحكام والمعانى وغيرها من المنقولات فان كان مشهورا لا أضيفه إلى قائليه إلا نادرا ، وإن كان غريبا أضفته إلى قائليه إلا أن أذهل عنه فى بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدم بيانه ، وإذا تكرر الحديث أو الإسم أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه فى أول مواضعه وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه . . . وأقدم فى أول الكتاب جملا من المقدمات مما يعظم النفع به إن شاء الله تعالى ويحتاج إليه طالبو التحقيقات »(١) ويرحم الله الإمام النووى فلو أنه سلك فيه مسلك البسط لجاء أوفى وأتم مما هو عليه ، ولكان بالنسبة إلى صحيح مسلم كفتح البارى بالنسبة إلى صحيح البخارى .

وفى الكتاب مواضع — ولا سيما فى أوله — أطال فيها النفس وقصد إلى الاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيه مواضع طوى فيها شرح الحديث ولا سيما المفردات وقد يكون فيها ألفاظ غريبة ، ومعان مشكلة ، واكتفى فى شرح الحديث بكلمات مجملة ، لا تروى النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شىء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته القيمة التى تعتبر مفتاحا لهذا الصحيح الجليل ، وتبويبه للصحيح هذا الترتيب الفائق فى الحسن .

وقد طبع هذا الشرح مرارا بالهند وبالقاهرة ، عمرها الله — سبحانه — بالعلم والعلماء .

---

(١) شرح مسلم للنووى ج ١ ص ٥ .

(٤) شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوى المتوفى سنة ٧٤٤ وهو شرح كبير فى خمس مجلدات جمعه من المعلم ، وإكماله ، والمفهم ، والمنهاج .

(٥) شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن خليفة الوشنانى المالكى المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشرين وثمانمائة وهو فى عدة مجلدات ، سماه « إكمال إكمال المعلم » ذكر فى مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة — المازرى ، وعياض ، والقرطبي ، والنووى — مع زيادات وتكميلات من عنده ، وقد نقل عن شيخه ابن عرفة أنه قال : « ما يشق على فهم شىء كما يشق من كلام عياض فى بعض مواضع من الإكمال » وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبى ، وبالدال إلى محى الدين النووى ، وإذا قال فى شرحه هذا قال الشيخ فمراده شيخه ابن عرفة ويغلب على هذا الشرح ذكر التفريعات الفقهية ولا سيما عند المالكية كما هو الشأن فى كثير من شراح الأحاديث فإنهم يميلون فى شروحهم إلى بيان مذاهبهم الفقهية وهو شرح جليل وفيه من الفوائد مالا يعثر عليها الباحث فى غيره وهو مطبوع .

(٦) شرح الإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسى الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ خمس وتسعين وثمانمائة قال فيه : « إن من أحسن شروح مسلم وأجمعها شرح الأبى ، فعزمت على أن اختصر هذا الشرح ، وأضم إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضرورى وأكملته أيضا بشرح الخطبة فتم النفع وجاء بحمد الله مختصرا يقنع أو يغنى عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب » وقد أشار إلى الكتب التى اعتمد عليها بهذه الرموز فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبى ، وبالحاء إلى محي الدين النووى وبالباء إلى الأبى وفى الحق أنه لم يزد على الأبى إلا فى القليل النادر جدا وقد سمى شرحه « مكمل إكمال الإكمال »

وهذا الشرح وشرح الأبى مطبوعان فى كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ ـ رحمه الله وأثابه ـ سنة ١٣٢٨ هـ ابتدأ الكتاب بشرح المقدمة للسنوسى إلى باب الإيمان فجعل الصحيح فى الهامش وشرح الأبى فى الصدر وشرح السنوسى فى الذيل .

(٧) شرح القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى الشافعى المتوفى سنة ٩٢٦ ذكره الشعرانى وقال : غالب مسودته بخطى .

(٨) شرح الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة « ٩١١ » إحدى عشره وتسعمائة سماه « الديباج على شرح مسلم بن الحجاج » ذكر فى أوله فصولا فى شروط مسلم ومصطلحه فى كتابه وتسمية من ذكر فيه بكنيته على حروف المعجم وضبط ما يخشى التباسه من الأسماء والألقاب كذلك وهو لطيف مختصر مشتمل على ما يحتاج إليه القارىء والمستمع من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وبيان اختلاف رواياته على قلتها وتسمية مبهم ، وإعراب مشكل ، وجميع بين مختلف وإيضاح وهم بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط .

(٩) شرح الشيخ العلامة على القارى الهروى الحنفى نزيل مكة المكرمة المتوفى سنة ١٠١٤ وهو فى أربع مجلدات .

(١٠) ومن الشروح التى لم تتم شرح الشيخ العلامه أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ سماه « الابتهاج » بلغ إلى نحو نصفه فى ثمانية أجزاء كبيرة .

مختصراته :

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

(١) مختصر الشيخ أبى عبدالله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى المتوفى سنة ٦٥٦ .

(٢) ومختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبى

المتوفى سنة ٦٥٦ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه : أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه ونبه على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه وسمى شرحه هذا « المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم » وكثيرا ما ينقل منه الإمام النووى فى شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر فى فتح البارى .

(٣) مختصر الإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ .

كتب أخرى :

وهناك كتب أخرى ألفت حول الصحيح منها .

(١) زوائد مسلم على البخارى لسراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ وهو فى أربع مجلدات .

(٢) كتاب فى أسماء رجال مسلم لأبى بكر أحمد بن على الاصبهانى المتوفى سنة « ٢٧٧ » .

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط .

وعلى كثرة شروح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال فى حاجة إلى شرح واف شاف ولوأن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها قامت بشرح هذا الكتاب شرحاً جامعاً لكل مايحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة وبلاغة واستنباط الحكم والأحكام وبيان مايشتمل عليه من توجيهات محمدية وآداب وأخلاق إسلامية ، وتحقيق الروايات والتوفيق بين ماظاهره التعارض منها ، ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قديماوحديثا رداً علميا صحيحاً وتقديم كل هذه البحوث

فى أسلوب سهل مستساغ بعيد عن التعقيدات أقول : لو تم ذلك لكان أكبر خدمة تقـــدم للإسلام والمسلمين ، وأعظم شاهـد على خصوبة العقلية الإسلامية ، وأنها لم تصب بالعقم والجمود ، وعدم الابتكار .

وقد وضعتُ ـ لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح فى كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمور ـ أولى اللبنات فى هذا العمل المجيد ، فشرحت بعض موضوعات هذا الصحيح فى ثلاثة أجزاء صغيرة ومن الله استمد العون والتوفيق فى إتمام شرح هذا الكتاب الجليل .

نماذج من صحيح مسلم

« أول حديث فى صحيح مسلم »

قال الإمام مسلم :

(١) حدثنى أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع عن كهمس عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر « ح » .

وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبرى — وهذا حديثه[١] — حدثنا أبى حدثنا كهمس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال :

« كان أولَ من قال فى القدر بالبصرة معبد الجهنى فانطلقت أنا وحميد ابن عبد الرحمن حاجين أو معتمرين فقلنا : لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء فى القدر ، فوُفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد فاكتنفته أنا وصاحبى أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبى سيكل الكلام إلى فقلت : أباعبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن ويتقفرون

---

(١) يعنى وهذا لفظه .

العلم[1] وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن لاقدر ، وأن الأمر أنُفُ قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئ منهم وأنهم برآء منى ، والذى يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل «أحد» ذهباً فانفقه ماقبل الله منه حتى يؤمن بالقدر ، ثم قال : حدثنى أبى عمر بن الخطاب قال :

« بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديدُ سوَادِ الشعر لايرى عليه أثر السَّفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلَس إلى النبى صَلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه وقال : يامحمد أخبرنى عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وتقيمَ الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا » قال : صدقت قال : فعجبنا له يسأله ويصدقه قال فأخبرنى عن الإيمان قال : « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره » قال : صدقت قال فأخبرنى عن الإحسان قال « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » قال : فأخبرنى عن الساعة قال « ما المسئول عنها بأعلم من السائل » قال : فأخبرنى عن أمارتها قال : « أن تلد الأمه ربتها وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاه يتطاولون فى البنيان » قال ثم انطلق فلبثت ملياً ثم قال لى : ياعمر أتدرى من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم قال : « فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم » .

حدثنى محمد بن عبيد الغُبَرى ، وأبو كامل الجحدرى وأحمد بن عبدة قالوا : حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به فى شأن القدر أنكرنا ذلك قال :

فحججت أنا وحميد بن عبد الرحمن حجة . . وساقوا الحديث بمعنى حديث كهمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف .

وحدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان حدثنا عثمان بن غياث حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى يعمر وحميد بن عبد الرحمن قالا : لقينا عبدالله بن عمر فذكرنا القدر ومايقولون فيه . فاقتص الحديث كنحو حديثهم عن عمر — رضى الله عنه — عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وفيه شيء من زيادة ، وقد نقص منه شيئاً .

وحدثني حجاج بن الشاعر حدثنا يونس بن محمد حدثنا المعتمر عن أبيه عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو حديثهم

باب بيان أن « الدين النصيحة »[1] :

(٢) حدثنا محمد بن عباد المكى حدثنا سفيان . قال : قلت لسهل : إن عمراً حدثنا عن القعقاع عن أبيك قال : ورجوت أن يسقط عنى رجلا ، قال : فقال : سمعته من الذى سمعه منه أبى كان صديقاً له بالشام ثم حدثنا سفيان عن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة قلنا لمن ؟ قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .

« باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصى »

(٣) حدثنى حرملة بن يحيى بن عبد الله بن عمران التُّجيبىُّ أنبأنا ابن وهب قال : أخبرنى يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب يقولان قال أبو هريرة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » قال ابن شهاب : فأخبرنى عبد الملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن

(١) كن على ذكر مما ذكرناه لك آنفا من أن مسلما لم يبوب كتابه بالفعل وأن

أن أبا بكر كان يحدثهم هؤلاء عن أبي هريرة ثم يقول : وكان أبو هريرة يلحق معهن « ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

« باب بيان خصال النفاق »

(٤) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير «ح» وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي حدثنا الأعمش « ح » وحدثني زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف وإذا خاصم فجر » غير أن في حديث سفيان وإن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق .

« باب بيان فضل الوضوء والصلاة »

(٥) حدثنا هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب قال وأخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه عن حمران مولى عثمان قال : توضأ عثمان بن عفان يوما وضوءا حسناً ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فأحسن[1] الوضوء ثم قال : « من توضأ هكذا ثم خرج إلى المسجد لا ينهزه[2] إلا الصلاة غفر له ماخلا من ذنبه » .

(٦) حدثني أبو الطاهر وهرون بن سعيد الأيلي قالا : أخبرنا ابن وهب عن أبي صخر أن عمر بن إسحاق مولى زائدة حدثه عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « الصلوات الخمس ،

(١) أي به كاملا بفرائضه وسننه وآدابه .

والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر » .

« باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن »

(٧) حدثنا محمد بن سلمة المرادى حدثنا عبد الله بن وهب عن حيوة وسعيد بن أبى أيوب وغيرهما عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فإنه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لى الوسيلة فإنها منزلة فى الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لى الوسيلة حلت له الشفاعة »

باب « وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها »

(٨) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وعمرو الناقد وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن سفيان قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم « لا صلاة[1] لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

(٩) وحدثناه[2] اسحق بن إبراهيم الحنظلى أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهى خداج[3] (ثلاثا) غير تمام فقيل لأبى هريرة : إنا نكون وراء الإمام فقال : اقرأ بها فى نفسك فإنى

---

(١) حمله جمهور العلماء على نفى الحقيقة وحمله بعضهم على نفى الكمال .
(٢) الضمير يعود على رواية أخرى غير السابقة سندا لا متنا .

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «قال الله تعالى : قسمت الصلاة[1] بيني وبين عبدى نصفين ، ولعبدى ما سأل فإذا قال : الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى : حمدنى عبدى ، وإذا قال : الرحمن الرحيم قال الله تعالى أثنى علىّ عبدى ، وإذا قال : مالك يوم الدين ، قال : مجّدنى عبدى وقال مرة : فوض إلىّ عبدى فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين قال : هذا بينى وبين عبدى ولعبدى ماسأل ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : هذا لعبدى ولعبدى ماسأل قال سفيان : حدثنى به العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، دخلت عليه وهو مريض فى بيته فسألته أنا عنه .

باب خروج النساء إلى المسجد اذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لاتخرج مطيبة »

(١٠) حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال سفيان بن عيينة عن الزهرى سمع سالما يحدث عن أبيه يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استأذنت أحدَكم امرأتُـه إلى المسجد فلا يمنعها »

(١١) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد ابن عجلان حدثنى بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله قالت : « قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمَـسّ طيباً »

(١٢) حدثنا عبد الله بن مسلمَـة بن قعنب حدثنـا سليمان — يعنى ابن بلال — عن يحيى — وهو ابن سعيد — عن عمرة بنت عبدالرحمن أنها سمعت عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم تقول : لو أن رسول صلى الله عليه

---

(١) المراد بها الفاتحة بدليل سياق الحديث .

وسلم رأى ما أحدث النساء (١) لمنعهن المسجد كما مُنعت نساءُ بنى إسرائيل، قال فقلت لعمرة : أنساء بنى اسرائيل منعن المسجد ؟ قالت نعم.

« باب النهى عن اتخاذ القبور مساجد »

(١٣) حدثنا هرون بن سعيد الأيلى حدثنا ابن وهب أخبرنى يونس ومالك عن ابن شهاب حدثنى سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

« باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكراهة الجلوس قبل صلاتهما »

(١٤) حدثنا عبدالله بن مَسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالا : حدثنا مالك « ح » وحدثنا يحيى بن يحي قال: قرأت على مالك عن عامر بن عبد الله ابن الزبير عن عمرو بن سليم الزُّرَقى عن أبى قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس »

« باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة »

(١٥) حدثنا حسن بن الربيع وأحمد بن جوَّاس الحنفى قالا : حدثنا أبو الأحوص عن عمار بن رزيق عن عبد الله بن عيسى عن سعيد بن جُبير عن ابن عباس قال : « بينما جبريل قاعد عند النبى صلى الله عليه وسلم سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه ملكٌ فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض لم ينزل قط إلا اليوم فسلمَّ وقال : أبشر بنورين أوتيتَهما لم يؤتهما نبى قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته »

(١) يعنى من الزينة والطيب وحسن الثياب، ولعل فى هذا عظة للذين يبيحون للنساء الخروج عاريات كاسيات مائلات مميلات ولا أدرى لو أن السيدة عائشة رأت نساء عصرنا السافرات فماذا كانت تقول ؟؟ ! ! !

باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه »

(١٦) حدثنى سويد بن سعيد حدثنى حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « قال رجل : لأتصدقن الليلة بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها فى يد زانية فأصبحوا يتحدثون : تصدق الليلة على زانية ، قال : اللهم لك الحمد على زانية ! لأتصدقن بصدقة ، فخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى فأصبحوا يتحدثون : تصدق على غنى فقال : اللهم لك الحمد على غَـنِىّ ! لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها فى يد سارق فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق فقال : اللهم لك الحمد : على زانية وعلى غنى وعلى سارق !!! فأتى [1] فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت : أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها ، ولعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستعف بها عن سرقته

« باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت »

(١٧) حدثنا يحى قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان ابن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال : كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها ، وتنظر إليه ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركتْ أبى شيخاً كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال نعم » وذلك فى حجة الوداع .

« باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره »

(١٨) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان

---

(١) أتاه آت فى المنام .

قال أبو بكر : حدثنا سفان بن عيينه حدثنا عمرو بن دينا عن أبى معبد قال : سمعت ابن عباس يقول : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « لايخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم ، ولا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم ، فقام رجال فقال : يارسول الله إن امرأتى خرجت حاجة وإنى اكتتبت فى غزوة كذا وكذا قال : انطلق فحج مع امرأتك » .

« باب فضل الجهاد والخروج فى سبيل الله »

(١٩) حدثنى زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة - وهو ابن القعقاع - عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تضمن الله لمن خرج فى سبيله ، لايخرجه إلا جهادا[1] فى سبيلى ، وإيمانا بى ، وتصديقا برسلى ، فهو علىّ ضامن أن أدخله الجنة أو أرجعه إلى مسكنه الذى خرج منه نائلا مانال من أجر أو غنيمة ، والذى نفس محمد بيده مامن كَلْم يكلم فى سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كُلِم لونه لون الدم وريحه مسكٌ . والذى نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين ماقعدت خلاف سرية تغزو فى سبيل الله أبدا ، ولكن لاأجد سعة فأحملهم ، ولايجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عنى ، والذى نفس محمد بيده : لوددت أنى أغزو فى سبيل الله فأقتل ، ثم أغزو فأقتل ، ثم أغزو فأقتل » .

« باب تحريم التداوى بالخمر وبيان أنها ليست بدواء »

(٢٠) حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار - واللفظ لابن المثنى - قالا : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن سِمَاكِ بن حرب عن علقمة ابن وائل عن أبيه وائل الحَضْرمى أن طارق بن سويد الجعفى سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه أوكره أن يصنعها فقال : إنما أصنعها للدواء فقال : إنه ليس بدواء ولكنه داء

---

(١) منصوب على أنه مفعول لأجله، أى لا يخرجه المخرج إلا لأجل الجهاد والإيمان والتصديق .

« باب لكل داء دواء واستحباب التداوى »

(٢١) حدثنا هرون بن معروف وأبو الطاهر وأحمد بن عيسى قالوا : حدثنا ابن وهب أخبرنى عمرو ـ وهو ابن الحارث ـ عن عبد ربه ابن سعيد عن أبي الزبير عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله » .

« باب وصية النبى صلى الله عليه وسلم بأهل مصر »

(٢٢) حدثنى زهير بن حرب وعبد الله بن سعيد قالا حدثنا وهب ابن جرير حدثنا أبى سمعت حرملة المصرى يحدث عن عبد الرحمن بن شماشة عن أبى بصرة عن أبى ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنكم ستفتحون مصر وهى أرض يسمى فيها القيراط[١] فإذا فتحتموها فأحسنو إلى أهلها ؛ فإن لهم ذمة ورحما أو قال : ذمة وصهرا[٢] فإذا رأيت رجلين يختصمان فيها فى موضع لبنة فاخرج منها قال : فرأيت عبد الرحمن بن شرحبيل بن حسنةَ وأخاه ربيعة يختصمان فى موضع لبنة فخرجت منها »

« باب بر الوالدين وأيهما أحق به »

(٢٣) حدثنا قتيبة بن جميل بن طريف الثقفى وزهير بن حرب قالا : حدثنا جرير عن عُمَارة بن القعقاع عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « من أحق الناس بحسن صحابتى ؟ قال : أمك . قال ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك ، قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك »

---

(١) القيراط جزء من أجزاء الدينار والدرهم وكان أهل مصر يكثرون من استعماله .
(٢) الذمة الذمام والحرمة والرحم لكون هاجر أم اسماعيل منهم ، وأما الصهر فلكون مارية أم إبراهيم ولد النبي منهم والحديث من أعلام نبوته ومعجزاته صلى الله عليه وسلم فقد وقع ما أخبر به فى عهد الفاروق عمر رضى الله عنه .

« باب الناس كابل مائة لاتجد فيها راحلة »

(٢٤) حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد « واللفظ لمحمد » قال عبدٌ : أخبرنا وقال ابن رافع : حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تجدون الناس كابل مائة لايجد الرجل فيها راحلة »[1]

« باب إذا أحب الله عبدا . . . »

(٢٥) حدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله إذا أحب عبدا دعا جبريل فقال : إني أحب فلانا فأحبَّه ، قال : فيحبه جبريل ، ثم ينادي في السماء فيقول : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، قال : ثم يوضع له القبول في الأرض . وإذا أبغض عبداً دعا جبريل فيقول : إني أبغض فلانا فأبغضه قال : فيبغضه جبريل ، ثم ينادي في أهل السماء : إن الله يبغض فلانا فأبغضوه ، قال : فيبغضونه . ثم توضع له البغضاء في الأرض » .

« باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه »

(٢٦) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع « ح » وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني « واللفظ له » حدثنا أبي وأبو معاوية ووكيع قالوا : حدثنا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهو الصادق المصدوق[2] — : «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد ،

---

(١) الراحلة : الناقة الذلول الصبورة المتحملة لمشاق الاسفار . والمراد أن أهل التحمل والصبر وسعة الناس بالمال والصدر من الناس قليل .

(٢) الصادق في كلامه والمصدوق الذي يصدقه الناس فيما يخبر عن ربه .

فوالله الذى لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ».

« الجنة وصفة نعيمها »

(٢٧) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة وأبو كريب قالا : حدثنا أبو معاوية « ح » وحدثنا ابن نمير — واللفظ له — حدثنا أبى حدثنا الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً بله[1] ما أطلعكم الله عليه » ثم قرأ : « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون »

---

(١) بمعنى دع . يعنى دع ما أطلعكم عليه فهذا مفروغ منه .

« الإمام أبو داود السجستانى »

٢٠٢ — ٢٧٥ ﻫ

نسبه ومولده

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير ابن شداد بن عمرو الأزدى السجستانى (١) صاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتحاله : —

لقد نشأ من صغره محبا للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عللا بعد نهل . ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفسه بالارتحال ، فطوف بالبلاد وسمع من خلق كثير بالحجاز ، والشام ، ومصر ، والعراق ، والجزيرة ، والثغر ، وخراسان وغيرها مما أعانه على الاطلاع على أكبر قسط من الأحاديث التى غربلها وأودع خلاصتها فى كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحدث أهلها بكتاب السنن ، بل يقال : إنه ألفه بها وعرضه على إمام أهل السنن أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه وقد اتخذ من البصرة موطناً وذلك لما عزم عليه أميرها — أخو الخليفة — على المقام بها لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

---

(١) قال ابن خلكان فى وفياته : إنه نسبه إلى سجستان الاقليم المشهور ، وقيل بل نسبة إلى سجستان ، أو سجستانة قرية من قرى البصرة ، وقد تعقبه السبكى فى القول الأخير وعده من أوهامه فقال : هذا وهم والصواب أنه نسبة إلى الاقليم المعروف متاخم بلاد الهند وهو بين السند والهراة أو بين خراسان وكرمان ، ويقال فى النسبة أيضاً السجزى نسبة إلى السجستان وهو من عجيب التغيير فى النسب .

شيوخه :

وقد مكن له ارتحاله لقاء كثير من الشيوخ فى الأمصار المختلفة التى كانت تموج آنذاك بالعلم والعلماء والرواة ، من أعيانهم أحمد بن حنبل ، والقعنبى ، وأبو عمرو الضرير ، ومسلم بن ابراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسى ، وأحمد بن يونس ، وأبو توبة الحلبى ، وسليمان بن حرب وغيرهم ، وقد شارك البخارى ومسلماً فى بعض شيوخها كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبى شيبة وقتيبة بن سعيد .

من روى عنه :

وقد روى عنه الحديث كثيرون من أعيانهم أبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابى ، وعلى بن الحسن بن العبد ، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ، وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى وأبو عمرو أحمد بن على وهؤلاء السبعة الأخيرون رووا عنه سننه[١] وحدث عنه أيضاً محمد بن يحيى الصولى وأبو بكر النجاد ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المنقرى وغيرهم ، وبحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه — إمام أهل السنة — أحمد بن حنبل حديثا ويكتبه عنه[٢] وهذا الحديث هو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أبى معشر الدارمى عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها »[٣]

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٣ .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٥ .

(٣) العتيرة : شاة كانوا يذبحونها فى رجب فيأكلون منها ويطعمون من جاءهم وقيل كان الواحد منهم بنذر إن بلغ مالى كذا وكذا ذبحت منها رأسا ، فلما جاء الاسلام أقرها ، وأما حديث : « لا فرع ولا عتيرة » الذى رواه البخارى ، فالمعنى لا عتيرة واجبة فلا ينافى استحبابها .

أخلاقه وسمته

كان الإمام أبو داود من العلماء العاملين ، وكان فى أعلا درجات النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث وجهابذته، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة كان يقول : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل فى هديه ودله وسماته ، وكان أحمد يشبه فى ذلك بوكيع ، وكان وكيع يشبه بسفيان، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم أى النخعى ، وإبراهيم بعلقمة، وعلقمة بابن مسعود ، وكان ابن مسعود يشبه بالنبى صلى الله عليه وسلم فى هديه ودله وسمته ، وتلك — لعمر الحق — منقبة شريفة تدل على كمال دين وخلق وسمت ، وكان صاحب حكمة وفلسفة فى هيئة . ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق ، فقيل له فى ذلك ، فقال : الواسع للكتب والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف .

علمه وثناء الأئمة عليه :

كان أبو داود علماً من أعلام الإسلام حفظاً وفقهاً ومعرفة بالأحاديث وعللها ، وقد حظى بثناء كثير من الأئمة عليه وعلى رأسهم شيخه أحمد بن حنبل — رحمه الله —

وقال فيه الحافظ موسى بن هارون : خلق أبو دواد فى الدنيا للحديث وفى الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التسترى فقيل له: هذا سهل قد جاءك زائراً ، فرحب به وأجلسه، فقال له: يا أبا داود لى إليك حاجة ، قال : وما هى ؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان، قال: قد قضيتها مع الإمكان ، قال : أخرج لسانك الذى حدثت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله، وقال إبراهيم الحربى — لما صنف أبو داود كتاب السنن — : ألين لأبى داود الحديث كما ألين لداود الحديد وهو تشبيه يدل على فضل الرجل فى صنعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، وذلل الصعب

ووصفه أبو بكر الخلال فقال : أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى الإمام المقدم فى زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه ، وكان أبو بكر الاصبهانى وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره ويذكرانه بما لا يذكران أحدا فى زمانه بمثله .

مذهبه: وقد عده الشيخ أبو اسحق الشيرازى فى طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد ، وكذلك ذكره فى طبقات الحنابلة[1] القاضى أبو الحسين محمد بن القاضى أبى يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ . ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من شيوخه . وقيل إنه كان شافعياً . والظاهر أنه كان مجتهداً كما يدل على ذلك صنيعه فى سننه . ولا سيما وقد كان الاجتهاد صفة من صفات أئمة الحديث فى العصور الأولى .

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

ومما يدل على اعتزازه بكرامة العلم والعلماء ما ذكره الإمام الخطابى بسنده عن أبى بكر بن جابر خادم أبى داود ، قال : كنت مع أبى داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قُرع الباب ففتحته ، فإذا خادم يقول : هذا الامير أبو أحمد الموفق يستأذن فدخلت على أبى داود فأخبرته بمكانه فأذن له فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال : ما جاء بالأمير فى مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هى ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطناً ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجىء الزنج ، فقال : هذه واحدة هات الثانية . قال : وتروى لأولادى كتاب السنن ، فقال : نعم . هات الثالثة ، قال : وتفرد لهم مجلساً للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون مع العامة ، فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ، لأن الناس شريفهم

(١) طبقات الحنابلة ص ١١٨ .

ووضيعهم فى العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة ، وهكذا فليكن العلماء لا يسعون بعلمهم إلى الملوك والأمراء وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وجمع الأحاديث ونشرها توفى بالبصرة التى اتخذها موطناً له لما عرض عليه الأمير سكناها على ما سمعت ، وكان ذلك فى السادس عشر من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، فرضى الله عنه وأرضاه ، وقد ترك الإمام أبو داود ابنه أبا بكر عبد الله الحافظ الكبير فهو إمام ابن إمام حتى قيل إنه كان أحفظ من أبيه ، ولد أبو بكر سنة ٢٣٠ وتوفى سنة ٣١٦ هـ .

مؤلفاته :

وللإمام أبى داود مؤلفات كثيرة منها :

(١) كتاب السنن　　(٢) كتاب المراسيل
(٣) كتاب القدر　　(٤) الناسخ والمنسوخ
(٥) كتاب التفرد　　(٦) كتاب فضائل الأعمال
(٧) كتاب المسائل　　(٨) كتاب الزهد
(٩) كتاب دلائل النبوة　　(١٠) كتاب الدعاء
(١١) ابتداء الوحى　　(١٢) كتاب أخبار الخوارج

وأجل هذه الكتب السنن وأبقاها كتاب السنن وسنوسعه بحثاً .

كتاب السنن

وصفه ودرجة أحاديثه :

كانت المؤلفات فى الحديث — الجوامع والمسانيد ونحوها — يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ والآداب حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصا بالسنن والأحكام مع الاستيفاء والاستقصاء ، ولما صنف أبو داود كتابه السنن عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه .

ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب — كما فعل البخارى ومسلم — بل الصحيح والحسن لذاته ولغيره[1] والضعيف المحتمل وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما فيه وهن شديد فقد بينه ونبه عليه يدل على ذلك قوله : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة ضمنتها ، هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما ذكرت فى كتابى حديثا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه مالا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكفى الإنسان لديه من ذلك أربعة أحاديث .

(١) أحدها : « إنما الأعمال بالنيات» .

(٢) الثانى : «من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه» .

---

(١) الحسن لذاته: ما اتصل سنده برواية العدول الضابطين إلا أن ضبطهم أقل من ضبط رواة الصحيح ولم يرو من طرق عدة ، والحسن لغيره هو الحديث الضعيف المحتمل الذى توبع بأقوى منه أو بمساويه .

(٣) الثالث : « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

(٤) الرابع : « الحلال بيِّن والحرام بيِّن . . » الحديث[1] .

وقد اختلف فى قوله : فهو صالح : فقال ابن الصلاح : مالم يوجد فى الصحيحين ولا نص على صحته أحد فهو من الحسن عند أبى داود ، وذلك لأن لفظ صالح دائر بين الصحة والحسن ، ومادام اللفظ محتملا لهما فالأولى حمله على الأدون على سبيل الاحتياط ، وقال ابن رشيد : ليس بلازم أن يكون حسناً فقد يكون صحيحا عنده ، والحق أنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف ، فقد يكون صالحا للاحتجاج فى نظر أبى داود وهو فى نفس الأمر ليس كذلك .

شرطه فى السنن :

ومن مقالته تلك نتبين شرطه فى السنن ، وطريقته فيها ، وأنه لا يلتزم بتخريج الصحيح ، ولذا قال عبد الله بن منده : إن شرط أبى داود والنسائى

---

(١) وقد وجه بعض العلماء معنى الكفاية بما توضيحه : إنه بعد معرفة القواعد الكلية للشريعة ومشهوراتها لا تبقى حاجة إلى مجتهد ومرشد فى جزئيات الوقائع ، لأن الحديث الأول يكفى تصحيح العبارات فالأعمال الشرعية لا يعتد بها إلا إذا قارنتها النية ، وكل إنسان إنما يجازى على حسب نيته ، والاخلاص لله فى الأعمال أس السعادتين الدينية والدنيوية ، والحديث الثانى يكفى لتوجيه المسلم إلى الاشتغال بالنافع فى الدين والدنيا ، واغتنام أوقات العمر فى الأعمال الصالحات ، وترك الاشتغال بما لا يجدى ، والحديث الثالث يكفى لمراعاة حقوق الأهل والجيران وإحسان المعاملة مع الغير وترك الاستئثار ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس ، فهو يرشد إلى ما ينبغى أن تكون عليه علاقة المسلم بأخيه المسلم ، والحديث الرابع أصل فى معرفة الحلال والحرام ، وترك الشبهات وتحصيل الورع ودفع الشك والتردد الذى يحصل باختلاف العلماء فى الفروع ، واختلاف الأدله ، وبذلك ظهر أن الاهتداء بهدى الأحاديث الأربعة كاف إجمالا فى طلب الفوز والسعادة » ويمكن حمل مقالة أبى داود على المبالغة فى بيان منزلة الكتاب وعظم ما اشتمل عليه لأنه إذا كان هذا شأن الأربعة الأحاديث فما بالك بالكتاب كله .

إخراج أحاديث قوم لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال(١) .

وقد وضح أبو داود طريقته فى سننه ، وبيان درجة أحاديثها فى رسالته التى كتبها إلى أهل مكة جوابا لهم . وإليك بعض هذه الرسالة النافعة قال : « فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التى فى كتاب السنن أهى أصح ما عرفت فى الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم ، فاعلموا أنه كذلك كله ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين ، فأحدهما أقدم إسناداً والآخر صاحبه قدم فى الحفظ ، فربما كتبت ذلك ولا أرى فى كتابى من هذا عشرة أحاديث ، ولم أكتب فى الباب إلا حديثا أو حديثين وإن كان فى الباب أحاديث صحاح ؛ لأنه يكثر ، وإنما أردت قرب منفعته ، وإذا أعدت الحديث فى الباب من وجهين وثلاثه فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى ومالك بن أنس ، ، والأوزاعى ، حتى جاء الشافعى فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد ابن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فإذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل فى القوة .

وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شىء(٢) وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه

---

(١) شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٢ .

(٢) مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه كما قال ابن رجب الحنبلى فى شرح علل الترمذى .

فى الباب غيره . . . فإن ذكر لك عن النبى صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته فاعلم أنه حديث واه ، إلا أن يكون فى كتابى من طريق آخر فإنى لم أخرج الطرق ؛ لأنه يكثر على المتعلم . . .

وما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وفيه ما لم يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها أصح من بعض ، وهذا لو وضعه غيرى لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم بإسناد صالح إلا وهى فيه إلا أن يكون كلاما استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هذا ، ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزام للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب ، ولا يضر رجلا أن لا يكتب شيئا من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب ، والأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهى عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير .... وإن من الأحاديث فى كتابى السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس ، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر ، والحسن عن أبى هريرة ، والحكم عن مقسم عن ابن عباس ، وليس بمتصل ... وأما ما فى كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعله ليس للحارث الأعور فى كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبته بأخرة .... ولم أصنف فى كتاب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها فهذه الأربعة الآلاف والثمانية كلها فى الأحكام ... »[1]

ثناء العلماء على كتاب السنن :

وقد حظيت سنن أبى داود برضاء العلماء وثنائهم .

(١) رسالة أبى داود ص ٤ — ٨ .

قال الحافظ أبو سليمان الخطابي فى كتابه معالم السنن : « اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس ، فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل منه ورد ومنه شرب [1] وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض ، فأما أهل خراسان فقد أولع أكثرهم بكتابى محمد بن اسماعيل ، ومسلم بن الحجاج ومن نحا نحوهما فى جمع الصحيح على شروطهما فى السبك والانتقاد إلا أن كتاب أبى داود أحسن وضعاً وأكثر فقها ، وكتاب أبى عيسى أيضا كتاب حسن والله يغفر لجماعتهم » وقال ابن الأعرابى : « لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ثم كتاب أبى داود لم يحتج معهما إلى شىء »

وقال الإمام أبو حامد الغزالى : « إنها تكفى المجتهد فى العلم بأحاديث الأحكام » وقال الإمام النووى فى مقدمة القطعة التى كتبها من شرح سنن أبى داود : « ينبغى للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبى داود بمعرفته التامة فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه مع سهولة تناوله ، وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتنائه بتهذيبه »

وقال العلامة ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبى داود السجستانى سليمان بن الأشعث — رحمه الله — من الإسلام بالموضع الذى خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفصلا فى موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون وبحكمه يرضى المحققون ، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء » إلى أن قال : « جعلت كتابه أفضل الزاد .... الخ . »

---

(١) الورد والشرب بكسر أولهما بمعنى المفعول ما يورد وما يشرب .

الأحاديث المنتقدة على السنن

وقد انتقد العلامة ابن الجوزى بضعة أحاديث ذكرها أبو داود فى سننه وعدها من الموضوعات وهى تبلغ تسعة أحاديث[١]، ومع ما عرف عن ابن الجوزى من التساهل فى الحكم بالوضع فهى قليلة جدا وهى على قلتها لا يسلم له فيها الحكم بالوضع من جميع العلماء وقد أجاب عن هذه الأحاديث الإمام الجلال السيوطى فى كتاب سماه « التعقبات على الموضوعات » وهكذا يتبين لنا أن هذه الأحاديث التسع موضع التنازع واختلاف الآراء، ولو سلم لابن الجوزى الحكم عليها فهى لا تكاد تذكر بالنسبة إلى مجموع أحاديث الكتاب .

وقد نفى الإمام الخطابى وقوع الموضوع فى السنن فقال : «كتاب أبى داود جامع لنوعى الصحيح والحسن، وأما السقيم فعلى طبقات شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول، وكتاب أبى داود خلا منها برىء من جملة وجوهها»، لذلك لا نرى بعد البحث والموازنة حرجا فى تقديمها على كتب السنن الأخرى وعدها من دواوين الإسلام وأصول كتب الحديث المعتمدة .

أشهر رواة السنن

قد روى السنن عن أبى داود كثيرون جدا . أشهرهم أربعة : —

(١) أبو بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق التمار المصرى المعروف بابن داسة[٢] المتوفى سنة (٣٤٦) هـ

(٢) أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر المعروف بابن الأعرابى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ...

(٣) أبو على محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤى البصرى ..

---

(١) التعقبات على الموضوعات ص ٦٠ ط الهند .

(٢) بفتح السين وتخفيفها .

(٤) أبو عيسى اسحاق بن موسى بن سعيد الرملى ورّاق أبى داود

إلا أن رواية ابن الأعرابى يسقط منها كتاب الفتن والملاحم والحروف والقراءات والخاتم ونحو النصف من كتاب اللباس وفاته أيضا من كتاب الوضوء والصلاة والنكاح أوراق كثيرة — كما قال السيوطى —

ورواية ابن داسة أكمل الروايات ، ورواية الرملى تقاربها ، ورواية اللؤلؤى من أصح الروايات لأنها من آخر ما أملى أبو داود وعليها مات وكان ذلك فى المحرم سنة ٢٧٥ .

قال الشاه عبد العزيز الدهلوى : رواية اللؤلؤى مشهورة فى المشرق ، ورواية ابن داسة مروجة فى المغرب وإحداهما تقارب الأخرى ، وإنما الاختلاف بينهما بالتقديم والتأخير دون الزيادة والنقصان بخلاف رواية ابن الأعرابى فإن نقصانها بين بالنسبة إلى هاتين النسختين .

وقد تعقب الشيخ شمس الحق شارح السنن العلامة الدهلوى فى قوله : دون الزيادة والنقصان وعده تسامحا وسهوا منه ، قال : لأن كثيرا من الروايات موجودة فى رواية ابن داسة . وليس هو فى رواية اللؤلؤى كما نبهت على ذلك فى مواضع من هذا الشرح وقد طبعت سنن أبى داود غير مرة فى مصر وفى الهند .

« عدة سنن أبى داود »

قد سمعت آنفا عن أبى داود أن عدتها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب وعدة الكتب خمسة وثلاثون كتابا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابا ، وعدة الأبواب أحد وسبعون وثمانمائة وألف .

ولا يشكلن عليك أن بعض نسخ سنن أبى داود المطبوعة حديثاً قد عد

محققها[١] أحاديث السنن فبلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً لأن الأمر كما ذكرت آنفا من أن النسخ تختلف بالزيادة والنقصان فى عدد الأحاديث والتقديم والتأخير .

وأيضا فإن النسخة التى عدها محققها اعتبر الحديث المكرر بمثابة أحاديث لأنه عد جميع المتون حتى ولو كانت بلفظ واحد أو متقارب ما دامت أسانيدها متغايره فلعل أباداود — رحمه الله — أراد بما ذكره من عدة كتابه ما عدا المكرر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين ، وأيا كان الأمر فالخطب سهل يسير .

« شروح سنن أبى داود »

لقد شرح سنن أبى داود كثير من العلماء وإن كانت العناية بها لم تبلغ درجة الصحيحين وأهم شروحها :

(١) شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستى الخطابى صاحب التصانيف المفيدة المتوفى فى شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلثمائة (٣٨٨) وسمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات ، وضبط الكلمات ، واستنباط الأحكام والآداب ، والكشف عن المعانى الفقهية المنطوية عليها الأحاديث ، وبيان ما استغلق من المعانى .

وقد ألف شرحه استجابة لجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل ، وهذا الشرح مطبوع فى مصر وفى غيرها .

(٢) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن

---

(١) انظر مقدمة الطبعة التى حققها الأستاذ الجليل الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ،

الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ أربع وثمانمائة شرح زوائده على الصحيحين فى مجلدين .

(٣) شرح قطب الدين أبو بكر اليمنى الشافعى المتوفى سنة ٦٥٢ فى أربع مجلدات كبار .

(٤) شرح الشيخ الحافظ ولىّ الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ ، وقد بسطه جداً كتب منه من أوله إلى سجود السهو فى سبع مجلدات وكتب مجلدا فيه الصيام والحج والجهاد ، ولو كمل لجاء فى أكثر من أربعين مجلدا .

(٥) شرح الشيخ العلامة علاء الدين بن قليج الحنفى المعروف بمغلطاى المتوفى سنة ٧٦٢ اثنان وستون وسبعمائة ولم يكمله .

(٦) شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ وهو لم يكمل .

(٧) شرح الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ وسماه « مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود » .

(٨) شرح الشيخ أبو الحسن السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٨ وهو تعليق لطيف وجيز .

(٩) شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن على حيدر الصديق العظيم آبادي المتوفى فى القرن الرابع عشر الهجرى سمى شرحه «عون المعبود على سنن أبى داود » ، جمع هذا الشرح من كتب الأئمة وذكر فى مقدمة شرحه : أنه اقتصر فيه على حل بعض المطالب العالية ، وكشف بعض اللغات المغلقة ، وتراكيب العبارات مجتنبا الإطالة والتطويل إلا ما شاء الله ، ولم يتعرض فى شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض إلا على سبيل الإيجاز والاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على وجه

الاستيعاب إلا فى المواضع التى دعت إليها الحاجة ، وقد طبع فى الهند فى أربعة أجزاء كبار .

(١٠) « غاية المقصود ، فى حل سنن أبى داود » ومؤلفه أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادى ، ولد فى آخر ذى القعدة سنة ١٢٧٣ هـ وأدرك جماعة من العلماء الأعلام المحققين ، وأخذ عنهم كما هو مذكور فى كتابه « نهاية الرسوخ فى معظم الشيوخ » .

وقد ذكر صاحب « عون المعبود » أن هذا الشرح جامع واف بكل المقصود ، وأنه استفاد من هذا الشرح كثيرا .

(١١) « المنهل العذب المورود ، شرح سنن الإمام أبى داود » للعارف بالله والعالم العامل المدقق الشيخ محمود بن محمد بن خطاب السبكى[١] وهو شرح مبسوط عنى فيه « ببيان تراجم رجال الحديث ، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه وما يستفاد منه من الأحكام والفوائد ، مبينا أوجه الخلاف وأدلته إن كان ، ثم يذكر من أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأئمة الستة أم غيرهم ، ويبين حاله من صحة أو حسن أو غيرهما » ولإتمام الفائدة بدأ الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث وعلى ترجمة المصنف وتلاميذه وبيان النسخ المروية عنه وأسانيد روايته هذه السنن عن المصنف . وقد وصل فى هذا الشرح القيم إلى « باب التلبيد » من « كتاب المناسك » ثم وافاه أجله يوم الجمعة ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ ، وقد وعد بإتمام هذا الشرح الجليل نجله العلامة الشيخ أمين محمود خطاب من علماء الأزهر الشريف وفقه الله إلى الوفاء بوعده .

---

(١) نسبة إلى « سبك الأحد » مركز أشمون محافظة المنوفية .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبي داود الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى صاحب « الترغيب والترهيب » والمتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستمائة ، وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه أو بنحوه ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن فى عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هـذا المختصر وشرحه العلامة الإمام محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١) إحدى وخمسين وسبعمائة قال فى مقدمته : « وكان الإمام الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذرى — رحمه الله تعالى — قد أحسن فى اختصاره ، وتهذيبه ، وعزو أحاديثه ، وإيضاح علله وتقريبه ، فأحسن حتى لم يكد يدع للأحسان موضعاً ، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً . جعلت كتابه من أفضل الزاد ، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد ، فهذبته نحو ما هذب به الأصل وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها ، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها ، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مغلقها ، وزيادة أحاديث صالحة فى الباب لم يشر إليها ، وبسطت الكلام على مواضع جليلة لعل الناظر إليها لا يجدها فى كتاب سواه ، فأنا أبرأ إلى الله من التعصب والحمية وجعل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعة لآراء الرجال منزلة عليها ، مسوقة إليه كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو » .

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب « معالم السنن » للأمام الخطابى فى كتاب واحد بمصر .

« نماذج من سنن أبي داود »

(١) « أول حديث فى السنن » « كتاب الطهارة — باب التخلى عند قضاء الحاجة .

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي ثنا عبد العزيز — يعنى بن محمد — عن محمد — يعنى ابن عمرو — عن أبى سلمة عن المغيرة بن شعبة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ذهب المذهب أبعد »(١)

« باب إذا خاف الجنب البرد يتيمم »

(٢) حدثنا ابن المثنى حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبى قال : سمعت يحيي بن أيوب يحدث عن يزيد بن أبى حبيب عن عمران بن أبى أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال : « احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت أن اغتسل فأهلك ، فتيممت ثم صليت بأصحابى الصبح ، فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال ياعمرو صليت بأصحابك الصبح وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذى منعنى من الاغتسال وقلت : إنى سمعت الله يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما »

فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً »(٢)

قال أبو داود : عبد الرحمن بن جبير مصرى مولى خارجة بن حذافة وليس هو جبير بن نفير

(٣) حدثنا محمد بن سلمة حدثنا ابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن أبى حبيب عن عمران بن أبى أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص أن عمرو بن العاص كان على سريَّة

---

(١) يعنى إذا أراد قضاء حاجته ذهب بعيدا حتى لا يراه أحد .

(٢) فى سكوت النبي صلى الله عليه وسلم تقرير له واستصواب لعمله ، والتقرير أحد وجوه السنن المعروفة .

وذكر الحديث نحوه ، قال : فغسل مغابنه [١] وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم فذكر نحوه ولم يذكر التيمم

قال أبو داود : وروى هذه القصة عن الأوزاعى عن حسان بن عطية قال فيه : فتيمم .

« باب الأرض يصيبها البول »

(٤) حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح وابن عبدة فى آخرين — وهذا لفظ ابن عبدة — قال أنا سفيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة أن أعرابياً دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فصلى — قال أبو عبيدة — ركعتين ثم قال : اللهم ارحمنى ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعا [٢] ثم لم يلبث أن بال فى ناحية المسجد ، فأسرع الناس إليه ، فنهاهم النبى صلى الله عليه وسلم وقال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه سجلا [٣] من ماء أو قال : ذنوبا من ماء

(٥) حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا جرير بن حازم قال : سمعت عبد الملك — يعنى ابن عمير — يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن ، قال : صلى أعرابى مع النبى صلى الله عليه وسلم بهذه القصة قال فيه : وقال — يعنى النبى صلى الله عليه وسلم — خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء . قال أبو داود : وهو مرسل ؛ ابن معقل لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم

---

(١) المغابن : الأرفاغ والآباط ، والأرفاغ بواطن الأفخاذ من أعلا حيث يجتمع العرق والوسخ .

(٢) ضيقت واسعا .

(٣) السجل والذنوب الدلو ، وبعضهم يزيد إذا كانت مملوءة .

« باب الأذى يصيب النعل »

(٦) حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا أبو المغيرة « ح » وحدثنا عباس ابن الوليد بن مزيد أخبرني أبي « ح » وحدثني محمود بن خالد حدثنا عمر يعني ابن عبد الواحد عن الأوزاعي المعنى قال: أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قال: « إذا وطىء أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور »[1]

(٧) حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثني محمد بن كثير — يعني الصنعاني — عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه قال: « إذا وطىء الأذى بخفيه فطهورهما التراب »

(٨) « باب اتخاذ المساجد في الدور » حدثنا محمد بن العلاء حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف »

(٩) حدثنا محمد بن داود بن سفيان حدثنا يحيى — يعني ابن حسان — حدثنا سليمان بن موسى حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة عن أبيه سمرة قال: انه كتب إلى بنيه: أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في دورنا ونصلح صنعها ونطهرها.

(١٠) « باب التحريض على النكاح »: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: إني لأمشي مع عبد الله بن مسعود بمنى إذ لقيه عثمان فاستخلاه، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة قال لي: تعال يا علقمة فجئت، فقال له عثمان: ألا نزوجك

---

(١) الطهور بفتح الطاء المطهر.

يا أبا عبد الرحمن جارية بكرا لعله يرجع إليك من نفسك ما كنت تعهد ؟. فقال عبد الله : لئن قلت ذاك لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من استطاع منكم الباءة[1] فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع منكم فعليه بالصوم فإنه له وجاء »[2]

« باب ما يؤمر من تزويج ذات الدين »

(١١) حدثنا مسعود حدثنا يحيي ، يعنى ابن سعيد حدثنى سعيد بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « تنكح النساء لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك »[3]

باب قوله تعالى : « لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن »

(١٢) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيبانى عن عكرمة عن ابن عباس قال الشيبانى : وذكره أبو الحسن السوائى ولا أظنه إلا عن ابن عباس فى هذه الآية : « لا يحل لكم أن ترثوا النسا كرها ولا تعضلوهن » . قال : كان الرجل إذا مات كان أولياؤه أحق بامرأته من ولى نفسها إن شاء بعضهم زوجها أو زوجوها وإن شاؤا لم يزوجوها فنزلت هذه الآية فى ذلك

(١٣) « باب الصوم فى السفر » : حدثنا سليمان بن حرب ومسدد قالا : حدثنا حماد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة الأسلمى سأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنى رجل أسرد الصوم[4] أفأصوم فى السفر ؟. قال : « صم إن شئت وأفطر إن شئت »

---

(١) الباءة النكاح ، أو مؤنه .

(٢) الوجاء : الخصاء ، أى كالخصاء فى كسر الشهوة .

(٣) لصقت بالتراب ، والمراد الحث على طلب ذات الدين لا الدعاء عليه بذلك وهو من الكلمات العربية التى خرجت عن معانيها الوضعية .

(٤) أتابعه .

(١٤) حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال: سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم.

« باب فى المصحف يسافر به إلى أرض العدو »

(١٥) حدثنا عبد الله بن مسلمه القعنبي عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو. قال مالك: أراه مخافة أن يناله العدو

« باب فى إخراج اليهود من جزيرة العرب »

(١٦) حدثنا سعيد بن منصور «نا» سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بثلاثة: فقال أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم. قال ابن عباس: وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيتها.

(١٧) حدثنا الحسن بن على «نا»[1] أبو عاصم وعبد الرزاق قال «أنا» ابن جريج «أنا»[1] أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرنى عمر ابن الخطاب — رضى الله عنه — أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أترك فيها إلا مسلما

« باب فى لزوم السنة »

(١٨) حدثنا عبد الوهاب بن نجدة « نا » أبو عمرو بن كثير بن دينار عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدام بن معد يكرب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:

« ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه

(١) جرى بعض المحدثين على الاقتصاد من حدثنا على « ثنا » أو « نا » ومن أخبرنا على « أنا ».

وماوجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألالا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السبع ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ومن نزل على قوم فعليهم أن يقروه ، فإن لم يقرءوه فله أن يعقبهم بمثل قراه »

(١٩) حدثنا أحمد بن حنبل « نا » الوليد بن مسلم « نا » ثور بن يزيد حدثنى خالد بن معدان حدثنى عبد الرحمن بن عمرو السلمى وحجر بن حجر قالا : أتينا العرباض بن سارية وهو ممن نزل فيه : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ماأحملكم عليه » ، فسلمنا وقلنا أتيناك زائرين وعائدين ومقتبسين ، فقال العرباض : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب ، فقال قائل : يارسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد علينا ؟ فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبدا حبشيا فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

(٢٠) « باب فى الحد يشفع فيه » : حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمدانى قال : حدثنى (ح) و « نا » قتيبة بن سعيد الثقفى «نا» الليث عن ابن شهاب عن عروه عن عائشة أن قريشا أهمهم شأن المرأة المخزومية التى سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها — يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم — قالوا : ومن يجترىء إلا أسامة بن زيد حب النبى صلى الله عليه وسلم ، فكلمه أسامة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أسامة أتشفع فى حد من حدود الله تعالى ؟!! ثم قام فاختطب ، فقال : إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم سرقت لقطعت يدها .

« باب فى النهى عن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢١) حدثنا مسدد « نا » أبو معاوية عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوا أصحابى فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

(٢٢) « باب فى الحذر من الناس » : حدثنا قتيبة بن سعيد « نا » ليث عن عقيل عن الزهرى عن سعيدبن المسيب عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين »

(٢٣) حدثنا سليمان بن داود المهرى ، حدثنا ابن وهب ، حدثنا سعيد ابن أبى أيوب عن شراحيل بن زيد المعافرى عن أبى علقمة عن أبى هريرة فيما أعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها » .

(٢٤) « باب فى الرجل يسب الدهر » : حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان وابن السرح قالا : ثنا سفيان عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل : « يؤذينى ابن آدم يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدى الأمر ، أقلب الليل والنهار » ، قال ابن السرح: عن ابن المسيب مكان سعيد والله أعلم .

وهذا آخر حديث فى سنن أبى داود .

« الإمام أبو عيسى الترمذى »

٢٠٩ – ٢٧٩ هـ

نسبه

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى[1] أحد الأئمة الأعلام الذين يقتدى بهم ويرحل إليهم فى طلب الحديث وصاحب التصانيف المشهودة والآثار الباقية، ولد سنة تسع ومائتين.

نشأته وارتحاله

كان جد أبى عيسى مروزيا ثم انتقل إلى ترمذ فأقام بها وبها ولد حفيده أبو عيسى وقد حبب إليه العلم والحديث من صغره ورحل فى سبيله المراحل الطويلة، فارتحل إلى الحجاز والعراق، وخراسان وغيرها، وفى هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وأشياخ الحديث وأخذ عنهم وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده فى الحل وفى السفر، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذى لقيه بطريق مكة، وستأتى عن قرب

وبعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وألف وصنف أضر فى آخر عمره وبقى ضريرا سنين ثم توفى وكانت وفاته بترمذ ليلة الإثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

« شيوخه »

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم وروى عنهم من أعيانهم الإمام البخارى وبه تخرج ومسلم، وأبو داود، وشاركهم فى بعض شيوخهم

---

(١) السلمى نسبة إلى بنى سليم بالتصغير اسم قبيلة من غيلان، والترمذى نسبة إلى ترمذ مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له: جيحون و « ترمذ » بفتح التاء والميم وبكسرهما وضمهما

وقتيبة بن سعيد واسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن ، ومحمد بن بشار ، وعلى بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى ، وسليمان بن وكيع وغير هؤلاء كثيرون .

من روى عنه

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزى ومكحول بن الفضل ، ومحمد بن محمود بن عنبر وحماد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون والهيثم بن كليب الشاشي ، وأحمد بن على بن حسنويه ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروى ، وأحمد بن يوسف النسفى ، وأبو العباس محمد بن محبوب المحبوبى راوية كتابه الجامع وغيرهم ، ومما يدل على جلالته ما قيل إن إمام الأئمة البخارى روى عنه حديثا خارج الصحيح وهو حديث عطية عن أبى سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلى : « لا يحل لأحد يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك [١] » .

« حفظه وثناء الأئمة عليه »

كان أبو عيسى مشهودا له بالحفظ والصلاح والتقوى مع الثقة والأمانة والضبط ، ومما يدل على قوة حفظه وسيلان ذهنه ماذكره الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب » [٢] عن أحمد بن عبد الله بن أبى داود قال : سمعت أبا عيسى الترمذى يقول : كنت فى طريق مكة ، وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى وإنما حملت معى فى محملى جزءين غيرهما شبههما

---

(١) يعنى يمر به جنبا للضرورة قال الترمذى عقب هذا الحديث : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وسمع منى محمد بن اسماعيل هذا الحديث فاستغربه (جامع الترمذى — مناقب على رضى الله عنه) .

(٢) جـ٩ ص ٣٨٧ طبع الهند .

فلما ظفرت به سألته السماع ، فأجاب . وأخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى البياض فى يدى فقال : أما تستحى منى فقصصت عليه القصة وقلت له : إنى أحفظه كله فقال:اقرأ فقرأته عليه على الولاء،قال :هل استظهرت قبل أن تجىء إلىّ ؟ قلت : لا ثم قلت له : حدثنى بغيره فقرأ علىّ أربعين حديثا من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك ، وقد أثنى عليه كبار الأئمة . قال الإمام الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان فى الثقات وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر ، وقال أبو يعلى الخليلى فى كتابه « علوم الحديث » : محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه ، له كتاب فى السنن وكتاب فى الجرح والتعديل روى عنه أبو محبوب ، والأجلاء ، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم ، وكتابه الجامع الصحيح يدل على عظيم قدره واتساع حفظه وكثرة اطلاعه، وغاية تبحره فى فن الحديث، وقد جمع إلى الحفظ الفقاهة ومعرفة المذاهب الفقهية والترجيح بينها . ولا يضير الترمذى تجاهل ابن حزم له ودعواه أنه مجهول قال العلامة ابن كثير فى البداية والنهاية (١): «وجهالة ابن حزم لأبى عيسى لا تضره حيث قال فى محلاه : ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم ، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

وكيف يصح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل

وقال : الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب :(٢) « وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال فى كتاب الفرائض ، محمد بن عيسى بن سورة مجهول ولا يقولن قائل : لعله ما عرف الترمذى ولا اطلع على حفظه ولا على تصانيفه ؛ فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة

---

(١) ج ١١ ص ٦٧ (٢) ج ٩ ص ٣٨٧

فى خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبى القاسم البغوى ، واسماعيل بن محمد الصفار ، وأبى العباس الأصم ، و العجب أن الحافظ ابن الفرضى ذكره فى كتابه « المؤتلف والمختلف » ونبه على قدره فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه »

وأثنى عليه الأدريسى فقال : كان الترمذى أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث ، صنف الجامع والتاريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل فى الحفظ »

فقاهته : وقد جمع الترمذى إلى حفظ الحديث ومعرفة علله ورجاله الفقه ، وله فيه باع طويل ومن يطلع على جامعه يرى مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية وإحاطته بها وتصرفه فى عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثلا لذلك ، قال فى جامعه :

« باب ماجاء فى الجمع بين الصلاتين » .

حدثنا هناد وأبو معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال: « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولامطر . قال : فقيل لابن عباس : ماأراد بذلك ؟ قال : أراد أن لاتحرج أمته »

وفى الباب عن أبى هريرة قال أبو عيسى : حديث ابن عباس قدروى عنه من غير وجه رواه جابر بن زيد وسعيد ، وعبدالله بن شقيق بن العقيلى.

وقد روى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم غير هذا . حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصرى حدثنا المعتمر بن سليمان عن أبيه عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » .

قال أبو عيسى : وحنش هذا هو أبو على الرحبي وهو حُسَين ابن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره ، والعمل على هذا عند أهل العلم : لا يجمع بين الصلاتين إلا فى السفر أو بعرفة ، ورخص بعض أهل العلم من التابعين فى الجمع بين الصلاتين للمريض ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : يجمع بين الصلاتين فى المطر وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق ، ولم ير الشافعى للمريض أن يجمع بين الصلاتين[١] .

مؤلفاته :

(١) كتاب « الجامع » .

(٢) كتاب « العلل » فى آخر جامعه وهو قيم فى الجرح والتعديل .

(٣) كتاب « التاريخ » .

(٤) كتاب « الشمائل النبوية » وهو أحسن الكتب فى هذا الباب وأشملها .

(٥) كتاب « الزهد » .

(٦) كتاب « الأسماء والكنى » .

جامع الترمذى :

هو أجل كتب الترمذى وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة وأحد دواوين الإسلام المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال: « جامع الترمذى » ويقال له أيضا « سنن الترمذى » والأول هو الأكثر ، ولم يتحاش بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه

---

(١) سنن الترمذى ج ١ ص ٣٠٣ .

فيقولون « صحيح الترمذى[1] » وهو تساهل ومجازفة كما ستعلم عن كثب لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم ، روى عنه أنه قال : « صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبىّ يتكلم » .

درجة أحاديثه وشرط الترمذى فيه :

كتاب الترمذى كبقية كتب السنن لم يلتزم فيه تخريج الصحيح وحده ، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان عن علته .

وقد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثا عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال : « ما أخرجت فى كتابى إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء » وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أو لم يصح ، وقد أزاح عن نفسه الاعتراض فإنه شفى فى تصنيعه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه ، وكان من طريقته — رحمة الله عليه — أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه ، وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح ، فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول ، وإن كان الحكم صحيحا ثم يتبعه بأن يقول : « وفى الباب عن فلان وفلان » ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر ، وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة[2] .

---

(١) قال ابن كثير فى « الباعث الحثيث » ص ١٨ : وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادى يسميان كتاب الترمذى « الجامع الصحيح » وهذا تساهل منهما فان فيه أحاديث كثيرة منكرة .

(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٤ .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما فى هذا الكتاب هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر » ، وثانيهما حديث « فإن عاد — أى شارب الخمر — فى الرابعة فاقتلوه[١] » .

وقال الحافظ الذهبى فى تذكرته : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الحق اليوسفى : الجامع على أربعة أقسام :

(١) قسم مقطوع بصحته .

(٢) وقسم على شرط أبى داود والنسائى كما بينا .

(٣) وقسم أخرجه للصد به وأبان عن علته .

(٤) وقسم رابع أبان عنه فقال : ما أخرجت فى كتابى هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء[٢] .

وقال الحافظ ابن رجب فى شرح « علل الترمذى » : اعلم أن الترمذى خرج فى كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف[٣] ، والحديث الغريب ، والغرائب التى خرجها فيها بعض المناكير ولاسيما فى كتاب الفضائل ولكنه يبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه

---

(١) قال الامام النووى فى شرح مسلم ج ٥ ص ٢١٨ : « وهذا الذى قاله الترمذى فى حديث شارب الخمر هو كما قاله فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه ، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه .. إلى أن قال : وذهب جماعة إلى جواز الجمع فى الحضر للحاجة لمن لا يتخذه عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب وحكاه الخطابى عن القفال والشاشى الكبير عن أبى اسحاق المروزى عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر ، ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : أراد أن لا يحرج أمته فلم يعلله بمرض ولا غيره » .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) المراد به الحسن لغيره .

خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا بإسناد منفرد إلا أنه قد يخرج حديثا مرويا من طرق أو مختلفا فى إسناده وفى بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكلبى ، نعم قد يخرج عن سيىء الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، وقد شاركه أبو داود فى التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبى فروة وغيره . . . » (١)

وقال الحافظ الذهبى : وإنما تأخر جامع الترمذى عن سنن أبى داود والنسائى لتخريجه أحاديث المصلوب والكلبى وأمثالهما وكلاهما متهم بوضع الأحاديث .

خصائصه وثناء الأئمة عليه :

قال المجد بن الأثير فى مقدمة « جامع الأصول » (٢) : وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً وفيه ما ليس فى غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفى آخره كتاب العلل ، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

وقال صاحب « بستان المحدثين » : تصانيف الترمذى كثيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح ، بل هو من بعض الوجوه والحيثيات أحسن من جميع كتب الحديث .

(١) من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار .

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٥٤ هامش .

(٢) ج ١ ص ١١٤ .

(٢) من جهة ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب .

(٣) من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل .

(٤) من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال ، وفى آخر الجامع كتاب العلل ، وفيه من الفوائد الحسنة مالايخفى على الفطن ، ولذا قالوا : هو كاف للمجتهد ، ومغن للمقلد »

وكتاب العلل صنفه بسمر قند وكان فراغه منه فى يوم عيد الأضحى سنة ٢٧٠ ه .

وقد جعله بعض العلماء أسهل تناولا ومأخذا من الصحيحين قال محمد ابن طاهر المقدسى سمعت أبا اسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى يقول : « كتاب الترمذى عندى أنور من كتاب البخارى ومسلم ، قلت : ولم ؟ قال لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، وكتاب الترمذى قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إليها كل أحد من الناس . من المحدثين والفقهاء وغيرهم .

حديث ثلاثى للترمذى :

وقد علا الترمذى فى جامعه حتى صار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة وذلك فى ثلاثى واحد . قال الترمذى فيه :

حدثنا اسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك — رضى الله تعالى عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« يأتى على الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمر »

الترمذى أول من نوه بالحسن وأكثر منه :

قال العلامة ابن الصلاح فى مقدمته(١) : « كتاب أبى عيسى الترمذى

---

(١) ص ٣٨ .

ـــ رحمه الله ــ أصل فى معرفة الحديث الحسن وهو الذى نوه باسمه وأكثر من ذكره فى جامعه ، ويوجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله كأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما ... ونص الدارقطنى فى سننه على كثير من ذلك » والدارقطنى متأخر عنه ومن عهده اشتهر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ، واستقر الأمر عند المحدثين ، وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين صحيح ، وضعيف.

وأما الحسن فذكر بعض العلماء أنهم كانوا يدرجونه فى الصحيح لمشاركته فى الاحتجاج به وذكر العلامة ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه فى الضعيف قال فى منهاج السنة :

أما نحن فقولنا : إن الحديث الضعيف خير من الرأى ليس المراد به الضعيف المتروك بل المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجرى وأمثالهما مما يحسن الترمذى حديثه أو يصححه ، وكان الحديث فى اصطلاح من قبل الترمذى إما صحيح ، وإما ضعيف ، والضعيف إما ضعيف متروك ، وإما ضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة الحديث بذلك فجاء من لايعرف إلا اصطلاح الترمذى ، فسمع بعض قول الأئمة : الحديث الضعيف أحب إلىّ من القياس ، فظن أنه يحتج بالحديث الذى يضعفه مثل الترمذى وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث وهو فى ذلك من المتناقضين الذين يرجحون الشىء على ما هو أولى منه بالرجحان .

قول الترمذى فى جامعه « حديث حسن صحيح »

لقد أكثر الترمذى فى جامعه من قوله : هذا حديث حسن صحيح وظاهر العبارة مشكل لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح كما سبق بيانه ، فالجمع بينهما فى حديث واحد جمع بين إثبات ذلك القصور ونفيه وهو محال عند العقلاء .

فما الجواب ؟ وقد أجيب عن ذلك بأجوبة :—

(١) أن ذلك باعتبار إسنادين بأن يكون الحديث روى بإسنادين أحدهما حسن ، والآخر صحيح ، فلك أن تقول : حسن صحيح ، أى حسن بالنسبة إلى أحدهما ، صحيح بالنسبة إلى الآخر فلا تناقض إذا ، ولكن هذا الجواب لا ينهض فى بعض الأحاديث التى يقول فيها الترمذى : هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(٢) وقال بعضهم مراده حسن باعتبار المتن صحيح باعتبار الإسناد وغرض هذا القائل من حسن المتن الحسن اللغوى[1] لا الحسن الاصطلاحى حتى لا يلزم التناقض ورد هذا الجواب أيضا بأن الترمذى يقول ذلك فى أحاديث مروية فى صفة جهنم والحدود والقصاص ونحو ذلك من أحاديث الترهيب ، وبأنه يلزم عليه أنه يجوز أن يطلق على الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ حسنا أيضا وهو مالم يقل به أحد من المحدثين .

(٣) وذهب ابن كثير فى الجواب إلى أن ماقيل فيه : حسن صحيح قسم ثالث مزج من القسمين يقال فى الحديث الذى فيه شبه لم يتحمض لأحدهما وأنه درجة متوسطة بين الصحة والحسن ، فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه حسن ودون ماقيل فيه صحيح ، وقد انتُقِد هذا الرأى بأنه تحكم لا دليل عليه .

(٤) ولعل أصح الأجوبة ماذكره الحافظ ابن حجر فى النخبة وشرحها، وخلاصته: أنه إن كان للحديث إسنادان فأكثر فوصفه بالصحة والحسن راجع إلى أنه صحيح بإسناد حسن بإسناد آخر ، وغاية ماهنا لك أنه حذف حرف العطف ، وكان الأولى أن يقول : حسن وصحيح وعليه فيكون ما يقول فيه : حسن صحيح فوق ما يقول فيه صحيح فحسب ، لأن كثرة الطرق تقوى .

(١) وهو التعبير بالكلام العذب عن المعنى المرغوب فيه كأحاديث الترغيب مثلا .

وأما إذا لم يكن له إلا إسناد واحد فالجمع بينهما للتردد الحاصل من الإمام المجتهد فى الحديث أهو جامع لأوصاف الصحيح أم هو قاصر عنها ؟ ولا يترجح عنده أحدهما فاقتضاه الأمر إلى التعبير بهذا رعاية للأمانة ، وغاية ما فى التعبير أنه حذف منه حرف الشك والتردد ، وكان حقه أن يقول : حسن أو صحيح .

وعلى هذا فما قيل فيه : حسن صحيح دون ما قيل فيه : صحيح لأن الجزم أقوى من التردد .

قول الترمذى : « حسن غريب »

وكذلك مما يكثر منه الترمذى فى جامعه قوله : هذا حديث حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه .

وهذه العبارة مشكلة ، لأن الحسن عنده أن يروى من غير وجه نحو هذا الحديث فكيف يقول: لا يروى إلا من هذا الطريق ، هذا ظاهر التناقض .

والجواب — كما قال الحافظ ابن حجر — فى نخبة الفكر —

أن الترمذى لم يعرف الحسن مطلقا يعنى بقسميه الحسن لذاته ، والحسن لغيره وإنما عرفه بنوع خاص منه وقع فى كتابه وهو مايقول فيه حسن من غير ضم صفة أخرى ، ذلك أنه يقول فى بعض الأحاديث : حسن ، وفى بعضها : صحيح ، وفى بعضها : غريب [1] ، وفى بعضها : حسن صحيح ، وفى بعضها : حسن غريب ، وفى بعضها : صحيح غريب وفى بعضها : حسن صحيح غريب ، وتعريفه للحسن إنما اراد به الأول فقط وعبارته فى آخر جامعه ترشد إلى ذلك حيث قال : « وما قلنا فى كتابنا حديث حسن فإنما أردنا حسن إسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون فى إسناده من يتهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذا ، ويروى من غير وجه نحو ذلك

(١) الغريب ما تفرد به راويه فى بعض السند أو فى كله فان كان التفرد فى أصل السند — يعنى من جهة الصحابى — فهو الفرد المطلق ، وإن كان فى غيره فهو الفرد النسبى .

فهو عندنا حديث حسن » فعرف بهذا أنه يعرف مايقول فيه حسن فقط ، أما مايقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب فلم يعرج على تعريفه كما لم يعرج على تعريف مايقول فيه : صحيح فقط أو غريب فقط ، وكأنه ترك ذلك استغناء لشهرته عند أهل الفن ، واقتصر على ما يقول فيه : حسن فقط إما لغموضه أو لأنه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله : « عندنا » ولم ينسبه إلى أهل الحديث كما فعل الخطابى وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث فيها ، ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلم .

فكن على ذكر من هذه الأمور التى ذكرناها لك حتى لا يشكل عليك اصطلاح الترمذى فى جامعه .

« ما انتقد على الجامع » :

وقد انتقد بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى جامعه وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمامين ابن تيمية والذهبي وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثا ، وقد نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين الأسيوطى فى كتابه « التعقبات على الموضوعات » .

وفى الحق أن كثيرا منها فى الفضائل وأن هذه الأحاديث المنتقدة منها مايسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى ، ومنها ما لا يسلم له .

ومهما يكن من شىء فهى أحاديث قليلة لاتغض من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح الجامع :

للجامع شروح كثيرة منها :

(١) شرح الإمام الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى

المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ[١] بفاس سماه « عارضة الأحوذي على الترمذي[٢] » تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب وذكر فنونا من النحو والعقائد والأحكام والآداب ونكتاً من الحكم والمصالح . وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها . ولا سيما مذهب أمامه مالك — رحمه الله تعالى — كل ذلك في عارضة قوية، وبيان مشرق وأسلوب عربي رصين . وهو مطبوع بمصر والهند .

(٢) شرح الحافظ الإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي المتوفى سنة ٧٣٤ (أربع وثلاثين وسبعمائة) بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتم ، ولو اقتصر على فن الحديث لكان أحسن ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ست وثمانمائة .

(٣) شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلي وهو في نحو عشرين مجلداً . وقد احترق شرحه في الفتنة .

(٤) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه « قوت المغتذي على جامع الترمذي » ، ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته ، واصطلاحاته . وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي ، وقد طبع بالهند .

(٥) شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ .

---

(١) هذا هو الذي ذكره ابن خلكان وصححه الذهبي وقال ابن النجار في تاريخه توفي سنة ٥٤٦ هـ .

(٢) قال ابن خلكان في وفياته : أما معنى عارضة الأحوذي فالعارضة القدرة على الكلام يقال فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذي الخفيف في الشيء لحذقه ، وقال الأصمعي : الأحوذي المشمر في الأمور القاهر لها الذي لا يشذ عليه شيء منها وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة .

(٦) شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادى السندى المدنى المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهو شرح لطيف مختصر، اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء، وهو مطبوع.

مختصراته. منها:

(١) مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل الميالسى الشافعى المتوفى سنة ٧٢٩ (تسع وعشرين وسبعمائة).

(٢) مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوى الطوفى الحنبلى المتوفى سنة ٧١٠ (عشر وسبعمائة).

نماذج من جامع الترمذى:

أول حديث فى الجامع.

(١) ثنا[1] قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة عن سماك بن حرب «ح».

وحدثنا هناد ثنا وكيع عن إسرائيل عن سماك عن مصعب بن سعد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تقبل صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول». قال هناد فى حديثه: «إلا بطهور».

قال أبو عيسى: هذا الحديث أصح شىء فى هذا الباب وأحسن. وفى الباب عن أبى المليح عن أبيه وأبى هريرة وأنس

وأبو المليح بن أسامة اسمه عامر ويقال: زيد بن أسامه بن عمير الهذلى.

«باب ما جاء فى المسح على النعلين والجوربين»:

(٢) حدثنا هناد ومحمود بن غيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان

(١) جرت عادة بعض المحدثين أن يقتصروا من لفظ «حدثنا» على «ثنا» وعلى القارىء أن ينطق بها حدثنا.

عن أبي قبيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال: « توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين والنعلين» .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا : يمسح على الجوربين وإن لم يكن نعلين إذا كانا ثخينين وفي الباب عن أبي موسى .

« باب ما جاء في إنذار المعسر والرفق به » :

(٣) حدثنا أبو كريب حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن داود ابن قيس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله » .

وفي الباب عن أبي اليسر ، وأبي قتادة ، وحذيفة ، وابن مسعود ، وعبادة .

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(٤) حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلا موسراً فكان يخالط الناس فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر فقال الله تعالى: « نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه » هذا حديث حسن صحيح .

« باب ما جاء في مطل الغني ظلم » :

(٥) حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الغني ظلم . وإذا اتبع أحدكم على مَلِيٍّ فليتبع » .

وقال بعض أهل العلم : إذا أحيل الرجل على ملىء فاحتاله فقد برىء المحيل وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق وقال بعض أهل العلم : إذا توى مال هذا بإفلاس المحال عليه فله أن يرجع على الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم توى. وقال إسحاق : معنى هذا الحديث ليس على مال مسلم توى : هذا إذا أحيل الرجل على آخر وهو يرى أنه مَلِئٌ فإذا هو معدم فليس على مال مسلم توى .

« باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى القاضى » :

(٦) حدثنا هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبى موسى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سأل القضاء وكل إلى نفسه، ومن جبر عليه ينزل عليه ملك فيسدده».

(٧) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن حدثنا يحي بن حماد عن أبى عوانة عن عبد الأعلى الثعلبى عن بلال بن مرداس الفزارى عن خيثمة — وهو البصرى — عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده » . قال أبو عيسى: هذا حديث غريب وهو أصح من حديث إسرائيل عن عبد الأعلى .

(٨) « باب ما جاء فى الراشى والمرتشى فى الحكم » .

حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن عمرو بن أبى سلمة عن أبيه عن أبى هريرة قال : «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى والمرتشى [1] فى الحكم » قال : وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حديدة

(١) الراشى: دافع الرشوة ، والمرتشى طالبها ، والرشوة حرام مطلقا فى الحكم وفى غير الحكم .

وأم سلمة قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد روى هذا الحديث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح قال : وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول : حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب وأصح .

(٩) « باب ما جاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » .

حدثنا محمد بن سهيل بن عسكر البغدادى حدثنا محمد بن يوسف حدثنا نافع بن عمر الجمحى عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه » قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه .

(١٠) « باب ما جاء في إفشاء السلام » .

حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « والذى نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا ، حتى تحابوا ، ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلتموه تحاببتم ، أفشوا السلام بينكم » . وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشريح بن هانى عن أبيه وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر .

(١١) «من كتاب الدعاء» — حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود قال أنبأنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبد الله «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو: اللهم إني أسألك الهدى ، والتقى ، والعفاف ، والغنى » . قال : هذا حديث حسن صحيح .

(١٢) حدثنا ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني حدثني صفوان بن صالح حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة : هو الله الذى لا اله إلا هو، الرحمن، الرحيم، الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الخالق، البارىء، المصور، الغفار، القهار، الوهاب، الرزاق، الفتاح، العليم، القابض، الباسط، الخافض، الرافع، المعز، المذل، السميع، البصير، الحكم، العدل، اللطيف، الخبير، الحليم، العظيم، الغفور، الشكور، العلىّ، الكبير، الحفيظ، المقيت، الحسيب، الجليل، الكريم، الرقيب، المجيب، الواسع، الحكيم، الودود، المجيد، الباعث، الشهيد، الحق، الوكيل، القوى، المتين، الولىّ، الحميد، المحصى، المبدىء، المعيد، المحيى، المميت، الحى، القيوم، الواجد، الماجد، الواحد، الصمد، القادر، المقتدر، المقدم، المؤخر، الأول، الآخر، الظاهر، الباطن، الولى، المتعال، البر، التواب، المنتقم، العفوُّ، الرؤوف، مالك الملك، ذو الجلال، والإكرام، المقسط، الجامع، الغنى، المغنى، المانع، الضار، النافع، النور، الهادى، البديع، الباقى، الوارث، الرشيد، الصبور »

قال أبو عيسى : هذا حدثنا به غير واحد عن صفوان بن صالح، ولا نعرفه إلا من حديث صفوان بن صالح وهو ثقة عند أهل الحديث، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا نعلم فى كثير شيء من الروايات له إسناد صحيح ذكر الأسماء إلا فى هذا الحديث. وقد روى آدم بن أبي إياس هذا الحديث بأسناد غير هذا عن أبى هريرة عن النبي صلى الله وسلم، وذكر فيه الأسماء، وليس له إسناد صحيح .

(١٣) « باب خلق الله مائة رحمة » حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خلق الله مائة رحمة فوضع رحمة واحدة بين خلقه يتراحمون بها وعند الله تسع وتسعون رحمة » .

(١٤) « باب فى فضل النبي صلى الله عليه وسلم »

حدثنا خلاد بن أسلم حدثنا محمد بن مصعب حدثنا الأوزاعى عن أبى عمار عن واثلة بن الأسقع رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله اصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل، واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانة ، واصطفى من بنى كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بنى هاشم . واصطفانى من بنى هاشم » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١٥) «من أبواب المناقب» حدثنا على بن الحسن الكوفى حدثنا محبوب ابن محرز القواريرى عن داود بن يزيد الأودى عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما لأحد عندنا يد إلا وقد كافيناه ما خلا أبا بكر فإن له عنـــدنا يداً يكافئه الله به يوم القيامة ، وما نفعنى مال أحد قط ما نفعنى مال أبى بكر ولو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ألا وإن صاحبكم خليل الله » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه .

(١٦) حدثنا الحسن بن الصباح البزار حدثنا سفيان بن عيينة عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعى عن حذيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقتدوا باللذين من بعدي أبى بكر وعمر » .

(١٧) حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن رافع قالا : حدثنا أبو عامر العقدى حدثنا خارجة بن عبد الله الأنصارى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين اليك : بأبى جهل أو بعمر بن الخطاب ، قال : وكان أحبهما إليه عمر » قال أبو عيسى : هذا حـــديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر .

(١٨) حدثنا محمد بن يحيى حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد حدثنا عبيدة ابن رائطه عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن مغفل قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الله الله فى أصحابى ، الله الله فى أصحابى ، لا تتخذوهم غرضا بعدى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه » قال أبو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(١٩) حدثنا أحمد بن منيع حدثنا اسماعيل بن علية عن أيوب عن أبى مليكة عن عبد الله بن الزبير أن عليا ذكر بنت أبى جهل فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إنما فاطمة بضعة منى يؤذينى ما أذاها ، وينصبنى ما أنصبها » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٢٠) حدثنا هرون بن موسى بن أبى علقمة القروى المدنى ، حدثنى أبى عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبى سعيد عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قد أذهب الله عنكم عبّيه[1] الجاهلية وفخرها بالآباء ، مؤمن تقى ، وفاجر شقى ، والناس بنو آدم وآدم من تراب قال : وهذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسعيد المقبرى قد سمع أبا هريرة ، ويروى عن أبيه أشياء كثيرة عن أبى هريرة .

وهذا آخر حديث فى سنن الترمذى .

---

(١) بضم العين وتشديد الباء المكسورة عضيتها .

الإمام النسائى

٢١٥ — ٣٠٣ هـ

نسبه :

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام — كما وصفه الذهبى فى تذكرته — أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شعيب بن على بن سنان بن بحر الخراسانى القاضى صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة ، كان إمام أهل عصره فى الحديث والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مولده وارتحاله فى سبيل الحديث :

ولد الامام النسائى بنساء[1] سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة أربع عشرة ومائتين

ولماشب عن الطوق وبلغ مبلغ الشباب حبب إليه الارتحال ولمايجاوز الخامسة عشرة فارتحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر والجزيرة وسمع من الكثيرين من علماء بلده وعلماء هذه الأمصار حتى برع فى هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والاتقان وعلو الأسناد حتى قيل : إنه أحفظ من مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح

وقد طاب له المقام بمصر فاستوطنها ، وكان يسكن بزقاق يسمى « زقاق القناديل » وقد استمر بها إلى قبيل وفاته بعام ، فخرج إلى دمشق وهنالك حدثت له حادثة كانت السبب فى استشهاده كما ستعلم فيما بعد

وقد رمى النسائى بالتشيع ، ولعل السبب فى ذلك أنه ألف كتاب الخصائص فى فضل على وآل البيت ، والظاهر أنه برىء من هذه التهمة

---

(١) نساء بفتح النون والسين المهملة وفى آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

وإنما السبب فى تأليفه الخصائص ما ذكره هو فقد روى عن محمد بن موسى المأمونى صاحب النسائى قال : سمعت قوما ينكرون على أبى عبد الرحمن النسائى كتاب الخصائص لعلى رضى الله تعالى عنه وتركه تصنيف فضائل الشيخين — أبى بكر وعمر — فذكرت ذلك له فقال : دخلت دمشق والمنحرف عن على بها كثير ، فصنفت كتاب « الخصائص » رجوت أن يهديهم الله ، ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة .

فلما خرج إلى دمشق فى آخر حياته فسئل بها عما جاء من فضائل معاوية وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف فى فضائله كما ألف فى فضائل على فقال للسائل : ألا ترضى رأسا برأس حتى تفضل . وقيل إنه قال لا أعلم له فضيلة فما زالوا يدفعونه ويضربونه فى خصيتيه ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت ، وقد اختلف موطن وفاته فقال الدارقطنى إنه لما امتحن بدمشق وأدرك الشهادة قال : احملونى إلى مكة فحمل وتوفى بها ، وهو مدفون بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبى المصرى وغيره أنه حمل إلى مكة فتوفى بها . قال الذهبى : كذا فى هذه الرواية « مكة » وصوابه « الرملة »[١] .

وبهذا جزم ابن يونس فى تاريخه حيث قال : كان النسائى إماما حافظا ثبتا خرج من مصر فى شهر ذى القعدة سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفى بفلسطين يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة ثلاث وثلثمائة ، وذكر ابن خلكان أن وفاته كانت فى شعبان سنة ثلاث وثلثمائة وقال بوفاته فى الرملة أبو جعفر الطحاوى وأبو بكر ابن نقطة الحافظ ، ومع أنه توفى بالرملة فقد دفن ببيت المقدس[٢] فرحمه الله . رحمة واسعة وأنزله منازل الشهداء .

---

(١) بلدة بفلسطين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ .

شيوخه :

للنسائى شيوخ كثيرون من أعيانهم قتيبة بن سعيد وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة وأقام عنده سنة وشهرين .

ومنهم إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وحميد بن مسعدة ، وعلى بن خشرم ، ومحمد بن عبد الأعلى ، والحارث بن مسكين ، وهناد بن السَّرى ، ومحمد بن بشار ، ومحمود بن غيلان ، وأبو داود السجستانى صاحب السنن والترمذى صاحب الجامع ، وهشام بن عمار ، وعيسى بن زغبة ، ومحمد بن النضر المروزى ، وأبو كريب ، وسويد بن نصر وغيرهم كثير

من روى عنه :

وقد أخذ عنه الحديث والعلم خلق كثير منهم أبو بشر الدولابى ، وأبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة ، وأبو جعفر الطحاوى ومحمد بن هارون بن شعيب ، وأبو الميمون بن راشد ، وابراهيم بن محمد ابن صالح بن سنان وأبو على الحسين بن محمد النيسابورى ، وحمزة الكنانى والحسن بن الخضر السيوطى ، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسى ، والحسن بن رشيق ومحمد بن عبد الله بن حيوية ، وأبو بكر أحمد بن إسحاق السنى الحافظ وهو راوية السنن وآخرون[1]

صفاته الخِلقية والخُلقية :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة مع كبر السن ، وكان يكثر أكل الديوك الكبار تشترى له وتخصى وتسمن ، وكان يؤثر لباس البرود النوبية ، وكان مجتهدا فى العبادة بالليل والنهار ، ومواظبا على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيا فوصفوا من شهامته وشجاعته وإقامته السنن المأثورة فى فداء المسلمين واحترازه من مجالس الأمير الذى

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٤١ مقدمة جامع الأصول ج ١ ص ١١٥ .

خرج معه الشيء الكثير ، وهكذا فليكن العلماء ينشرون العلم فإذا نادعا داعى الجهاد أسرعوا إلى تلبية النداء ، وقد بلغ من ورعه وتقواه أنه كان يصوم يوما ويفطر يوما ، وهو هدى نبي الله داود عليه السلام .

« ثناء الأئمة عليه » :

قد حظى الإمام النسائى بثناء كثير من أئمة الحديث وجها بذته مما يدل على سعة حفظه وتبحره وإتقانه ومعرفته بالعلل والرجال .

نقل الحاكم أبو عبد الله عن الدارقطنى أنه قال : أبو عبد الرحمن النسائى مقدم على كل من يذكر بهذا العلم — علم الحديث — من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » وقال حافظ خراسان أبو على النيسابورى : حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائى . وكان يقول أيضا : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج وقال ابن طاهر : سألت سعد بن على الزنجانى عن رجل فوثقه ، فقلت قد ضعفه النسائى ، فقال : يابنى إن لأبى عبد الرحمن شرطا فى الرجال أشد من شرط البخارى ومسلم ، (١)

وقال : الدارقطنى : كان ابن الحداد أبو بكر الشافعى كثير الحديث ولم يحدث عن غير النسائى . وقال : رضيت به حجة بينى وبين الله ، إلى غير ذلك من ثناء الأئمة عليه .

تحريه وتشدده فى الرواية :

لقد كان الإمام النسائى شديد التحرى عن الرجال ومن المتشددين فى قبول المرويات ، وقد سمعت آنفاً مقالة أبى على النيسابورى فيه وأن له شرطا فى الرجال أشد من شرط مسلم ومقالة الزنجانى فيه وأن شرطه أشد من شرط البخارى ومسلم . والحق أن فى العبارتين شيئا من المبالغة

---

(١) هذا القول والذى قبله غير مسلم لقائليهما ، وستعرف الحق فيما بعد .

والمغالاة فللشيخين شروط أعلى من شرط غيرهما لا محالة، ولذلك لم يسلم بعض العلماء المحققين لهما هذا القول إلا أنهما تدلان مهما كان المحمل على شدة تحريه فى نقد الرجال وعلمه بعلل الحديث وقد كان مبرزا فيهما ولا شك، وقد دعاه هذا المنهج فى التحرى والتوثق إلى ترك أحاديث ابن لهيعة قال أحمد بن نصر الحافظ: من يصبر على ما يصبر عليه النسائى؟ عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة يعنى عن قتيبة عنه فما صنفها، قال ابن حجر: وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه — يعنى ابن لهيعة — ولم يحدث به لا فى السنن ولا فى غيرها.

وكان النسائى شديد التحرى فى الألفاظ أيضا فلا يتساهل فى وضع حدثنا مكان أخبرنا ولا أخبرنا مكان حدثنا وليس أدل على ذلك من طريقة روايته عن الحارث بن مسكين وذلك أن الحارث كان يتولى القضاء بمصر، وكان بينه وبين أبى عبد الرحمن شىء لم يمكنه من حضور مجلسه، فكان يستتر فى موضع ويسمع حيث لا يراه فلذلك تورع وتحرى فلم يقل: «حدثنا وأخبرنا» ولكن يقول: «الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا أسمع» وهذا غاية الأمانة والورع فى النقل.

فقهه:

كان النسائى إلى حفظه للحديث ومعرفته بالعلل والرجال فقيهاً قال الدارقطنى فيه: «وكان أفقه مشايخ مصر فى عصره وأعلمهم بالحديث والرجال».

وقال الحاكم أبو عبد الله: أما كلام أبى عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثر من أن نذكر ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه.

وقد ذكر مجد الدين ابن الأثير الجزرى فى مقدمة جامع الأصول أنه كان شافعى المذهب وله مناسك ألفها على مذهب الشافعى.

مؤلفاته :

لقد ألف النسائي كتبا كثيرة منها :

(١) السنن الكبرى

(٢) السنن الصغرى المسمى « المجتبى »

(٣) الخصائص

(٤) فضائل الصحابة

(٥) المناسك

سنن النسائي :

لما ألف النسائي كتابه السنن الكبرى أهداها إلى أمير « الرملة » فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال : فيها الصحيح والحسن وما يقاربها فقال له : ميز لي الصحيح من غيره ، فصنف كتاب « السنن الصغرى » وسماها « المجتبى[1] من السنن » وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن .

درجة أحاديثه وشرطه فيه :

ذكرت آنفاً تشدد النسائي في نقد الرجال ومبالغته في التحري حتى قال بعضهم : إن له شرطا في الرجال أشد من شرط مسلم بل والبخاري وقال أحمد بن محبوب الرملي : سمعت أبا عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرة على تركهم فنزلتُ في جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم ، وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة على ما سمعت ، والظاهر أن هذا التحوط البالغ إنما سار عليه في تأليف كتابه السنن الصغرى ، فمن ثم قال العلماء : إن درجة السنن الصغرى بعد الصحيحين لأنها أقل السنن بعدهما ضعيفا ، ولذا نجد أن

(١) وبعضهم يقول : المجتنى بالنون والمعنى قريب والأشهر المجتبى بالباء .

الأحاديث التى استدركها أبو الفرج بن الجوزى على السنن وحكم عليها بالوضع قليلة جدا وهى عشرة أحاديث وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم لابن الجوزى بل نازعه فيها بعض العلماء كما فعل السيوطى فى كتابه « التعقبات على الموضوعات » .

وليس بقليل من يفضل كتاب النسائى « المجتبى » على سنن أبى داود لكن إذا نظرنا إلى عدد الأحاديث التى انتقدها ابن الجوزى على كتب السنن يكون الترتيب هكذا سنن أبى داود ثم سنن النسائى ثم سنن الترمذى ، ثم سنن ابن ماجه .

وسنن النسائى « المجتبى » اشتمل على الصحيح والحسن والضعيف ولكنه قليل بالنسبة إلى غيرها من كتب السنن الأخرى ، وأما ما قاله ابن منده وابن السكن وأبو على النيسابورى وأبو أحمد بن عدى والخطيب والدارقطنى : كل ما فى السنن صحيح فتساهل صريح ، وقول غير دقيق ، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح .

وكذا ما قاله محمد بن معاوية الأحمر الراوى عن النسائى : قال النسائى : كتاب السنن كله صحيح [١] وبعض معلول إلا أنه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله فهو محمول أيضاً على الغالب والكثير أو أنه قال ذلك على حسب اجتهاده وغالب ظنه .

قال العلامة ابن كثير فى « الباعث الحثيث » [٢] : وقول الحافظ أبى على بن السكن وكذا الخطيب البغدادى فى كتاب « السنن » للنسائى : أنه صحيح . فيه نظر ، وإن له شرطا فى الرجال أشد من شرط مسلم : غير مسلم فإن فيه رجالا مجهولين : إما عينا ، أو حالا ، وفيهم المجروح ، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة كما نبهنا عليه فى الأحكام الكبير .

---

(١) مراده بالكل المعظم كما يدل على ذلك قوله بعد : وبعضه معلول ، ومراده السنن الكبرى .

(٢) ص ١٨ .

وقال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فى كتابه « شروط الأئمة الستة »[١] ماخلاصته : كتاب أبى داود والنسائى ينقسم على ثلاثة أقسام :

« القسم الأول » الصحيح المخرج فى الصحيحين .

« الثانى » صحيح على شرطهما حكى أبو عبد الله بن منده أن شروط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخارى ومسلم فى صحيحيهما .

« الثالث » أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها وربما أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفه وإنما أودعا هذا القسم فى كتابيهما لأنه رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأورداها وبينا سقمها لتزول الشبهة وذلك إذا لم يجداله طريقا غيره لأنه أقوى عندهما من رأى الرجال .

وقد علق الحافظ أبو الفضل العراقى على مقاله ابن منده بقوله : هذا مذهب متسع . وقال الحافظ ابن حجر : إن الذى يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائى فى الرجال متسع ليس كذلك فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذى تجنب النسائى إخراج حديثه بل تجنب النسائى إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين[٢] .

وهذه السنن الصغرى هى التى عدت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده . وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن الصلاح فى علوم الحديث حيث قال :

---

(١) ص ١٢ .
(٢) زهر الربى على المجتبى ج ١ ص ٢ ، ٣ .

حكى أبو عبد الله بن منده الحافظ أنه سمع محمد بن سعد البارودى بمصر يقول :

« كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائى أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه » فمراده — والله أعلم — صنيعه فى السنن الكبرى ، وإذا نسب إلى النسائى حديث فإنما يعنون روايته فى السنن الصغرى وهى المجتبى إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين فى الحديث كما نبه على ذلك صاحب « عون المعبود فى آخر سنن أبى داود » فى آخر كتابه حيث قال : وأعلم أن قول المنذرى فى مختصره وقول المزى فى الأطراف الحديث أخرجه النسائى فالمراد به السنن الكبرى للنسائى ، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض من الهند والعرب والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلا ، فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزى أخرجه النسائى وما وجدته فى السنن الصغرى فاعلم أنه فى الكبرى ولا تتحير لعدم وجدانه فان كل حديث فى الصغرى موجود فى الكبرى ولا عكس ، ويقول المزى فى كثير من المواضع أخرجه النسائى فى التفسير وليس فى السنن الصغرى تفسير » .

والسنن الصغرى مشهورة من رواية ابن السنى وهو راوية السنن المتوفى سنة ٣٦٤ .

وأما رواية ابن حيويه وابن الأحمر وابن القاسم فهى للسنن الكبرى قال أبو جعفر بن الزبير : ومما ينبغى التنبيه عليه أن روايات النسائى تختلف اختلافا كثيرا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى : لولا أن الأجازه تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة . ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائى . ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجوز فى الذى ذكره تجوزا قادحا ، ومهما يكن من شىء فسنن النسائى الصغرى من دواوين الحديث وكتبه المعتمدة .

شروح السنن :

لم تحظ سنن النسائى بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطى المتوفى سنة ٩١١ فى شرحه حيث قال فى مقدمته : « وهو تعليق على سنن الحافظ أبى عبد الرحمن النسائى على نمط ما علقته على الصحيحين وسنن أبى داود وجامع الترمذى ، وهو بذلك حقيق ، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة ، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق » .

وأشهر شروحه :

(١) شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ وهو شرح لطيف موجز وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه « زهر الربى على المجتبى » وقد عنى فيه بضبط أسماء الرواة وشرح الألفاظ والغريب وذكر نكت من الحكم والأحكام والآداب التى اشتملت عليها الأحاديث ، وكثيرا ماينقل فيه عمن سبقه من العلماء ، ولا سيما الحافظ ابن حجر — رحمه الله — وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها .

(٢) شرح الشيخ العلامة أبى الحسن محمد بن عبد الهادى الحنفى المشهور بالسندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ ﻫ قال فى مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارىء والمدرس من ضبط اللغة وإيضاح الغريب والأعراب . . . » وهو أوفى من شرح السيوطى وله فيه آراء دقيقه وقد طبع هذان الشرحان فى الهند ومصر والطبعة المصرية جعل فيها السنن فى أعلا الصلب وتحتها زهر الربى وعلى الهامش تعليق السندى ، وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ ﻫ .

(٣) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة (٨٠٤) هـ وهو شرح على زوائده على الصحيحين وأبى داود والترمذى وهو يقع فى مجلد .

« نماذج من سنن النسائى »

أول حديث فى السنن تأويل قوله عز وجل : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق »

(١) أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدرى : أين باتت يده ؟ »

« باب الترغيب فى السواك »

(٢) أخبرنا حميد بن مسعدة ومحمد بن عبد الأعلى عن يزيد وهو ابن زريع قال حدثنى عبد الرحمن بن أبى عتيق قال حدثنى أبى قال سمعت عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب »[1]

باب تأويل قول الله عز وجل : « ويسألونك عن المحيض »

(٣) أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا سليمان بن حرب قال : حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : كانت اليهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوهن ولم يشاربوهن ، ولم يجامعوهن فى البيوت فسألوا نبى الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله عز وجل : « يسألونك عن المحيض قل هو أذى » الآية فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

---

(١) بفتح الميم وكسرها فيهما إما مصدران بمعنى اسم الفاعل أى مطهر للفم مرضٍ للرب وإما على أنهما اسما آلة للطهارة والرضا .

يؤاكلوهن ويشاربوهن ويجامعوهن[1] فى البيوت وأن يصنعوا بهن كل شىء ما خلا الجماع .

« فضل الصلوات الخمس »

(٤) أخبرنا قتيبة قال حدثنا الليث عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من دونه شىء ؟ قالوا : لا يبقى من درنه شىء ، قال : فكذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا » .

(٥) « باب الدعاء عند الأذان » أخبرنا عمرو بن منصور قال : حدثنا على بن عياش قال : حدثنا شعيب عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام المحمود الذى وعدته إلا حلت له شفاعتى يوم القيامة » .

(٦) « الفضل فى بناء المساجد » أخبرنا عمرو بن عثمان قال : حدثنا بقية عن بحير عن خالد بن معدان عن كثير بن مرّة عن عمرو بن عَبَسة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بنى مسجدا يُذكر الله فيه بنى الله عز وجل له بيتا فى الجنة » .

(٧) « النهى عن اتخاذ القبور مساجد » أخبرنا سويد بن نصر قال أنبأنا عبد الله بن المبارك عن معمر ويونس قالا : قال الزهرى أخبرنى عبيدالله ابن عبد الله أن عائشة وابن عباس قالا : لما نزل[2] برسول الله صلى الله

---

(١) أى يساكنوهن .

(٢) نزل به مرض الموت .

عليه وسلم فطفق يطرح خميصة[١] له على وجهه فإذا اغتم[٢] كشفها عن وجهه قال — وهو كذلك — : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .

(٨) أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثني يحيي قال : حدثنا هشام ابن عروة قال : حدثني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير[٣] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا تيك الصور أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة » .

(٩) « تخليق المسجد » أخبرنا اسحاق بن إبراهيم قال : حدثنا عائذ بن حبيب قال : حدثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم نخامة فى قبلة المسجد فغضب حتى احمر وجهه فقامت امرأة من الأنصار فحكتها وجعلت مكانها خلوقا[٤] فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا .

(١٠) « إيجاب الجمعة » أخبرنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى قال : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم وهذا اليوم الذى كتب الله عز وجل عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله عز وجل له يعنى يوم الجمعة فالناس لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غد » .

---

(١) كساء رقيق لين له أعلام .

(٢) تضايق واحتبس نفسه .

(٣) تماثيل .

(٤) الخلوق نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب .

« إكثار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة » .

(١١) أخبرنا إسحاق بن منصور قال : حدثنا حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة ، فيه خلق آدم عليه السلام ، وفيه قبض ، وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا علىّ من الصلاة ، فإن صلاتكم معروضة علىّ قالوا : يارسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت [١] أى يقولون : قد بليت قال : إن الله عزوجل قد حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء عليهم السلام .

(١٢) « باب مانع الزكاة » أخبرنا قتيبة قال : حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن مسعود قال : لما توفى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب ، قال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن قاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال : لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله فقال أبو بكر رضى الله عنه : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عقالا [٢] كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعه ، قال عمر — رضى الله عنه — فوالله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق .

(١٣) « باب مايوجب العشر وما يوجب نصف العشر » أخبرنا هرون بن سعيد بن الهيثم أبو جعفر الأيلي قال حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله

---

(١) أرمت على وزن ضربت أصله أرممت من أرم بتشديد الميم إذا صار رميما فحذفوا إحدى الميمين كما فى ظلت والمعنى صرت رميما .

(٢) الحبل الذى يعقل به البعير الذى يؤخذ فى الصدقة .

عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا [١] العشر ، وما سقى بالسوانى والنضح [٢] نصف العشر » .

أخبرنا هناد ابن السرى عن أبى بكر — وهو ابن عياش — عن عاصم عن أبى وائل عن معاذ قال : « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء العشر وفيما سقى بالدوالى [٣] نصف العشر

١٤ — «باب حب النساء» حدثنى الشيخ الإمام أبو عبد الرحمن النسائى قال: أخبرنا الحسين بن عيسى القُومَسى قال : حدثنا عفان بن مسلم قال : حدثنا سلام أبو المنذر عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حبب إلىّ من الدنيا النساء [٤] والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة » .

١٥ — « ميل الرجل إلى بعض نسائه دون بعض »

أخبرنا عمرو بن على قال : حدثنا عبد الرحمن قال حدثنا همام عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل »

١٦ — « فضل الحاكم العادل فى حكمه »

أخبرنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا سفيان عن عمرو (ح) وأنبأنا محمد ابن آدم بن سليمان عن ابن المبارك عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار

(١) السماء أى المطر البعل : ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض من غير مطر ولا غيره .

(٢) السوانى جمع سانية البعير يستقى عليه النضح السقى بآلة كالشادوف مثلا .

(٣) الدوالى جمع الدلاء جمع دلو وهو المستقى به من البئر ،والمراد السقى بكل ما يحتاج إلى عمل ومشقة من آلة أو دابة ونحوها .

(٤) هى محبة عطف وحنان وبر وتكريم وإذا علمنا ما كانت تعانيه النساء من احتقار وازدراء أدركنا ما فى قول الرسول الرحيم من تكريم لها واعتراف بإنسانيتها .

عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المقسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما وَلوا » ، قال محمد فى حديثه : وكلتا يديه يمين .

١٧ — « بطانة الإمام » أخبرنا محمد بن يحيي بن عبد الله قال : حدثنا مُعَمَّر ابن يعمر قال : حدثنى معاوية بن سلام قال حدثنى الزهرى قال حدثنى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من والٍ إلا وله بطانتان: بطانة تأمره بالمعروف وتنهاه عن المنكر ، وبطانة لا تألوه خبالا فمن وُقِى شرها فقد وُقى وهو من التى تغلب عليه منهما .

١٨ — « فضل من تكلم بالحق عند إمام جائر » أخبرنا اسحاق بن منصور قال : حدثنا عبد الرحمن عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن طارق بن شهاب أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم وقد وضع رجله فى الغرز : أى الجهاد أفضل ؟ قال : كلمة حق عند سلطان جائر » .

١٩ — « الإصابة فى الحكم » أخبرنا اسحق بن منصور قال : حدثنا عبدالرزاق قال : أنبأنا معمر عن سفيان عن يحيي بن سعيد عن أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

« النهى عن استعمال النساء فى الحكم »

٢٠ — أخبرنا محمد بن المثنى قال : حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حميد عن الحسن عن أبى بكرة قال : عصمنى[1] الله بشىء سمعته من رسول الله

(١) يعنى حين أراد أن يقاتل عليا من طرف السيدة عائشة تذكر هذا الحديث فعلم أن فريقها مغلوب لا محالة وبذلك عصمه الله أن يشارك فى هذه الفتنة الفاتنة .

صلى الله عليه وسلم : « لما هلك كسرى قال : من استخلفوا ؟ قالوا بنته ، قال : لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » .

« ذكر الأشربة المباحة »

٢١ — أخبر إسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير عن ابن شبرمة قال : قال طلحة لأهل الكوفة : فى النبيذ فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير قال : وكان إذا كان فيهم عرس كان طلحة وزبير يسقيان اللبن والعسل فقيل لطلحة : ألا تسقيهم النبيذ ؟ قال : إنى أكره أن يسكر مسلم فى سببى .

أخبرنا اسحاق بن إبراهيم قال : أنبأنا جرير قال : كان ابن شبرمة لا يشرب إلا الماء واللبن ، وهو آخر حديث فى السنن[1] .

(١) ولقد أحسن المصنف وأجاد حيث ختم كتابه بهذا الأثر الدال على كمال الورع والتقوى أن فى الحلال غنية عن الشراب الحرام .

فنبه بختم الكتاب به على أن غاية العلم هى التقوى والورع وصدق الله « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

الإمام ابن ماجه

٢٠٩ — ٢٧٩ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه[1] الرَّبَعى القزوينى صاحب السنن وغيرها من الكتب المعتبرة .

ولد سنة تسع ومائتين وتوفى لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أخواه أبو بكر وعبد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ محباً للعلم والمعرفة شغوفاً بالحديث وروايته ، وقد ارتحل فى سبيل الحديث وجمعه وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، والكوفة ، والبصرة ، وغيرها من الأمصار والأقطار ، ولقى كثيراً من شيوخ الحديث وأئمته وذاكرهم وأخذ عنهم وسمع من أصحاب مالك والليث - رحمهما الله تعالى - حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوى الشريف .

شيوخه :

سمع من أبى بكر بن أبى شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وجبارة ابن المغلس ، وإبراهيم بن المنذر الخزامى ، وعبد الله بن معاوية ، وهشام

---

(١) بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح والذي عليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض وهو لقب والد محمد بن يزيد لا جده كما قال صاحب القاموس (ج ١ ص ٢٠٨) ونقل ابن كثير فى « البداية والنهاية » عن الخليلى أنه قال : « يعرف يزيد بماجه مولى ربيعة » وعلى هذا كان ينبغى أن يقال محمد بن يزيد « ماجه » لا ابن ماجه ، ولكن أغلب المترجمين له قالوا : محمد بن يزيد بن ماجه .

ابن عمار ، ومحمد بن رمح ، وداود بن رشيد ، وعلقمة بن عمرو الدارمى ، وعلى بن محمد ، والعباس بن الوليد ، وأحمد بن الأزهر ، وموسى بن عبد الرحمن ، وبشر بن آدم ، وأزهر بن مروان ، ومحمد بن بشار وعمرو ابن عثمان بن سعيد ، وغيرهم .

من روى عنه :

وروى عنه محمد بن عيسى الأبهرى ، وأبو عمرو أحمد بن محمد بن حكيم ، وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزوينى ، وأحمد بن روح البغدادى وابن سيبويه ، واسحاق بن محمد ، وأحمد بن إبراهيم وغيرهم كثيرون .

ثناء الأئمة عليه :

قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلى القزوينى : ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ ووصفه الإمام الذهبى بأنه الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير ومحدث تلك الديار وقال الحافظ ابن كثير : محمد بن يزيد بن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة وهى دالة على عمله وعلمه ، وتبحره واطلاعه ، واتباعه للسنة فى الأصول والفروع .

مؤلفاته — وله مؤلفات كثيرة منها :

١ — كتاب السنن الذى هو أحد الكتب الستة .

٢ — تفسير القرآن الكريم وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير .

٣ — كتاب التاريخ أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

كتاب السنن

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان وبه عرف واشتهر وقد رتبه على الكتب والأبواب ، قد ذكروا أن كتبه اثنان وثلاثون كتابا وجملة أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجملة مافيه أربعة آلاف حديث[1] وقد نقلت هذه العدة عن أبي الحسن القطان صاحب ابن ماجه وأحد مشاهير الرواة عنه ، وهي مرتبة ترتيبا فقهياً كما هو الشأن في الكتب الخمسة وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق فيه الأحاديث المتكاثرة الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها والمشهورون برواية السنن عن ابن ماجه أبو الحسن القطان وسليمان بن يزيد ، وأبو جعفر محمد بن عيسى ، وأبو بكر حامد الأبهري .

« درجة أحاديثها ومنزلتها من كتب السنة »

من الحفاظ من جعل أصول كتب السنة خمسة (١) صحيح البخاري (٢) وصحيح مسلم (٣) وسنن أبي داود (٤) وسنن النسائي (٥) وسنن الترمذي ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه لتأخر مرتبتها عنها ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد ابن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ في كتابه « أطراف الكتب الستة » ورسالته « شروط الأئمة الستة » ثم الحافظ عبدالغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ستمائة في كتابه « الإكمال في أسماء الرجال » وتابعهما أصحاب كتب الأطرف والمتأخرون وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه على موطأ مالك — مع أنه أصح منها بل في درجة الصحيحين كما ذهب إليه بعض العلماء — لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩ البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٢ وسيأتي تحقيق الحق في عدة الكتب والأبواب والأحاديث .

الخمسة بخلاف الموطأ فإن أحاديثه — إلا القليل منها — موجودة فى الكتب الخمسة مندمجة فيها ، فهذا هو السبب فى عدهم السادس سنن ابن ماجه دون الموطأ .

ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك — رحمه الله — أحد الأصول الستة .

ولم يضم إليها سنن ابن ماجه وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رَزِين[1] السرقسطى المتوفى سنة ٥٣٥ فى كتابه «التجريد فى الجمع بين الصحاح» وتبعه على ذلك أبو السعادات مبارك بن محمد المشهور بابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وسار على هذا أيضاً العلامة الزبيدى الشافعى المتوفى سنة ٩٤٤ هـ فى كتابه « تيسير الوصول » .

والحق أن موطأ الإمام مالك أعلا درجة من سنن ابن ماجه وقد قدمنا فى الكلام على الموطأ آراء العلماء فى منزلة الموطأ من كتب الحديث .

ومن المحدثين من قال : ينبغى أن يجعل سادس الستة « كتاب الدارمى » ولا سيما وقد أطلق عليه اسم الصحيح غير واحد من الحفاظ وأنه قليل الرجال الضعفاء ، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة وإن كان فيه كثير من الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة[2] .

وسنن ابن ماجه فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة وهى بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها لكثرة الأحاديث الضعيفة التى فيها حتى قال الحافظ المِزِى : إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف »

---

(١) رزين بفتح الراء وكسر الزاى كما ضبطه شارح المشكاة لا مصغرا كما اشتهر على الألسنة .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٤٢ .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر في مقالته وقال : « إنه انفرد بأحاديث كثيرة وهي صحيحة فالأولى حمل الضعف على الرجال » ومراده الحافظ ابن حجر أن ضعف سند الحديث ورواته لا يلزم منه أن يكون الحديث ضعيفاً في الواقع ونفس الأمر لجواز أن يكون الحديث روى من طريق آخر بإسناد صحيح ولهذا كثيرا ما يقول المحدثون : هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتاباً سماه « مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه » تكلم على كل من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف وما سكت عنه ففيه نظر ، وقد يصرح في بعضها بمن حكم بوضعه وقد لا يصرح ولكن يبين حال السند بما يعرف به أنه واه ساقط عن الاعتبار ، وصنيع البوصيري هذا ، يرد مقالة الحافظ المزي ويؤيد كلام الحافظ وكفى بهما إمامين .

وقد روى عن ابن ماجه أنه قال : « عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظن أنه إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ، ثم قال : لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً في إسناده ضعف »[١]

ونقل ابن طاهر المقدسي « في شروط الأئمة الستة » أنها بضعة عشر حديثاً أو نحوها[٢] .

وهذه القصة قد طعن فيها بعض الأئمة بالانقطاع ، وعلى فرض صحتها فلعل مراده الأحاديث التي هي شديدة الضعف الذي يصل بها إلى حد النكارة أو السقوط والوضع . قال الإمام أبو عبد الله بن رشيد : كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا ، وكان

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٨٩ .
(٢) شروط الأئمة الستة ص ١٦ .

كتابه جامعاً بين طريق البخارى ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل وفى الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلا مجروحاً ويقاربه كتاب أبى داود ، وكتاب الترمذى ، ويقابله من الطرف الآخر[1] كتاب ابن ماجه فأنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك ، والعلاء بن زيد ، وداود بن المحبّر ، وعبد الوهاب بن الضحاك ، وإسماعيل بن زياد السَّكونى ، وعبد السلام بن يحي أبى الجنوب وغيرهم ، وأما ماحكاه ابن طاهر عن أبى زرعة الرازى أنه نظر فيه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما فيه ضعف فهى حكاية لا تصح لانقطاع سندها وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية ، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءا منه فيه هذا القدر ، وقد حكم أبو زرعة على أحاديث كثيرة منه بكونها باطلة أو ساقطة ، أو منكرة ، وذلك محكى فى كتاب العلل لأبى حاتم[2] وقال الحافظ الذهبى فى تذكرته : « سنن أبى عبد الله — يعنى ابن ماجه — كتاب حسن لولا ما كدره من ذكر أحاديث واهية ليست بالكثيرة » .

وقال العلامة ابن كثير فى البداية والنهاية[3] : وقد اشتمل على اثنين وثلاثين كتابا وألف وخمسمائة باب وعلى أربعة آلاف حديث كلها جياد سوى اليسيرة . وقد حكى عن أبى زرعة الرازى أنه انتقد منها بضعة عشر حديثاً ربما يقال : إنها موضوعة أو منكرة جداً .

وخلاصة القول أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن

---

(١) يعنى الذى رجاله مجرحة .
(٢) زهر الربى على المجتبى ج ١ ص ٣
(٣) ج ١١ ص ٥٣

والضعيف وأن على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتحرى ومعرفة درجته .

الرجال والأحاديث المنتقدة :

قد سمعت آنفاً ماقاله الإمام ابن رشيد فى نقد بعض رجال السنن لابن ماجه وأنه قد يخرج عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وأن بعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم مثل حبيب بن أبى حبيب وداود بن المحبر واسماعيل بن زياد وغيرهم .

وما قاله بعض الأئمة أبو زرعة وغيره فى نقد بعض أحاديث السنن ونزولها عن درجة الاحتجاج ، وقد انتقد الحافظ ابن الجوزى أحاديث ذكرها ابن ماجه فى سننه وجعلها فى عداد الموضوعات وعدتها كما ذكر السيوطى فى « تعقباته » ثلاثون حديثا وقد نازع السيوطى ابن الجوزى فى الحكم عليها بالوضع

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزى كثير وبعض هذه الأحاديث مما أجمع الحفاظ على وضعها غلطا : وذلك مثل ماروى : « من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار » ، فإنه موضوع ولكن لاعلى سبيل التعمد ، بل على سبيل الغلط .

وقد روى ابن ماجه هذا الحديث فى سننه عن اسماعيل بن محمد الطلحى عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر مرفوعاً « من كثرت... الخ »وقد غلط ثابت بن موسى فظنه حديثا وليس بحديث ،والسبب فىهذا الغلط ماذكره الحاكم قال : دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضى والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولميذكر المتن •فلما نظر شريك إلى ثابت بن موسى قال : « من كثرت صلاته . الخ » وإنما أراد شريك ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى

هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد ، فكان ثابت يحدث به عن شريك بهذا الإسناد غلطا وقد سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عنه وحقيقته كما سمعت . وهذه القصة إن دلت على شيء فإنما تدل على بعد نظر نقاد الحديث وصيارفته وسعة اطلاعهم ومعرفتهم الدقيقة بعلل الحديث ومن أين يدخل الدخيل فيها .

« عدد أحاديث السنن »

قد سمعت آنفاً . ما قاله العلامة أبو الحسن القطان صاحب ابن ماجه من أن عدة أحاديث السنن أربعة آلاف حديث ، والظاهر أنه أراد التقريب ، أو أن في بعض نسخ السنن لابن ماجه من الزيادات ما ليس في الأخرى .

وقد عد أحاديث السنن بعض المحققين[1] لنصوصها في أحدث طبعة لها وأتقنها فكان جملة أحاديثها « ٤٣٤١ » أربعة آلاف وثلثمائة وواحد وأربعون حديثاً من هذه الجملة « ٣٠٠٢ » اثنان وثلاثة آلاف حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم .

وباقي الأحاديث وعددها « ١٣٣٩ » ألف وثلثمائة وتسع وثلاثون حديثاً هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة ، وهذه الزوائد هي التي عرض لها الحافظ الشهاب البوصيري في « مصباح الزجاجة » .

ومن هذه الزوائد « ٤٢٨ » أربعمائة وثمان وعشرون حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد .

ومنها « ١٩٩ » تسع وتسعون ومائة حديث حسنة الإسناد .

ومنها « ٦١٣ » ثلاثة عشر وستمائة حديث ضعيفه الإسناد .

---

(١) هو الأستاذ الفاضل محمد فؤاد عبد الباقي .

و « ٩٩ » تسع وتسعون حديثاً ما بين واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله أبو زرعة في أن جملة ما فيها من ضعيف بضعة عشر حديثاً أو ثلاثون حديثاً غير صحيح وأن ما قاله الإمام ابن رشيد هو الحق والصواب كما حقق أن عدد كتب السنن ٣٧ كتاباً عدا المقدمة وعدد أبوابه ١٥١٥ باباً وهو قريب مما ذكر عن القطان .

« ثلاثيات ابن ماجة » :

قد علا ابن ماجة في بعض الأحاديث حتى صار بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رجال وهي ما تعرف بالثلاثيات .

« شروح السنن »

(١) شرح سنن ابن ماجه الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري ، الشافعي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة (٨٠٨) في خمس مجلدات وأسمى شرحه « الديباجة » ، ولكن عاجلته المنية قبل تحريره وتنقيحه .

(٢) شرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة واحد وأربعين وثمانمائة (٨٤١) .

(٣) شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة (٩١١) وأسمى شرحه « مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة » وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة وهي الإيجاز والاقتصار على المهم .

(٤) شرح الشيخ السندي المدني المتوفى سنة ألف ومائة وثمان وثلاثين ، وهو شرح لطيف وجيز ومفيد على وجازته ، اقتصر فيه على المهمات وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

(٥) شرح الشيخ العلامة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، اقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة ، وقد سلك فيه مسلك البسط والإطناب حتى بلغ به ثماني مجلدات ، وسمى شرحه هذا « ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجة » .

« نماذج من سنن ابن ماجه » .

« باب اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : حدثنا شريك عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا » .

(٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله » .

« باب المنديل بعد الوضوء والغسل » .

(٣) حدثنا محمد بن رمح حدثنا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد ابن أبي هند أن أبا مرة مولى عقيل حدثه أن أم هانىء بنت أبي طالب حدثته أنه لما كان عام الفتح قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله [١] فسترت عليه فاطمة ثم أخذت ثوبه فالتحف به .

(٤) حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا ابن أبي ليلى عن محمد ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن محمد بن شرحبيل عن قيس بن سعد قال : « أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعنا له ماءاً فاغتسل ثم أتيته بملحفة ورسية [٢] فاشتمل بها فكأني أنظر إلى أثر الورس على عُكَنه » [٣] .

(٥) حدثنا العباس بن الوليد وأحمد بن الأزهر قالا : حدثنا مروان ابن محمد حدثنا يزيد بن السمط حدثنا الوضين بن عطاء عن محفوظ

---

(١) الغسل الاغتسال .

(٢) مصبوغة بالورس ، وهو نبت أصفر يصبغ به الثياب

(٣) طبقات بطنه ، واحدها عكنة .

ابن علقمة عن سلمان الفارسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه .

« باب ما يقال بعد الوضوء » .

(٦) حدثنا موسى بن عبد الرحمن حدثنا الحسين بن على وزيد ابن الحباب « ح » وحدثنا محمد بن يحيي حدثنا أبو نعيم قالوا : حدثنا عمرو بن عبد الله بن وهب أبو سليمان النخعى قال : حدثنى زيد العمر عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ،وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، فتح له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل » قال أبو الحسن بن سلمة [1] القطان حدثنا إبراهيم بن نصر حدثنا أبو نعيم بنحوه .

« باب الوضوء من النوم » :

(٧) حدثنا محمد بن المصفى الحمصى حدثنا بقية عن الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدى عن على ابن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العينان وكاء السه [2] فمن نام فليتوضأ » .

باب ما جاء فى النهى للحاقن أن يصلى » .

(٧) حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أرقم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد أحدكم الغائط وأقيمت الصلاة فليبدأ به » .

حدثنا بشر ابن آدم حدثنا زيد بن الحباب حدثنا معاوية بن صالح عن

---

(١) هو أحد تلاميذ ابن ماجه ،وقد روى الحديث من غير طريق شيخه فعلا بواحد ولو رواه عن شيخه لكان بينه وبين أبى نعيم اثنان والعلو من الأمور المحبوبة للمحدثين .

(٢) أي الدبر ، والوكاء ما يربط به الشيء ، والمعنى على المجاز .

السفر بن نسير عن يزيد بن شريح عن أمامة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل وهو حاقن(١)».

«باب الرجل ينحل ولده»:

(٨) حدثنا أبو بشر بكر بن خلف حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبى هند عن الشعبى عن النعمان بن بشير قال: انطلق به أبوه يحمله إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: أشهد أنى قد نحلت النعمان من مالى كذا وكذا قال: فكل بنيك نحلت مثل الذى نحلت النعمان؟ قال: لا، قال: فأشهد على هذا غيرى، قال: أليس يسرك أن يكونوا لك فى البر سواء؟ قال: بلى: قال: فلا إذاً.

«باب من أعطى ولده ثم رجع فيه»:

(٩) حدثنا محمد بن بشار وأبو بكر بن خلاد الباهلى قالا: حدثنا ابن أبى عدى عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن جابر عن ابن عباس وابن عمر يرفعان الحديث إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل للرجل أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده.

«باب المسلمون شركاء فى ثلاث»:

(١٠) حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد «ثنا» سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث لا يمنعن: الماء، والكلأ، والنار [فى الزوائد: هذا إسناد صحيح، ورجاله موثقون].

«باب الشرب من الأودية ومقدار حبس الماء»:

---

(١) حابس للبول أو الغائط.

(١١) حدثنا محمد بن رمح أنبأنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شراج الحرة التى يسقون بها النخل فقال الأنصارى سرِّح الماء يَمُر فأبى عليه ، فاختصما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اسق يا زبير ، ثم أرسل الماء إلى جارك » ، فغضب الأنصارى فقال : يا رسول الله ، أن كان ابن عمتك ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال : يا زبير اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر[1] » ، قال : فقال الزبير : والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت فى ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) .

« باب الخروج إلى الحج » :

(١٢) حدثنا على بن محمد وعمرو بن عبد الله ، قالا : (ثنا) وكيع (ثنا) إسماعيل أبو إسرائيل عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل (أو أحدهما عن الآخر) قال : قال رسول الله صلى وسلم : « من أراد الحج فليتعجل ؛ فإنه قد يمرض المريض ، وتضل الضالة ، وتعرض الحاجة » ، فى الزوائد : فى إسناده إسماعيل أبو خليفة أبو إسرائيل الملائى قال فيه ابن عدى : عامة ما يرويه يخالف الثقات ، وقال النسائى : ضعيف ، وقال الجرجانى : مفتر زائغ نعم قد جاء : « من

---

(١) الشراج جمع شرجة : مسيل الماء ، والحرة أرض ذات حجارة سود ، سرح الماء أرسله أن كان .. أى حكمت له لكونه ابن عمتك . الجدر : جمع الجدار وهو ما يكون حول المزرعة لصيانة الماء ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم حكم بأمر فيه مصلحة للخصمين وهو أن يسقى يسيرا ثم يرسله إلى جاره ، فلما أغضب الرجل الرسول بغير حق استوفى الرسول للزبير حقه فى أن يسقى أرضه سقيا قاما ثم يرسل الماء لجاره بعد ذلك .

أراد الحج فليعجل » بسند آخر رواه الحاكم وقال : صحيح ورواه أبو داود أيضا .

(١٣) « باب الشرب من زمزم » حدثنا على بن محمد « ثنا » عبد الله ابن موسى عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر قال كنت عند ابن عباس جالساً فجاءه رجل فقال : من أين جئت ؟ قال : من زمزم ، قال : فشربت منها كما ينبغى ؟ قال : وكيف ؟ قال : إذا شربت منها فاستقبل القبلة واذكر اسم الله وتنفس ثلاثا وتضلع منها فإذا فرغت فاحمد الله عز وجل فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم »[1] فى الزوائد : هذا إسناد صحيح رجاله موثقون .

(١٤) « باب أكل كل ذى ناب من السباع » حدثنا بكر بن خلف « ثنا » ابن أبى عدى عن سعيد عن على بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطير »[2] .

(١٥) « باب الطافى من صيد البحر » حدثنا هشام بن عمار « ثنا » مالك بن أنس حدثنى صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق أن المغيرة بن أبى بردة — وهو من بنى عبد الدار — حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « البحر الطهور ماؤه ، الحل ميتته »

---

(١) تنفس ثلاثا أى فى أثناء الشرب لكن بإبانة الإناء عن الفم عند التنفس ، وتضلع : أكثر من الشرب حتى يمتلى جنبك وأضلعك آية ما بيننا . . . أى علامة .

(٢) كل ذى ناب كالأسد والذئب والكلب والنمر ونحوها مما يفترس بنابه وكل ذى مخلب كالنسر والصقر والبازى ونحوها مما يتعدى بمخلبه ، والمخلب للطير والسباع بمنزلة الظفر من الإنسان .

قال أبو عبد الله : بلغنى عن أبى عبيدة الجوادى أنه قال : هذا نصف العلم لأن الدنيا بر وبحر فقد أفتاك فى البحر وبقى البر .

(١٦) « باب كل مسكر حرام » حدثنا سهل (ثنا) يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر وكل خمر حرام »

(١٧) « باب ما أسكر كثيره فقليله حرام » حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم « ثنا » أنس بن عياض حدثنى داود بن بكر عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

(١٨) « باب من تطبب ولم يعلم منه طب » حدثنا هشام بن عمار وراشد بن سعيد الرملى قالا : « ثنا » الوليد بن مسلم « ثنا » ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تطبب ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن »[١]

(١٩) « باب التوكل واليقين » حدثنا محمد بن الصباح أنبأنا سفيان ابن عيينة عن ابن عجلان عن الأعرج عن أبى هريرة يبلغ به النبى صلى الله عليه وسلم قال : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير ، احرص على ما ينفعك ولا تعجز ، فإن غلبك أمر فقل : قدر الله وما شاء فعل ، وإياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان » .

(٢٠) « باب الحكمة » حدثنا عبدالرحمن بن عبدالوهاب حدثنا عبدالله ابن نمير عن ابراهيم بن الفضل عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة قال :

---

(١) تطبب تعاطى الطب وهو ليس من أهله ضامن : ملتزم بضمان ما أفسده بتطببه وهذا الحديث الجليل يعتبر أصلا فى معاقبة أدعياء الطب وتضمينهم جناياتهم .

قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الحكمة ضالة المؤمن ، حيثما وجدها فهو أحق بها »[1] .

« باب صفة أمة محمد صلى الله عليه وسلم »

(٢١) حدثنا أبو كريب وأحمد بن سنان قالا : (ثنا) أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يجيء النبي ومعه الرجلان ويجيء النبي ومعه الثلاثة وأكثر من ذلك وأقل فيقال له : هل بلغت قومك ؟ فيقول : نعم فيدعى قومه ، فيقال : هل بلغكم ؟ فيقولون : لا ، فيقال : من شهد لك ؟ فيقول محمد وأمته فتدعى أمة محمد ، فيقال : هل بلغ هذا ؟ فيقولون نعم ، فيقول : وما علمكم بذلك ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا فصدقناه ، قال : فذلكم قوله تعالى « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » .

(٢٢) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن سنان قالا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما منكم من أحد إلا له منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في النار ، فإذا مات فدخل النار ورث أهل الجنة منزله ، فذلك قوله تعالى : « أولئك هم الوارثون » .

(١) الكلمة الحكمة : فذات الحكمة ضالة : مطلوبة له والمراد الإرشاد إلى ما يليق بالمؤمن وهو الحرص على الحكمة والاستفادة منها من غير نظر إلى قائلها ، وفي معنى الكلمة العمل النافع المفيد .

« الإمام الطبرى »

(٢٢٤ — ٣١٠ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ المفسر المؤرخ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبرى[1] كان مولده سنة أربع وعشرين ومائتين .

صفاته : كان أسمر أعين مليح الوجه ، مديد القامة ، فصيح اللسان ، زاهدا ، مترفعا عن الدنيا ، وصله أمير المؤمنين « المقتدر » بجوائز عرفانا لعلمه فأبى أن يقبلها ، وكذلك أهدى إليه أحد الوزراء ألف دينار فردها كما عرض عليه القضاء فأبى ، ولعل مما أعانه على هذا الترفع أن أباه ، ترك له ضيعة بطبرستان فكان ينفق ما يستغله منها على نفسه وأهله وطلابه .

مثال للتفانى فى العلم :

كانت حياة ابن جرير مثلا عاليا للتفانى فى العلم ، والعمل الدائب على البحث والتأليف ، وما ظنك برجل مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة ، وقد حسب تلاميذه عمره من يوم أن احتلم إلى أن مات ثم قسموا إنتاجه على هذه المدة فنال كل يوم أربع عشرة ورقة ، هذا إلى ارتحاله وأسفاره المتصلة فى سبيل جمع الحديث ، ولقاء الشيوخ وأئمة العلم ، وفى آخر حياته استوطن بغداد ، وأقام بها إلى حين وفاته .

شيوخه : كثيرون منهم محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب ، وأبو همام السكونى ، وإسحاق بن أبى إسرائيل ، وإسماعيل بن موسى السعدى ، ومحمد بن حميد الرلزى وآخرون .

---

(١) [illegible]

تلامذته : وقد أخذ عنده العلم كثيرون منهم أحمد بن كامل ، وأبو القاسم الطبرانى ، وعبد الغفار الحضينى ، وأبو عمرو بن حمدان وغيرهم .

علمه : كان ابن جرير دائرة معارف فى التفسير والحديث ، والفقه والأصول ، والقراءات والتاريخ ، وليس أدل على هذا من أن الخليفة المقتدر أراد فى بعض الأيام أن يكتب كتاب وقف تكون شروطه متفقاً عليها بين العلماء ، فقيل له : لا يقدر على هذا إلا محمد بن جرير الطبرى ، فطلب منه ذلك ، فكتب له هذا الكتاب ، فأراد الخليفة جائزته فأبى ، وكان فى أول أمره شافعيا ومكث ينشر المذهب ببغداد سنين ، واقتدى به ثم اتسع علمه ، وأداه اجتهاده إلى ما اختاره فى كتبه[1]

ثناء الأئمة عليه : وقد قال فيه إمام الأئمة أبو بكر ابن خزيمة : « ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير ، ولقد ظلمته الحنابلة » كما أثنى عليه الخطيب البغدادى فقال : « كان من أكابر أئمة العلم ، ويحكم بقوله ، ويرجع إلى معرفته وفضله ، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، وكان حافظا لكتاب الله ، عارفا بالقراءات كلها بصيرا بالمعانى ، فقيها فى الأحكام ، عالما بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، عارفا بأيام الناس وأخبارهم » .

محنة وابتلاء :

وقد أصيب ابن جرير بمحنة فى حياته من عوام الحنابلة وجهلتهم بسبب مقالته عن الإمام أحمد : إنه رجل حديث لا فقه ، وقد أوذى كثيرا ، وضيق عليه ، حتى لقد حالوا بين الناس وبين الانتفاع بعلمه ، بل استمرت هذه العداوة بعد وفاته فقد أبى رعاعهم أن يدفن نهارا ، فلم يكن

بدٌّ من أن يدفن بداره ، والإسلام يقدس حرية الرأى ، وهب أنه أخطأ فى رأيه ، فما كان ينبغى أن يؤذى هذا الإيذاء ، وشيوخ الحنابلة أعقل من أن يصدر منهم ما كان ، ولكنه منطق العوام الجهلاء فى كل عصر فالإسلام برىء مما حدث .

وقد رماه الحاقدون عليه بالرفض ، بل والإلحاد ، قال ابن كثير : « وحاشاه من ذلك كله ، بل كان أحد أئمة الإسلام علما وعملا بكتاب الله وسنة رسوله ، وإنما تقلدوا ذلك عن أبى بكر محمد بن داود الفقيه الظاهرى حيث كان يتكلم فيه ويرميه بالعظائم وبالرفض[١] » ولعل السبب فى هذه الفرية أنه ألف فى فضائل سيدنا علىّ ، ولكن شتان ما بين ذكر الفضائل والرفض .

ومما افتروه عليه أنه كان يقول بجواز مسح القدمين فى الوضوء ، وأنه لا يوجب غسلهما وهو خطأ نشأ من عدم الفهم : ذلك أنه يوجب غسل القدمين ويوجب مع الغسل دلكهما ، ولكنه عبر عن الدلك بالمسح فلم يفهم بعض الناس مراده ، ومن فهم مراده نقلوا عنه أنه يوجب الغسل والمسح أى الدلك[٢] .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم وافاه أجله فى شوال سنة عشر وثلاثمائة ، ولما توفى اجتمع الناس من سائر أحياء بغداد ، وصلوا عليه بداره ، ورثاه خلق كثير من أهل العلم والأدب .

مؤلفاته

(١) التفسير الكبير الذى قال فيه النووى فى تهذيبه : كتاب ابن جرير فى التفسير لم يصنف أحد مثله وقال أبو حامد الإسفرايِنى : لو رحل

---

(١) الرافضة قوم من غلاة الشيعة أجازوا الطعن فى الصحابة ولا سيما الشيخين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٧ .

رجل إلى الصين حتى ينظر تفسير ابن جرير لم يكن ذلك كثيرا عليه، وهو من أجل كتب التفسير بالمأثور وأصحها، يذكر فيه ما ثبت عن النبي وما ورد عن الصحابة والتابعين، وقد عرض فيه لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، كما ذكر فيه الكثير من وجوه الاستنباط، والأعاريب واللغات، والاستشهاد بالشعر على بعض معانى الألفاظ، وهو مطبوع.

(٢) كتاب «تهذيب الآثار»، قال الخطيب البغدادى فيه: وله كتاب سماه «تهذيب الآثار» لم أر سواه فى معناه إلا أنه لم يتمه. وقال الذهبي[١]: وهو من عجائب كتبه، ابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم على كل حديث وعلته وطرقه، وما فيه من الفقه واختلاف العلماء وحججه واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالى، ومن مسند ابن عباس قطعة، ومات وقال ابن كثير فى بدايته: ومن أحسن مصنفاته «تهذيب الآثار» ولو كمل لما احتيج معه إلى شيء، ولكان فيه الكفاية لكن لم يتمه[٢].

(٣) «تاريخ الأمم والملوك»، ولما عزم على تأليفه قال لأصحابه: هل تنشطون لتاريخ العالم؟ قالوا كم يجيء فذكر نحوا من ثلاثين ألف ورقة فقالوا: هذا مما يفنى الأعمار قبل تمامه، قال: إنا لله فأملاه فى نحو ثلاثة آلاف ورقة.

(٤) كتاب القراءات، وكان حجة فيها كما كان حسن الصوت بالقرآن
(٥) كتاب «العدد والتنزيل» (٦) كتاب «اختلاف العلماء»
(٧) كتاب «تاريخ الرجال» (٨) كتاب «الخفيف فى الفقه»
(٩) كتاب «البسيط فى الفقه» (١٠) كتاب «لطيف القول فى الفقه»
(١١) كتاب «التبصير فى الأصول» (١٢) كتاب «الفضائل»

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٥٣.

(٢) يوجد منه جزءان كتبا فى القرن الثامن، أحدهما يحتوى على القسم الأخير من مسند على بمكتبة «كوبريلى» رقم (٢٧٠) والآخر فيما روى عن ابن عباس بهذه المكتبة أيضا رقم (٢٩٦).

« علماء كثيرون ... »

إن من ذكرناهم من أئمة الحديث قل من كثر ، وغيض من فيض ، وإن هناك غيرهم كثيرين جداً ممن ألفوا فى الحديث ، منهم من بقيت له كتب وإن كانت مخطوطة ، ومنهم من لم يبق من كتبه إلا أسماء ورسوم ، ومنهم من ضاعت كتبه فى الفتن التى نزلت بالمسلمين فى تاريخهم الطويل كما حدث فى غزو التتار ، وفى غزو الصليبيين ، وفى حملة الإبادة التى قام بها المسيحيون فى الأندلس لما غربت بها شمس المسلمين ، فقد حرقوا من كنوز العلم ماحرقوا .

وبحسبك — أيها القارىء — أن تأخذ بكتاب من كتب التراجم كتذكرة الحفاظ للإمام الذهبى لترى المئين من أئمة هذا العالم النبوى فى هذا القرن وما قبله ، ومنهم من هم فى درجة بعض من ذكرنا أو أجل ، ولكن لم يحفظ لنا التاريخ من حياتهم إلا نتفاً ، ومن مؤلفاتهم إلا أسماءها ، وسنذكر بإيجاز بعضاً من هؤلاء فمنهم :

(١) الإمام الحافظ قدوة أرباب هذا الفن أبو الحسن على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى مولاهم المدينى ثم البصرى ، ولد سنة إحدى وستين ومائة سمع أباه وحماد بن زيد وابن عينية وطبقتهم ، وروى عنه الذهلى والبخارى ، وأبو داود ، وأبو يعلى ، وغيرهم .

وقد امتاز ابن المدينى بمعرفة علل الحديث ، فقد كان فى ذلك نسيج وحده ، وفريد عصره ، وقد أثنى عليه الأئمة بما هو أهله قال شيخه ابن عيينة : يلومونى على حب على بن المدينى ، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم منى ، وكفاه فضلا قول البخارى فيه : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، وقال أبو حاتم : كان ابن المدينى علماً فى الناس فى معرفة الحديث والعلل ، وما سمعت أحمد بن حنبل سماه قط إنما كان

يكنيه تبجيلا له ، وقد أخذوا عليه تردده إلى أحمد بن أبى دُوَاد حامل لواء فتنة القول بخلق القرآن ، ولكنه تنصل من ذلك ، وندم على ما كان .

مؤلفاته : قال الإمام النووى : إنه له نحوا من مائتى مصنف ، منها تاريخ الرجال فى عشرة أجزاء ، وكتاب العلل ، وكانت وفاته سنة أربع وثلاثين ومائتين .

(٢) الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ابن الفضل بن بهرام التميمى الدارمى السمرقندى ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائة وسمع من النضر بن شميل ، ويزيد بن هارون ، ووهب بن جرير وطبقتهم بالحرمين وخراسان والشام والعراق ومصر ، وروى عنه مسلم ، وأبو داود والترمذى والنسائى خارج سننه ، وكان أحد الحفاظ والرحالين ، موصوفاً بالثقة والورع والزهد ، كما كان على غاية العقل ، وفى نهاية الفضل ، يضرب به المثل فى الديانة والحلم ، والاجتهاد ، والعبادة قال فيه أبو حاتم : ثقة صدوق ، ومن مؤلفاته كتاب المسند ، [1] والتفسير ، وكتاب الجامع ، وكانت وفاته عام خمس وخمسين ومائتين .

(٣) الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن شيبة السدوسى البصرى نزيل بغداد .

سمع الكثير من الشيوخ ، وأخذ عنه الكثيرون ، وكان من كبار علماء الحديث ، وله دنيا واسعة وتجمل وقد ألف كتاب المسند الكبير ، ما ألف مسند أحسن منه ولكنه ما أتمه ، والذى تيسر له منه : مسند العشرة ، وابن مسعود ، وعمار ، والعباس ، وبعض الموالى ، قال الخطيب البغدادى : أخبرنا الأزهر قال : بلغنى أنه كان فى منزل يعقوب بن شيبة أربعون لحافاً أعدها عنه لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون له المسند ،

---

(١) طبع المسند بالهند عام ١٢٩٣ .

وقد أنفق على ما تم منه عشرة آلاف دينار ، ولا تعجب فقد قيل : إن مسند على وحده خمس مجلدات ، وكانت وفاته سنة اثنين وستين ومائتين .

(٤) الإمام الحافظ الكبير محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى الملقب بإمام الأئمة ، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين .

حياته وعلمه : عنى بالحديث من حداثته ، وطاف البلاد ، ورحل إلى الآفاق فى طلبه ، وسمع من الشيوخ الكبار وروى عنه الكثيرون من أعيانهم البخارى ومسلم فى غير الصحيحين ، وأبو على النيسابورى وغيرهم ، وقد جمع إلى العلم بالحديث العلم بالفقه وبلغ رتبة الاجتهاد وإن كان يذكره المؤلفون فى « طبقات الشافعية » شافعياً ، روى عنه أنه قال : ما قلدت أحداً منذ بلغت ستة عشر ، وكان يرى رأى السلف فى الصفات والقرآن وإن كان لم يسلم من تقول المفترين عليه ، وقد كذبهم فيما يدعون عليه [1] .

ثناء الأئمة عليه : وقد أثنى عليه الأئمة ، قال فيه أبو حاتم محمد ابن حبان البستى : ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ، ويحفظ ألفاظها الصحاح ، وزياداتها حتى كأن السنن بين عينيه إلا محمد ابن إسحاق بن خزيمة ، وقال الدارقطنى : كان ابن خزيمة إماما ثبتاً معدوم النظير ولما سئل عنه ابن أبى حاتم الرازى قال : ويحكم هو يسأل عنا ولا نسأل عنه هو إمام يقتدى به .

مؤلفاته : قال الحاكم فى كتابه « علوم الحديث » : إن مصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل ، والمسائل المصنفة مائة جزء . وله فقه بريرة فى ثلاثة أجزاء ، وكتاب الصحيح ، وهو من أجل الكتب

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٦٤ .

وأنفعها ، ومن مؤلفاته كتاب « التوحيد وإثبات صفات الرب » وكتاب الفقه ، وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

(٥) الإمام الحافظ الفقيه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي ، المصرى الطحاوى [1] ، إمام الحنفية ومحدثهم بمصر ، ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، وقيل سنة تسع وعشرين ومائتين ، وهو ابن أخت المزنى صاحب الإمام الشافعى

شيوخه : سمع الحديث من هارون بن سعيد الأيلى ، ويونس بن عبد الأعلى ، ومحمد بن عبد الله بن الحكم وطبقتهم ، كما أخذ الفقه عن أبى جعفر بن أبى عمران الفقيه الحنفى قاضى مصر وأبى حازم الفقيه الحنفى قاضى الشام فقد خرج إليها سنة ثمان وستين ومائتين وتفقه عليهما ، وغيرهما من أئمة الفقه الحنفى .

تلاميذه : وقد أخذ عنه الحديث والفقه أحمد بن القاسم الخشاب ، ويوسف الميانجى ، وأبو بكر المقرىء ، والطبرانى ، وعبد العزيز بن محمد الجوهرى قاضى الصعيد وآخرون .

علمه : كان الطحاوى من كبار علماء الحنفية بالديار المصرية ، كما كان يعتبر من كبار محدثيهم ، وتآليفه فى الحديث والفقه تشهد له بالإمامة ، وقد كان فى أول أمره شافعياً يأخذ الفقه عن خاله المزنى ، فقال له خاله يوماً : والله لا يجىء منك شىء ، فغضب من ذلك وتركه ، وتفقه على أبى جعفر ابن أبى عمران الفقيه الحنفى حتى برع فى الفقه ، وفاق أهل زمانه ، وصارت إليه الرياسة فى المذهب وصنف الكتب الكثيرة ، وكان يقول : رحم الله المزنى لو كان حياً لكفر عن يمينه ، وقد أهـَّله فقهه أن ناب فى القضاء عن عبد الله بن محمد بن عبدة قاضى مصر بعد سنة سبعين ومائتين ، ويدل

(١) نسبة إلى « طحا » قرية من صعيد مصر

على إمامته فى الفقه والحديث ما روى أن رجلا قال له : رأيتك فى العشية مع الفقهاء فى ميدانهم ، وأنت الآن فى ميدان أهل الحديث وقل من يجمع ذلك ! ! فقال له الطحاوى : هذا من فضل الله وإنعامه وقد قال فيه ابن يونس :كان ثقة ثبتاً فقيهاً عاقلا لم يخلف مثله ، وقال أبو إسحاق الشيرازى فى الطبقات : انتهت إلى أبى جعفر رياسة أصحاب أبى حنيفة بمصر .

مؤلفاته : وللإمام الطحاوى مؤلفات كثيرة تشهد له بطول الباع فى الحديث والفقه منها : —

(١) أحكام القرآن .

(٢) اختلاف العلماء .

(٣) معانى الآثار .

(٤) مشكل الحديث ، وهو كتاب كبير عظيم النفع فى بيان مشكل الحديث ، وقد اختصره القاضى أبو الوليد الباجى وسماه « مختصر مشكل الآثار . »

(٥) التاريخ الكبير .

(٦) كتاب الشروط .

وفاته : وبعد هذه الحياة الحافلة بالحديث والفقه والقضاء والتدريس والتأليف توفى سنة احدى وعشرين وثلاثمائة [١] .

(٧) الحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابورى البزار ارتحل فى سبيل طلب الحديث والعلم ، وكان رفيق الإمام مسلم فى الرحلة إلى بلخ وإلى البصرة ، سمع قتيبة بن سعيد وابن راهويه ، وعثمان بن أبى شيبة

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٨ ، ٢٩ ــ البداية والنهاية ج ١١ ص ١٧٤ .

وغيرهم وحدث عنه أبو حامد بن الشرقى ، وأبو زرعة ، وابن وارة ، وهما من شيوخه وأجـــل مؤلفاته كتاب « الصحيح » ، وتوفى سنه ست وثمانين ومائتين .

(٨) الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن محمـــد بن رجاء النيسابورى الأسفراينى ، أكثر الترحال ، وطاف فى البلدان ، وسمع من اسحاق بن راهويه ، وأحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى وغيرهم ، وروى عنه أبو عوانة ، وأبو حامد بن الشرقى ، وابن الأخرم وغيرهم ، وقد أثنى عليه الحاكم فقال: كان ديناً ثبتا مقدما فى عصره ، له كتاب « الصحيح » توفى سنة ست وثمانين ومائتين .

أشهر المؤلفين فى القرن الرابع وما بعده

منهج التأليف فى القرن الرابع وما بعده

قدمنا فيما سبق أن القرن الثالث كان أخصب القرون فى جمع الأحاديث والسنن، وحفظ متونها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ونقد رواتها والعلم بأحوالهم، وكل من أتى بعد هذا القرن من أئمة الحديث، فهم عيال على أهله فى الغالب الكثير، وأن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس الثلاثمائة، ولئن كانت كتب السنن والأحاديث فى القرن الثانى والثالث تمتاز غالبا بأولية الجمع والإبداع، فأكثر كتب الحديث فى القرن الرابع وما بعده سلكت مسلك التهذيب، أو جمع الشتيت فى كتاب واحد أو بيان الغريب، أو التوفيق بين ما ظاهره التعارض منها، أو استدراك ما فات السابقين، أو طرقت سبيل الاختصار والتقريب، بحذف الأسانيد والاقتصار على المتون أو بعضها، أو الاقتصار على بعض الأبواب كالأحكام، والترغيب والترهيب، وما اتفق عليه الشيخان ونحو ذلك.

كما عُنى المحدثون فى هذا الطور من التأليف بشرح متون الأحاديث وبيان ما اشتملت عليه من حكم وأحكام، وأخلاق وآداب، ومواعظ وزواجر، وبلاغة وبيان، وقواعد نحوية وصرفية، ولغة واشتقاق، وكانت عنايتهم بالصحيحين أكثر من عنايتهم بغيرهما من كتب الحديث وموسوعاته، وتركوا فى هذا المضمار ذخائر ونفائس أكثر من أن تحصى، تشهد بما كان لأسلافنا من فضل على العلوم والمعارف الإنسانية الشريفة، وسنعرض فى الفصول الآتية للمناحى التى نحاها أئمة الحديث وجهابذته فى خدمة الأحاديث فى القرن الرابع وما بعده مع الاقتصار على أشهر المؤلفين وأعلامهم.

« كتب الصحاح »

قد علمت فيما سبق أن بعض المؤلفين فى القرن الثالث التزم أن لا يخرج إلا الحديث الصحيح ، وأول من فتح هذا الباب الإمام البخارى ، ثم تلاه تلميذه الإمام مسلم بن الحجاج ، ثم قفاهما بعض من جاء بعدهما ، كذلك التزم بعض المؤلفين فى القرن الرابع وما بعده تخريج الحديث الصحيح وإن كانوا لم يبلغوا شأو البخارى ومسلم فى التصحيح والتضعيف ، ونقد الرجال والعلم بعلل الحديث ، ولم يبالغوا فى شروط الصحيح كما بالغ صاحبا الصحيحين ، فمن ثم تأخرت مرتبة كتبهم — مع التزام الصحيح — عن مرتبة الصحيحين ، وإليك أشهر هؤلاء .

(١) قاسم بن أصبغ الأندلسي (م ٣٤٠)

نسبه : هو الإمام الحافظ قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح أو واضح محدث الأندلس أبو محمد الأموى مولاهم القرطبى .

شيوخه : سمع من شيوخ كثيرين من أشهرهم بقى بن مخلد ، وابن أبى الدنيا ، وابن أبى خيثمة وقد كتب عنه التاريخ وغيرهم .

تلاميذه وروى عنه حفيده قاسم بن محمد ، وعبد الله بن محمد الباجى الحافظ ، وعبد الوارث بن سليمان وغيرهم .

علمه : وكان إماما جليلا انتهى إليه ببلاد الأندلس علو الإسناد والحفظ والجلالة ، وأثنى عليه غير واحد من الأئمة ، وكان بصيرا بالحديث ورجاله ، وقد جمع إلى الحديث الفقه والعلم بالعربية فقد كان رأساً فيها ، وفى آخر عمره كثر نسيانه ولكن ما اختلط ، فلما أحس بذلك انقطع عن الرواية صونا لعلمه ، وتحوطا للحديث .

مؤلفاته : ومن مؤلفاته :— (١) مسند مالك .

(٢) كتاب « بر الوالدين » (٣) كتاب « الصحيح »

(٤) كتاب « المنتقى فى الآثار »، وقد جعله ابن حزم فى المرتبة الأولى من كتب الحديث والظاهر أنه ألف المنتقى بعد كتابه الصحيح .

(٥) كتاب « الأنساب » .

وفاته : وكانت وفاته بقرطبة سنة أربعين وثلاثمائة[1] .

(٢) ابن السكن (م ٣٥٣)

نسبه : الحافظ أبو على سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزيل مصر ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .

شيوخه : سمع أبا القاسم البغوى ، ومحمد بن يوسف الفربرى ، وسعيد ابن عبد العزيز الحلبي وطبقتهم .

تلامذته : روى عنه أبو عبد الله بن منده ، وعبد الغنى بن سعيد ، وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبي وآخرون .

ارتحاله وعلمه : وقد طوف البلاد من جيحون إلى النيل ، وعنى بهذا الشأن ، وجمع وألف ويعد صيته فى الحديث وعلومه ، ومن مروياته ما رواه بسنده عن أبى حاتم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد عريض » قال أبو على : أبو حاتم صحابى ما روى سوى هذا الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « الصحيح المنتقى » وقد وقع إلى

(١) طبقات الحفاظ ج ٣ ص ٦٧ ، ٦٨ .

أهل الأندلس فاعتنوا به ، وقد جعله ابن حزم فى المرتبة الأولى من كتب الحديث ، وتوفى فى المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة [١] .

(٣) « ابن حبان البستى » (م ٣٥٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمى البستى [٢] صاحب « التقاسيم والأنواع » .

شيوخه : سمع الحسين بن إدريس الهروى ، وأبا عبد الرحمن النسائى ، وأبا يعلى الموصلى ، وأبا بكر ابن خزيمة ، وغيرهم كثيرين من مصر إلى خراسان حتى قال : إنه كتب عن أكثر من ألفى شيخ .

تلامذته : وروى عنه الحاكم أبو عبد الله ، ومنصور بن عبد الله الخالدى ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزنى وغيرهم .

ارتحاله وعلمه : كان ابن حبان كثير الارتحال ، وهذا هو ما هيأ له لقاء هؤلاء الشيوخ ، قال الحاكم : قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره ، ورحل إلى بخارى فلقى عمر بن محمد بن بجير ، ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وسار إلى قضاء نساء ، ثم انصرف إلينا سنة سبع فأقام بنيسابور وبنى الخانقاه ، وقرىء عليه جملة من مصنفاته ، ثم خرج من نيسابور إلى وطنه سجستان عام أربعين ، فكانت الرحلة إليه لسماع كتبه .

وكان عالما أيضا بالطب والفلك والفلسفة وغيرها من العلوم ، وقد يكون من المستغرب ذلك ، فقد كان أئمة الحديث لا يعنون بهذه العلوم ، ولكن الإسلام دين العلم والمعرفة ، لا يحجر على المسلم أن يتعلم أى علم

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) نسبة إلى بست بلد بسجستان .

شاء مادام ذلك لايخل بدينه ولا مروءته ،وكان فقيهاً وتولى القضاء زمناً طويلا ، قال أبو سعيد الإدريسى : « كان على قضاء سمرقند زمانا ، وكان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار عالما بالطب والنجوم وفنون العلم » وكان مقامه بسمرقند أخصب أيام حياته وفيها ألف معظم مؤلفاته وقد ذكره بعض المؤلفين فى الطبقات « فى طبقات الشافعية »[1] .

موقف النقاد منه :

وقد اختلف موقفهم منه ، فمنهم من أثنى عليه قال الحاكم : « كان ابن حبان من أوعية العلم فى الفقه ، واللغة ، والحديث والوعظ ، ومن عقلاء الرجال » وقال الخطيب البغدادى : « كان ثقة نبيلا فهما »

ومنهم من جرحه وطعن فيه برقة الدين قال أبو اسماعيل الهروى : سألت يحيى بن عمار عنه ، فقال : نحن أخرجناه من سجستان ، كان له كبير علم ولم يكن له كبير دين » وقال ابن الصلاح فى « طبقات الشافعية » : ربما غلط الغلط الفاحش فى تصرفاته ، ومما أنكروه على ابن حبان قوله « النبوة العلم والعمل » فحكموا عليه بالزندقة ، وهجر وكتب فيه إلى الخليفة فكتب بقتله ، وقد انتصر لابن حبان الحافظ الذهبى فقال ما خلاصته : « إنه لم يرد حصر المبتدأ فى الخبر ومثله « الحج عرفة » فقد ذكر النبى مهم الحج ، كما ذكر ابن حبان مهم النبوة ، إذ أكمل صفات النبى العلم والعمل . نعم النبوة موهبة من الله تعالى لمن اصطفاه من أولى العلم والعمل لا حيلة للبشر فى اكتسابها أبدا وبها يتولد العلم النافع والعمل الصالح ، ولا ريب أن إطلاق ما نقل عن ابن أبى حاتم لا يسوغ وذلك نفس فلسفى »[2] وقد تشكك الحافظ ابن كثير فى صحة مانسب إليه حيث قال : « وقد حاول

---

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٥٦ .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٢٥ .

بعضهم الكلام فيه من جهة معتقده ونسبه إلى القول بأن النبوة مكتسبة ، وهى نزعة فلسفية والله أعلم بصحة عزوها إليه ونقلها عنه »[1]

والذى يظهر لى أن تعاطيه لعلوم الفلسفة والطب والفلك هو الذى حمل هؤلاء العلماء على التحامل عليه ، وأن الرجل كان ثقة نبيلا ديناً عاقلا

مؤلفاته : كثيرة منها : —

(١) التاريخ (٢) الضعفاء (٣) فقه الناس

(٤) المسند الصحيح والظاهر أنه المعروف بكتاب « التقاسيم والأنواع » قسمه على الأوامر ، والنواهى والأخبار ، والإباحات ، وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم ، ونوع كل نوع منها إلى أنواع ، والكشف على الحديث منه عسر جداً ، لأنه غير مرتب على الأبواب ولا المسانيد ، وقد رتبه على الأبواب ابن الملقن ، وجرد أبو الحسن الهيثمى زوائده على الصحيحين فى مجلد

منزلة صحيح ابن حبان : وقد نسب بعض الأئمة لابن حبان تساهله فى التصحيح قال ابن الصلاح فى مقدمته ص (١٨) : « ويقاربه — يعنى مستدرك الحاكم — فى حكمه صحيح أبى حاتم بن حبان البستى ، أى أنه يقاربه فى التساهل فى الحكم بالتصحيح فتصحيحه أعلا من تصحيح الحاكم قال الحازمى : ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم .

وفاته : وبعد هذه الحياة الخصبة الغنية بالتأليف توفى فى شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة .

---

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٥٩ .

(٤) الضياء المقدسي (م ٦٤٣)

نسبه : هو الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي ، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي ، ولد سنة تسع وستين وخمسمائة ، وتوفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة .

ارتحاله : ارتحل إلى مصر ، وبغداد ، ونيسابور ، ومرو ، ودخل مرتين إلى أصبهان[1] ، وسمع بها ما لا يوصف كثرة ، ولقي الشيوخ الكثيرين وأخذ عنهم .

شيوخه : سمع من أبي المعالي بن صابر ، وعمر بن علي الجويني ، ويحيي الثقفي وطبقتهم بدمشق ، وأبي القاسم البوصيري وطبقته بمصر ، وابن الجوزي وطبقته ببغداد ، وأبي جعفر الصيدلاني وطبقته بأصبهان ، وعبد الباقي بن عثمان بهمَذَان ، والمؤيد الطوسي وطبقته بنيسابور ، وأبي المظفر السمعاني بمرو ، وغيرهم .

تلاميذه : حدث عنه القاضي تقي الدين ، وابن الموازيني ، والنجم السفراوي ، وابن الخباز ، وابن الخلال ، وعثمان النساج ، وعيسى السمان ، وسالم القاضي وآخرون .

علمه وثناء الأئمة عليه :

كان من علماء الحديث وأهل التصحيح والتعليل ، والجرح والتعديل ، وكان المرجوع إليه في هذا العلم ، وقد جمع إلى حفظ الحديث الفقه ، وقد أثنى عليه العلماء ، قال تلميذه عمر بن الحاجب : شيخنا أبو عبد الله شيخ وقته ،ونسيج وحده ، علما وحفظا وثقة ودينا ، من العلماء

(١) بفتح الهمزة وكسرها وقد تبدل الباء فاء . « قاموس » .

الربانيين ، كان شديد التحرى فى الرواية ، مجتهداً فى العبادة ، كثير الذكر ، منقطعا ، متواضعاً ، سهل العارية ، وسئل عنه الزكى البرزالى فقال : ثقة جبل حافظ ديّن ، وقال ابن النجار : حافظ متقن حجة عالم بالرجال ورع تقى ، ما رأيت مثله فى نزاهة وعفة وحسن طريقة ، وقال الشرف ابن النابلسى : ما رأيت مثل شيخنا الضياء[١] .

مؤلفاته : وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « المختارة » التزم فيه الصحة فصحح أحاديث لم يُسبق إلى تصحيحها ولم يتم الكتاب . قال ابن كثير : وقد جمع الشيخ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسى فى ذلك كتابا سماه « المختارة » ولم يتم كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على على مستدرك الحاكم[٢] وقال السيوطى فى اللآلىء : ذكر الزركشى فى تخريج الرافعى أن تصحيحه أعلا مزية من تصحيح الترمذى وابن حبان .

(٢) كتاب الأحكام ولم يتمه (٣) فضائل الأعمال وغير ذلك[٣] .

التأليف على العلل

التأليف على العلل من أصعب التآليف وأدقها ، ولا يقف على العلل إلا من رزقه الله حفظاً واسعاً ، وفهماً ثاقباً ، ومعرفة تامة بالرواة ومراتبهم ، وملكته قوية يميز بها بين الصحيح والمعلول ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليلون من أهل هذا الشأن كابن المدينى . وأحمد . والبخارى . ومسلم . والترمذى وابن أبى حاتم . وأبى زرعة . والخلال . والدارقطنى .

وعلل الحديث عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه . من وصل منقطع . أو رفع موقوف ، أو إدخال سند فى سند . أو متن فى متن ونحو

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٩١ .

(٢) الباعث الحثيث ص ١٥ .

(٣) البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٧٠ .

ذلك مما يقدح فى صحة الحديث ، والطريق إلى معرفة العلل : جمع طرق الحديث ، والنظر فى اختلاف رواته وفى ضبطهم وإتقانهم فيقع فى نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ، ويغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته ، أو يتردد فيتوقف فيه .

ومن أحسن الكتب التى وضعت فى ذلك وأجلها وأفخلها كتاب « العلل » لعلى بن المدينى ، و « العلل » للخلال و « العلل » لابن أبى حاتم الرازى . و « العلل » للدارقطنى . وسنقصر الكلام على هؤلاء ، أما ابن المدينى فقد سبقت ترجمته وسنترجم للباقين .

(١) الخلال (م ٣١١)

نسبه : هو الفقيه العلامة المحدث أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادى الحنبلى المعروف بالخلال مؤلف علم الإمام أحمد وجامعه ومرتبه .

شيوخه : وقد ارتحل كثيراً . وتغرب زمانا طويلا ولقى الكثيرين من الشيوخ كالحسن بن عرفة وسعدان بن نصر وحرب بن اسماعيل وغيرهم .

تلاميذه : وحدث عنه تلميذه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر الفقيه الملقب بغلام الخلال . ومحمد بن المظفر وغيرهما .

علمه : كان من أئمـــة الحديث العارفين بعلله . ومن فضائله جمعه مذهب الإمام أحمد وتنظيمه وكتابته . قال الخطيب فيه : « جمع علوم أحمد ابن حنبل . وتطلبها وسافر لأجلها . وكتبها وصنفها كتبا . ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد بن حنبل أحد أجمع لذلك منه » ومن يدرى ؟ فلعل المذهب لو لم يقيض الله له الخلال لما كان له هذا البقاء . ولا سيما وأن الإمام ما كان يحب تدوين الكتب .

مؤلفاته : (١) كتاب السنة فى ثلاث مجلدات .

(٢) كتاب « العلل » فى عدة مجلدات .

(٣) كتاب « الجامع » لعلوم الإمام أحمد وهو كبير جداً قال فيه ابن كثير . ولم يصنف فى مذهب الإمام أحمد مثل هذا الكتاب .

وفاته : وكانت وفاته سنة إحدى عشرة وثلاثمائة وله سبع وسبعون سنة ، وقيل نيف على الثمانين[١] .

(٢) « ابن أبى حاتم الرازى » (٢٤٠ — ٣٢٧)

نسبه : هو الإمام الحافظ الناقد أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبى حاتم محمد بن إدريس التميمى الحنظلى[٢] الرازى فهو حافظ ابن حافظ وإمام ابن إمام ، ومن بيت عرف بالعلم والدين ، ولد سنة أربعين ومائتين .

ارتحاله : ارتحل به أبوه وهو صغير ، وسمع الأسانيد العالية ، ولما كبر ارتحل بنفسه إلى الشام ، ومصر ، وأصبهان وغيرها من الأقطار .

شيوخه : لقى الكثير من الشيوخ من أمثال ابن وادة ، وأبى زرعة ، والحسن بن عرفة ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم .

تلامذته : وعنه أخذ الكثيرون من أشهرهم أبو أحمد الحاكم ، ويوسف الميانجى ، وعلى بن محمد القصار وطبقتهم .

علمه وثناء الأئمة عليه : كان ابن أبى حاتم بحرا فى العلوم ولا عجب فقد تخرج على أبيه ، وعلى أمثاله من الأئمة ، وقد أبى عليه أبوه أن يطلب الحديث حتى يحفظ القرآن فقرأه على الفضل بن شاذان ، ثم شرع فى طلب الحديث فبرع فيه ولا سيما فى العلل ، وتاريخ الرجال ، والجرح والتعديل ، وكان عابدا زاهدا ورعا حتى لقد كان أبوه يقول : من يقوى

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧ ، ٨ — البداية والنهاية ج ١١ ص ١٤٨ .

(٢) نسبة إلى « درب حنظلة » بالرى .

على عبادة عبد الرحمن ، لا أعرف له ذنباً وقد أثنى عليه العلماء . قال أبو يعلى الخليلى : أخذ علم أبيه وأبى زرعة ، وكان بحرا فى العلوم ومعرفة الرجال . وقال أبو الوليد الباجى : ابن أبى حاتم ثقة حافظ .

مؤلفاته :

(١) كتاب « التفسير » وهو فى عدة مجلدات قال ابن كثير : اشتمل على النقل الكامل الذى يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبرى وغيره من المفسرين إلى زماننا .

(٢) كتاب الجرح والتعديل مشى فيه خلف البخارى . قال الذهبى : كتابه فى الجرح والتعديل يقضى له بالرتبة المتقنة فى الحفظ .

(٣) كتاب كبير فى الرد على الجهيمة يدل على إمامته .

(٤) كتاب العلل صنفه ورتبه على أبواب الفقه[1] ، هذا عدا مصنفات أخرى فى الفقه واختلاف الصحابة والتابعين[2]

وفاته : وكانت وفاته سنة سبع وعشرين وثلاثمائة .

(٣) « أبو الحسن الدارقطنى » ٣٠٦ — ٣٨٠

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير على بن عمر بن أحمد بن مهدى بن مسعود البندارى الدارقطنى[3] ، ولد ببغداد سنة ست وثلثمائة .

حياته وارتحاله : نشأ الدارقطنى ببغداد ، بلد الخلافة والعلم والحضارة، ومحط ارتحال العلماء من كل قطر ومصر ، فشرب من معينهم عللا بعد نهل حتى ارتوى وكرع ، ولكنه لم يكتف بهذا فارتحل إلى البصرة ، والكوفة وواسط ، كما ارتحل فى كهولته إلى الشام ومصر ، فأكرمه الوزير أبو الفضل

---

(١) طبع بمصر فى مجلدين .
(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٦ ، ٤٧ — البداية والنهاية ج ١١ ص ١٩١ .
(٣) نسبة إلى « دار القطن » محلة ببغداد .

جعفر بن الفضل المعروف بابن حِنْزَابه[١] وزير كافور الأخشيدى ، وكان أبو الفضل عازماً على تأليف مسند لأنه كان من علماء الحديث بمصر فساعده هو والحافظ عبد الغنى بن سعيد على إكمال مسنده ، وقد أقام عنده مدة بالغ فى إكرامه فيها ، وحصل للدارقطنى منه مال جزيل[٢] .

شيوخه : وللدارقطنى شيوخ كثيرون من أعيانهم ابن أبى داود ، وابن صاعد ، والحضرمى ، وابن دريد ، ومحمد بن القاسم المحاربى ، وأبو عمر القاضى ، وابن زياد النيسابورى ، وأحمد بن القاسم الفرائضى .

تلاميذه : وقد روى عنه كثيرون من أشهرهم الحاكم أبو عبد الله ، وأبو حامد الإسفرايني ، وتمام الرازى ، والحافظ عبد الغنى الأزدى ، وأبو ذر الهروى ، وأبو نعيم الأصبهانى ، وأبو محمد الخلال والقاضى أبو الطيب الطبرى وكلهم كما ترى أئمة أجلاء .

علمه : كان الدارقطنى من أئمة الحديث وجهابذته الكبار ، وكان فريد عصره ، ونسيج وحده ، وإمام دهره ، فى أسماء الرجال ، وصناعة التعليل ، والجرح والتعديل ، وحسن التصنيف والتأليف ، واتساع الرواية ، والاطلاع التام فى الدراية .

وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر ، والفهم الثاقب ، جلس مرة فى درس الحافظ إسماعيل الصفار ، وهو يملى على الناس الأحاديث ، والدارقطنى ينسخ فى جزء حديث ، فقال بعض الحاضرين : لا يصح سماعك وأنت تكتب ، فقال الدارقطنى فهى للإملاء أحسن من فهمك ، وأحضر ، فقال له هذا الرجل : أتحفظ كم أملى الشيخ ؟ فقال : إنه أملى ثمانية عشر حديثاً إلى الآن ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها ، لم يسقط منها شيئاً فتعجب الحاضرون منه .

---

(١) هم أم أبيه الفضل وهى المرأة القصيرة الغليظة .

(٢) وفيات الأعيان ج ٢ ص ٥ .

وكان إلى علمه بالحديث وعلله عالماً بالفقه ، ومذاهب العلماء ، وقد درس الفقه على أبي سعيد الأصطخرى ، وعليه تخرج ، كما كان عالماً بالقراءات ، وقد أخذها عن ابن مجاهد شيخ القراء ، وقرأ القرآن على النقاش ، وأحمد ابن محمد الديباجى ، وعلى بن داوْيَـه القزاز ، فلا عجب أن صار إماماً فى القراءات ، وتصدر فى آخر أيامه للإقراء .

كما كان عالماً بالنحو والشعر والأدب ، فقد قيل إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء ، ومنها ديوان السيد الحميرى ، ولهذا نسب إلى التشيع ، وما أبعده — كما قال الذهبى — من التشيع . وليس أدل على نفى التشيع عنه من أنه لما سئل عن التفضيل بين على وعثمان — رضى الله عنهما — أمسك عن الكلام وقال الإمساك خير ، ثم لم يرض لنفسه السكوت وقال : عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا .

وهكـذا نجد أن هذا الإمام قد برز فى علوم كثيرة ، وقد كان يعلم ذلك من نفسه فقد سئل : هل رأيت مثل نفسك ؟ فقال : أما فى فن واحد فربما رأيت من هو أفضل منى ، وأما فيما اجتمع لى من الفنون فلا .

ثناء الأئمة عليه : قال الحاكم : « صار الدارقطنى أوحد عصره فى الحفظ والفهم ، والورع ، وإماما فى القرّاء والنحويين ، وأقمت فى بغداد أربعة أشهر ، وكثر اجتماعنا ، فصادفته فوق ما وصف لى وسألته عن العلل والشيوخ ، وله مصنفات يطول ذكرها ، فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله » .

وقال أبو الطيب الطبرى : الدارقطنى أمير المؤمنين فى الحديث ، وقال الحافظ عبد الغنى بن سعيد المصرى : لم يتكلم على الأحاديث مثل على بن المدينى فى زمانه ، وموسى بن هارون فى زمانه ، والدارقطنى

فى زمانه وهؤلاء الثلاثة تلامذته ، وأعرف الناس به ، فشهادتهم لها تقديرها .

وقال الخطيب البغدادى : «كان فريد عصره ، وإمام وقته ، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة ، وصحة الاعتقاد ، والأخذ من علوم كالقراءات ، فإن له فيه مصنفاً سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فهرس الحروف وتأسى القراء به بعده » .

مؤلفاته : — له مؤلفات كثيرة ، منها :

(١) كتاب العلل وهو كتاب جليل قال فيه الذهبي : إذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك .

(٢) الاستدراكات والتتبع ، ذكر فيه الأحاديث المنتقدة على الصحيحين .

(٣) المسند على الصحيحين . (٤) كتاب الأفراد .

(٥) كتاب « القراءات » (٦) كتاب «السنن» ، وسنخصه بالكلام

كتاب السنن للدارقطنى

وهو كتاب ألفه على الأبواب الفقهية ، فهو يعتبر نموذجا للكتب التى ألفت على الأبواب فى القرن الرابع ، جمع فيه بين الصحيح والحسن ، والضعيف ، بل والموضوع على ندرة ، ومن هذه الموضوعات ما نبه عليه الدارقطنى ، ومنها مالم ينبه عليها ، فمن أمثلته الأول : مارواه بسنده عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه» . قال الدارقطنى : عمر بن ابراهيم — يعنى أحد رواته — يضع الأحاديث ، وهذا باطل لم يروه غيره ، وإنما يصح عن ابن سيرين من قوله ، وأما ما لم ينبه على وضعه فمن أمثلته حديث على وعمار فى الجهر

بالتسمية وهو : أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يجهر فى المكتوبات ببسم الله الرحمن الرحيم » وحديث على قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم كيف تقرأ إذا قمت إلى الصلاة ؟ قال: قلت : الحمدلله رب العالمين فقال قل : بسم الله .. وفى السندين عمرو بن شمر ، وجابر الجعفى لا يحل الاحتجاج بهما[1] ، ومثل حديث «تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم» فهو موضوع وقد ذكره ابن الجوزى فى موضوعاته[2] .

والإمام الدارقطنى كان أعلم أهل زمانه بالعلل ، ونقد الأحاديث ، ومعرفة الرجال كما سمعت وإن الباحث ليعجب كيف يروى فى سننه مثل هذا ولا ينبه عليه كالحديث الأخير ؟ ! ويمكن أن يعتذر عن الدارقطنى بأن أكثر المحدثين فى الأعصار الماضية من سنة مائتين وما بعدها ولا سيما الطبرانى ، وأبا نعيم ، وابن منده ، كانوا إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته ، ويرون إبراز السند من البيان ، فمن ثم لم ينبهوا على وضعها[3] .

وقد شرح السنن العلامة الشيخ شمس الحق أبو الطيب محمد بن أحمد الآبادى ، وقد طبعت مع الشرح فى الهند .

وفاته : وكانت وفاته فى ذى القعدة عام خمس وثمانين وثلاثمائة ،ودفن من الغد بمقبرة معروف الكرخى ببغداد .

---

(١) سنن الدارقطنى وشرحها ص ١١٤ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥٤ .
(٣) ألفية العراقى بشرح السخاوى ١٠٦ .

التأليف على المعاجم

سبق بينا أن بعض المؤلفين فى الحديث رتب على حروف المعجم وهؤلاء منهم من رتب الصحابة أو الشيوخ على حسب حروف المعجم، وذلك كما صنع الطبرانى فى معاجمه الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير، ومنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم، وذلك كما فعل الحافظ السيوطى فى الجامع الكبير والصغير، وسنذكر الآن الطبرانى لأنه من أبناء القرن الرابع.

أبو القاسم الطبرانى ٢٦٠ — ٣٦٠

نسبه: هو الإمام الحافظ العلامة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامى اللخمى الطبرانى(١) مسند الدنيا كما قال الذهبى.

حياته وارتحاله: ولد سنة ستين ومائتين، وسمع الحديث وهو صغير سنة ثلاث وسبعين، وارتحل إلى الحرمين واليمن، ومصر وبغداد والكوفة والبصرة، وأصبهان والجزيرة، وغيرها ولقى من الشيوخ عددا لا يحصون قيل ألف أو يزيدون، وقد انتهى به المطاف إلى أصبهان فأقام بها ستين سنة حتى مات.

شيوخه: سمع أبا زرعة الثقفى، واسحاق الدبرى. وإدريس العطار، وبشر بن موسى، وحفص بن عمر، وهاشم بن مرثد الطبرانى وغيرهم.

تلاميذه: وحدث عنه أبو خليفة الجمى. وابن عقده. وأحمد بن محمد الصحاف وهم من شيوخه وأبو بكر ابن مردويه. والفقيه أبو عمر محمد ابن الحسين البسطامى. والحافظ أبونعيم. وعبد الرحمن بن أحمد الصفار. وأبو بكر ربذة خاتمة أصحابه.

---

(١) نسبة إلى «طبرية» بالشام على غير قياس.

علمه وثناء الأئمة عليه : كان الطبرانى من كبار أئمـــة الحديث الجامعين له ، الحافظين لما لا يحصى منه ، وكثرة مؤلفاته تدل على تبحره فى السنة ، وإحاطته بعلومها ، كما كان عالما بالتفسير والمناسك .

قال فيه ابن عقدة : ما أعرف له نظيرا ، وقال ابن منده : الطبرانى أحد الحفاظ المذكورين ، وقال الذهبي : كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة .

وقد أخذ عليه بعضهم أنه غلط فى اسم رجل وسماه باسم أخيه ، والخطب فى ذلك يسير ، ولم يعتبر النقاد ذلك مخلا بضبطه وحفظه . وما غلطته إلا قطرة بجانب بحر صوابه . وما نقل عن ابن مردويه من أنه كان يسيء الرأى فيه غير صحيح ، فقد كتب عنه كثيرا من الحديث ، وذكره فى تاريخه فما ضعفه . قال الذهبى : فدل على أنه تبين له أنه صدوق[1] ولما قال أبو نعيم لابن مردويه : فمن رأيت مثله ؟ لم يقل شيئاً .

مؤلفاته : للطبرانى مؤلفات كثيرة جدا ، عد منها الذهبي فى تذكرته ما ينيف عن سبعين مؤلفا منها ماوقع فى عدة مجلدات ، وهاك بعضها :

(١) المعجم الكبير : رتب فيه الصحابة على حروف المعجم ، وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث .

(٢) المعجم الأوسط : رتب فيه شيوخه على حروف المعجم . قال الذهبى : يأتى فيه عن كل شيخ بماله من الغرائب ، والعجائب فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطنى ، وكان يقول : هذا الكتاب روحى .

(٣) المعجم الصغير : وهو عن كل شيخ له حديث واحد . (٤) التفسير

(٥) دلائل النبوة (٦) السنة (٧) المناسك

(٨) عشرة النساء (٩) حديث الشاميين (١٠) الدعاء

وفاته : وكانت وفاته بأصبهان فى ذى القعدة سنة ستين وثلاثمائة .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٢٢ .

التأليف على الأبواب

وقد ألف بعض العلماء على الأبواب فى هذا القرن والذى يليه، وأشهر هؤلاء أبو الحسن الدارقطنى والبيهقى وهو يعتبر من علماء القرن الخامس، أما الدارقطنى فقد سبق، وأما البيهقى فهاك ترجمته : —

« البيهقى » ٣٨٤ — ٤٥٨

نسبه : هو الإمام الحافظ الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين بن على ابن موسى الخُسْرَوْجِردى البيهقى[1] ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

شيوخه : لقد طوف فى البلاد والأمصار، ولقى الشيوخ الكبار منهم : الحاكم، وأبو بكر بن فورك، وأبو عبد الرحمن السلمى، وقد أخذ الفقه عن أبى الفتح ناصر بن محمد العمرى المروزى وغيره .

من روى عنه : حدث عنه شيخ الإسلام أبو اسماعيل الأنصارى بالإجازة، وأبو الحسن عبد الله بن محمد، وإبنه القاضى اسماعيل وأبو المعالى محمد بن اسماعيل الفارسى وغيرهم .

علمه وخلقه : كان البيهقى من كبار أئمة الحديث، وحفاظة العارفين بعلله، الجامعين بين مختلفه، كما كان فقيه الشافعية غير مدافع، وبحسبه فضلا مقالة إمام الحرمين فى حقه : مامن شافعى إلا وللشافعى عليه منه إلا البيهقى، فإن له المنة على الشافعى لتصانيفه فى نصرة مذهبه، وقد طلب منه العلماء الانتقال إلى « نيسابور »، فأتاها سنة إحدى وأربعين

---

(١) بفتح الباء وسكون الياء وفتح الهاء قرى مجتمعة بنواحى نيسابور، وخسروجرد بضم الخاء وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم ثم راء ودال قرية منها « وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٥ » .

وأربعمائة ، وكان له فيها مجلس علم يحضره الأئمة ، وكان على سيرة العلماء قانعا باليسير ، متجملا فى زهده وورعه ، كثير الصيام .

ثناء العلماء عليه : وقد سمعت آنفاً مقالة إمام الحرمين فيه ، وقال أبو الحسن عبد الغافر الفارسى فى « ذيل تاريخ نيسابور » : أبو بكر البيهقى الفقيه الحافظ الأصولى الدِّين الورع ، واحد زمانه ، وفرد أقرانه ، فى الإتقان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبى عبدالله ، ثم الزائد عليه فى أنواع العلوم . . . ، كما أثنى عليه الذهبى فى « تذكرته » (١) وقال : عنده عوال ، وبورك فى عمله لحسن مقصده ، وقوة فهمه وحفظه .

مؤلفاته : وللبيهقى مؤلفات كثيرة جداً حتى قيل : إنها تقارب ألف جزء (٢) ، ومنها مالم يسبقه أحد إليه — منها : —

(١) السنن الكبرى .
(٢) الأسماء والصفات .
(٣) السنن الصغرى فى مجلدين .
(٤) نصوص الشافعى فى عشر مجلدات
(٥) شعب الإيمان .
(٦) السنن والآثار فى أربع مجلدات
(٧) دلائل النبوة .
(٨) المدخل .
(٩) الدعوات .
(١٠) الزهد .
(١١) البعث .
(١٢) المعتقد .
(١٣) الترغيب والترهيب .
(١٤) الأسرى .
(١٥) الآداب .
(١٦) مناقب الشافعى .
(١٧) مناقب أحمد .

وفاته : وكانت وفاته بنيسابور ونقل تابوته إلى بيهق سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٣٠٩ .
(٢) أى جزء حديثى كالكراسة أو نحوها .

« السنن الكبرى للبيهقى »

هو كتاب كبير ألفه البيهقى يذكر فيه الأحاديث بأسانيده ، ويعزو الأحاديث التى خرجها من سبقه من الأئمة إلى كتبهم فيقول : أخرجه البخارى أو مسلم أو أبو داود فى سننه مثلا .

وقد يذكر بعض آراء إمامه الشافعى — رحمه الله — كما فى كتاب الطهارة — باب التطهر بماء البحر — فقد قال : قال أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى — رضى الله عنه « ظاهر القرآن يدل على أن كل ماء طاهر ، ماء بحر وغيره ، وقد روى فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم حديث يوافق ظاهر القرآن فى إسناده من لا أعرفه » ، ثم ذكر البيهقى الحديث بإسناده إلى الشافعى [١] كما أنه قد يذكر بعض آرائه فى فهم بعض الأحاديث ، والمراد منها [٢] .

وقد قال ابن الصلاح ما ثم كتاب فى السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقى ، وكأنه لم يترك فى سائر الأقطار حديثا إلا قد وضعه فى كتابه ، وقد علق على السنن العلامة علاء الدين ابن على المارديني الشهير بالتركمانى المتوفى سنة (٧٤٥) وقد طبعت السنن وشرحها فى عشرة مجلدات كبار بالهند عام ١٣٤٤ .

---

(١) السنن الكبرى ج ١ ص ٣ .
(٢) ج ١ ص ٥ .

التأليف على المستدركات

معنى الاستدراك : هو أن يتتبع إمام من الأئمة ، إماماً آخر فى أحاديث فاتته ولم يذكرها فى كتابه ، وهى على شرطه أخرج عن رواتها فى كتابه أو عن مثلهم فيحصى المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها فى كتاب يسمى « المُسْتَدْرَك » غالباً أو ما فى هذا المعنى ، وذلك مثل مافعل الدارقطنى ، والحاكم أبو عبدالله ، وأبو ذر الهروى فى استدراكاتهم على صحيحى البخارى ومسلم .

وينبغى أن يعلم أن الصحيحين لم يستوعبا تخريج الأحاديث الصحاح ، ولا التزما الاستيعاب ، كما ذكرنا فى ترجمتهما سابقاً ، قال الإمام النووى فى مقدمة شرح صحيح مسلم : « ألزم الإمام أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى — رحمه الله — . . وغيره البخارى ومسلماً — رضى الله عنهما — إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها فى صحيحيهما بها . . . . وهذا الإلزام ليس بلازم فى الحقيقة فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح ، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه ... لكنها إذا كان الحديث الذى تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده فى الظاهر أصلا فى بابه ، ولم يخرجا له نظيرا ، ولا ما يقوم مقامه ، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه ؛ ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو إيثاراً لترك الإطالة ؛ أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده أو لغير ذلك[1] ، وقد تقدمت ترجمة الدارقطنى .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٤ .

« الحاكم أبو عبد الله » ٣٢١ ـ ٤٠٥

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن حَمْدُويَه بن نعيم الضبي النيسابوري المعروف بابن البيِّع [١] ، أبوه كان من كبار العلماء وقد رأى مسلماً ، وفي أجداده علماء كعيسى ابن عبد الرحمن الضبي وإليه نسب [٢] ، وإبراهيم بن طهمان الفقيه ، فهو من بيت عرف بالعلم والدين .

حياته وارتحاله : ولد الحاكم بنيسابور سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ، وقد اعتنى به أبوه وخاله من الصغر فثقفاه وعلماه ، وطلب الحديث وهو ابن تسع ، ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ، ثم ارتحل إلى خراسان وما وراء النهر ، وله إلى العراق رحلتان ، وكانت الثانية سنة ستين وثلاثمائة ، وناظر الحفاظ ، ولقي الدارقطني ببغداد وباحثه فرضيه ، وقد تقلد القضاء بنيسابور سنة تسع وخمسين وثلاثمائة في أيام الدولة السامانية ، وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فامتنع ، وكان على رجاحة من العقل والكياسة والسياسة ، ولذلك كانوا ينفذونه بالرسائل إلى ملوك بني بويه فيحسن السفارة .

شيوخه : كثيرون جداً حتى قيل : إنه سمع بخراسان من نحو ألف شيخ ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضاً من أعيانهم أبوه ، ومحمد بن علي ابن عمر ، والدارقطني ، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، وأبو العباس الأصم ، وابن محبوب ، وابن الأخرم ، وابن السماك ، وأبو بكر النجار وغيرهم ، وقد تفقه على أبي سهل محمد بن سليمان

---

(١) بفتح الباء وكسر الياء المشددة وعرف بالحاكم لتقلده القضاء .

(٢) لأن جدته هي سبطة عيسى هذا ، ووالدة عيسى هي « منوبة » بنت إبراهيم بن طهمان المذكور .

الصعلوكى قبل انتقاله إلى العراق . وقد قرأ المذهب على أبى على بن أبى هريرة الفقيه بعد ما دخل إليها ، وصحب فى التصوف أبا عمرو بن محمد الخلدى ، وقد اختص بصحبة إمام وقته أبو بكر الضبى . وأوصى إليه فى أمور مُدرسة « دار السنة » وفوض إليه تولية أوقافه فى ذلك ، وقرأ القرآن والقراءات على ابن الإمام . ومحمد بن أبى منصور الصرام . وأبى على ابن النقاد مقرىء الكوفة .

من روى عنه : وروى عنه الدارقطنى وابن أبى الفوارس — وهما من شيوخه — وأبو ذر الهروى . وأبو يعلى الخليلى . وأبو بكر البيهقى . وأبو القاسم القشيرى ، وأبو صالح المؤذن . والزكى عبد الحميد البحيرى وأبو بكر أحمد بن على بن خلف الشيرازى وغيرهم .

علمه : كان الحاكم إماماً جليلا حافظاً ثقة واسع العلم عارفاً بالحديث وعلومه ، والعلم بالرجال والجرح والتعديل ، وقد جمع إلى العلم بالحديث الفقه ومعرفة المذاهب ، وهذا ما رشحه لتولى القضاء . وقد قيل : إن أربعة من الحفاظ تعاصروا : (١) الدارقطنى ببغداد (٢) وعبد الغنى بن سعيد بمصر (٣) وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان (٤) وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور . أما الدارقطنى فأعلمهم بالعلل . وأما عبد الغنى فأعلمهم بالأنساب . وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً . وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً .

ثناء العلماء عليه : وقد أثنى عليه الأئمة قال أبو عبد الرحمن السلمى : سألت الدارقطنى . أيهما أفضل ، ابن منده أو ابن البيع ؟ قال ابن البيع ؟ قال ابن البيع أتقن حفظاً وقال عبد الغافر بن اسماعيل : أبو عبد الله الحاكم هو إمام أهل الحديث فى عصره ، العارف به حق معرفته . . . ولقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه ، ويحكون أن مقدمى عصره مثل الصعلوكى ، والإمام ابن فورك ، وسائر الأئمة ؛ يقدمونه على أنفسهم

ويراعون حق فضله ، ومن تأمل كلامه فى تصانيفه وتصرفه فى أماليه ونظره فى طرق الحديث أذعن بفضله ، واعترف له بالمزية على من تقدمه وإتعابه من بعده .

تشيع الحاكم : ولم أر أحداً طعن فى عدالته وضبطه . وكل ما أخذ عليه أنه شيعى ، وغالى بعضهم فزعم أنه رافضى ، قال الخطيب البغدادى : كان ثقة يميل إلى التشيع فحدثنى إبراهيم بن محمد الأرموى — وكان صالحاً عالماً ، قال : جمع الحاكم أحاديث وزعم أنها صحاح على شرط البخارى ومسلم منها حديث الطير ، ومن كنت مولاه فعلى مولاه [1] فأنكرها عليه أصحاب الحديث فلم يلتفتوا إلى قوله ، ورماه بالرفض [2] إسماعيل الأنصارى وابن طاهر ، قال محمد بن طاهر القدسى : سألت إسماعيل الأنصارى عن الحاكم فقال : ثقة فى الحديث رافضى خبيث . وقال ابن طاهر كان شديد التعصب للشيعة فى الباطن . وكان يظهر التسنن فى التقديم والخلافة ، وكان منحرفاً عن معاوية وآله متظاهراً بذلك ولا يعتذر منه .

وقد دافع عن الحاكم الإمام الذهبى فقال : أما انحرافه عن خصوم على فظاهر ، وأما أمر الشيخين فمعظم لهما بكل حال فهو شيعى لا رافضى ، وليته لم يصنف المستدرك فإنه غض من فضائله بسوء تصرفه [3] وما قاله

---

(١) حديث الطير هو ما روى عن أنس قال : كان عند النبي صلى الله عليه وسلم طير فقال : « اللهم ائتنى بأحب خلقك إلى يأكل معى من هذا الطير ، فجاء على فأكل معه » وقد ألفت فى هذا الحديث أجزاء ، وقد اختلفت فيه أنظار العلماء . فالبعض قال : إن له أصلا والبعض ضعفه ، والبعض حكم بوضعه ، قال ابن كثير بعد ما استوعب رواياته فى بدايته وبالجملة ففى القلب من صحة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه والله أعلم ، وكذا حديث : من كنت مولاه . . . ورد من طرق عدة ، واختلفت فيه الآراء ما بين مثبت ، وما بين ناف ومضعف .

(٢) الرافضة من غلاة الشيعة يستجيزون الطعن فى الصحابة ، ويتبرأون من الشيخين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٢٣٣ .

الإمام الناقد النزيه الذهبي هو الحق ، ونحن لنا الظاهر ، وليس علينا أن نشق على القلوب ، ونحن نربأ بالحاكم أن ينافق فى هذا ، وإلا لنافق الكرامية الذين منعوه من الخروج ولما قيل له وهو مختف منهم : لو خرجت حديثا فى فضائل معاوية لاسترحت مما أنت فيه ، فقال : لا يجىء من قبلى ، لايجىء من قبلى ، وأيضا فقد خرج فى كتابه من فضائل الشيخين — أبى بكر وعمر — فكيف يتفق صنيعه وما قاله ابن طاهر ؟!!

مؤلفاته : كثيرة حتى قيل إنها تقرب من ألف جزء وأشهرها : —

(١) المستدرك على الصحيحين « مطبوع »
(٢) علوم الحديث « مطبوع »
(٣) كتاب الأكليل
(٤) المدخل إلى علم الصحيح
(٥) تاريخ نيسابور
(٦) فضائل الشافعى
(٧) كتاب مزكى الأخبار (١)

« مستدرك الحاكم »

قد أودع الحاكم فيه ما ليس فى الصحيحين مما هو على شرطهما ، أو على شرط أحدهما ، وزاد قسما ثانياً وهو ماأداه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منهما ، وربما أودع فيه ما لم يصح منبها على ذلك .

وقد اختلف العلماء فى الأحاديث التى استدركها الحاكم على الصحيحين وهل هى كذلك فى الواقع ونفس الأمر ؟

فأنكر بعض العلماء أنه يوجد فى المستدرك حديث على شرط الشيخين وهو أبو سعيد المالينى ، وهذا غلو وإسراف كما قال الذهبى ، وقال

(١) المرجع السابق ٢٢٧ — ٢٣٣ — البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٦ — ٣٥٣ .

ابن الصلاح : إن الحاكم قد استدرك عليهما — الصحيحين — أحاديث كثيرة وإن كان فى بعضها مقال — أى انتقاد عليه فيها — إلا أنه يصفو له شىء كثير ، وقد نازعه ابن كثير قائلا : إن ما يصفو له من ذلك قليل لا كثير ، وللإمام الذهبى فى المستدرك مقاله « إنصاف وتحقيق » قال :

فى المستدرك جملة وافرة على شرطهما أو على شرط أحدهما ، ولعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب ، وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشىء ، وما بقى وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح ، وفى بعض ذلك موضوعات ، وكلام الذهبى كلام خبير ، فقد لخص كتاب المستدرك روافق مؤلفه فى كثير مما حكم به وخالفه فى البعض ، وأبان ما فى الكتاب من ضعيف أو موضوع ، وجمع جزءا فى الأحاديث الموضوعة فيه فبلغت مائة حديث ، وعلى المستدل بشىء من أحاديثه أن يتجنب الموضوع ، والمنكر ، والواهى .

وقد انتقد العلماء الحاكم فى مستدركه بتخريجه أحاديث يزعم أنها على شرطهما ، أو على شرط أحدهما وليست كذلك مبينين وجهة النقد : —

(١) قال ابن كثير فى الباعث الحثيث : « إنه — الحاكم — يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رواتها عندهما أو لتعليلهما ذلك » فالقول بأنها على شرطهما أو شرط أحدهما غير صحيح .

(٢) وقال الحافظ ابن حجر : ووراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس فسماك على شرط مسلم ، وعكرمة انفرد به البخارى ، فالقول بأن مثل هذا على شرطهما غلط .

وأدق من هذا أن يرويا عن أناس ثقات ضعفوا فى أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضعفوا فيهم ، فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيهم برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما ، فنسبته أنه على شرط

من خرج له غلط كأن يقال : هشيم عن الزهرى ، كل من هشيم والزهرى أخرجا له فهو على شرطهما ، فيقال : ليس على شرط واحدا منهما لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهرى ، فإنه ضعيف فيه ؛ لأنه كان دخل إليه فأخذ عنه عشرين حديثا فلقيه صاحب له ، وهو راجع ، فسأله رؤيتها ، وكان ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق من يد الرجل ، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظها ، فوهم — أى غلط — فى أشياء منها ، ضعف فى الزهرى بسببها ، وكذا همام ضعف فى ابن جريج مع أن كلا منهما أخرجا له ، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج ، فعلى من يعزو إلى شرطهما ، أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق من رواية من نسب إلى شرطه ، ولو فى موضع من كتابه ، وكذا قال ابن الصلاح فى شرح مسلم : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ ، بل ذلك متوقف على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه وعلى أى وجه اعتمد(١) .

وإن الباحث ليأخذه الدهش من وقوع هذه الموضوعات والواهيات والمنكرات فى المستدرك ومؤلفه من الحفاظ الكبار !!

وقد أفصح عن السر فى ذلك الحافظ ابن حجر فقال : إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لتنقيحه ، فأعجلته المنية ، وقد وجدت قريب نصف الجزء الثانى من تجزئة ستة من المستدرك ... « إلى هنا انتهى املاء الحاكم » وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ إلا بطريق الاجازة ، والتساهل فى القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده ، ويقال : إن السبب فى ذلك أنه صنف المستدرك فى أواخر حياته ، وقد أدركته غفلة ، ولا مانع من توارد السببين .

---

(١) تدريب الراوى ص ٤٠ .

تصحيح الحاكم : وقد اختلف فى حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه فمن العلماء من قبل تصحيحه مطلقاً ، ومنهم من قال : إنه متساهل ، قال ابن الصلاح : إنه واسع الخطو فى شرط الصحيح ، متساهل فى القضاء به ، فالأولى أن يتوسط فى أمره ، فما لم نجد فيه تصحيحا لغيره ، فإن لم يكن صحيحا فهو حسن يحتج به إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه ، والحق — كما قال بدر الدين بن جماعة — أنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف .

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وأربعمائة .

« أبوذر الهروي » — ٣٥٥ ـ ٤٣٥

نسبه : هو الإمام الحافظ عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالله الأنصارى المالكى ابن السماك شيخ الحرم .

نشأته وارتحاله : ولد بهراة[1] سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، ونشأ بها ثم ارتحل إلى بغداد ، ودمشق ومصر ، ومرو وبلخ ، وسرخس والبصرة ، وحج وجاور بمكة مدة ثم تزوج فى العرب وسكن السروات[2] فكان يحج كل عام ؛ ويحدث ويرجع .

شيوخه : سمع أبا الفضل بن حميرويه . وبشر بن محمد المزنى . وأبا بكر بن حمويه . وأبا اسحاق المستملى والدارقطنى وأبا مسلم الكاتب . وغيرهم . وقد أخذ فقه مالك ورأى الأشعرى عن الإمام الباقلانى .

تلاميذه : وروى عنه ولده عيسى وموسى بن عيسى الصيقلى .

---

(١) هراة : بلد من خراسان والنسبة إليها هروى بقلب الألف واو « مصباح » .

(٢) السراة وزن الحصاة : جبل قريب من عرفات ، ويمتد إلى حد نجران فى اليمن والجمع سروات « مصباح » .

وعبدالله بن الحسن التنيسي . وأبو صالح النيسابوري المؤذن . وأبو الوليد الباجي وغيرهم وروى عنه بالاجازة الخطيب . وابن عبد البر .

علمه وفقهه : كان أبوذر من حفاظ الحديث . وثقاته العارفين بعلومه ، وقد جمع إلى الحديث الفقه . وكان مالكيا . كما كان أشعريا . ولما سئل أبوذر : أنت هروى فمن أين تمذهبت بمذهب مالك ورأى الأشعرى ؟ قال : قدمت بغداد وكنت أمشى مع الدارقطنى فلقينا القاضى أبا بكر فالتزمه الدارقطنى . وقبل وجهه وعينيه ، فلما افترقنا قلت : من هذا ؟ قال : هذا إمام المسلمين والذاب عن الدين أبو بكر بن الطيب ، فمن ذلك ترددت إليه واقتديت بمذهبه .

وقد أثنى عليه العلماء . قال الخطيب : كان ثقة ضابطا دينا . وقال عبد الغافر فى تاريخ نيسابور : كان أبوذر زاهدا ورعا عالما سخيا . لا يدخر له شيئا . وصار من كبار مشيخة الحرم مشارا إليه فى التصوف . خرج على الصحيحين تخريجا حسنا ، وكان حافظا كثير الشيوخ .

مؤلفاته : كثيره منها :

(١) المستدرك على الصحيحين ، قال الذهبى : علقت كثيراً منه يدل على حفظه .

(٢) المستخرج على الصحيحين

(٣) كتاب السنة والصفات

(٤) كتاب الدعاء

(٥) فضائل القرآن

(٦) دلائل النبوة

(٧) شهادة الزور

(٨) فضائل مالك

(٩) كتاب العيدين

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وثلاثين وأربعمائة .

التآليف على المستخرجات

الاستخراج : فى اللغة : الاستنباط وفى اصطلاح المحدثين : أن يعمد حافظ إلى كتاب من كتب الحديث المشهورة كصحيح البخارى أو مسلم فيورد أحاديثه باسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقى معه فى شيخه أو فيمن فوقه قال الحافظ ابن حجر : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو . أو زيادة مهمة .. إلى أن قال : وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب [1] .

ويسمى فاعل ذلك المستخرج — بكسر الراء — ويقال للكتاب « المستخرج » بفتح الراء وقد يقال له . المخرج . كما وقع فى عبارة ابن الصلاح والنووى .

ومن فوائد المستخرجات : (١) علو الإسناد [2] مثال ذلك أن أبا نعيم مثلاً لو روى حديثا عن عبد الرزاق من طريق البخارى أو مسلم لم يصل إليه إلا بأربعة ، وإذا رواه عن الطبرانى عن الدبرى عنه وصل باثنين .

(٢) الزيادة فى قدر الصحيح لما يقع فيها من الفاظ ، وتمات فى بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها مروية بالأسانيد الصحيحة فكانت الزيادات التى تقع فيها صحيحة لوجودها بإسناد صحيح .

(٣) تكثير الطرق ليزداد الحديث قوة، ويرجح بها عند التعارض [3] وقد ألف على المستخرجات أئمة كثيرون منهم من ألف على الصحيحين ، ومنهم من ألف على أحدهما ، وإليك أشهر هؤلاء :

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٣ ، ١٤ هامش .
(٢) إذا قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوى ومنتهى الإسناد سمى عاليا ، وإذا كثرت سمى نازلا .
(٣) مقدمة ابن الصلاح بشرح العراق ص ١٨ .

(١) «أبو عَوانة» — (م ٣١٦ هـ)

نسبه : هو الإمام الحافظ الثقة يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم بن يزيد النيسابورى ثم الإسفراينى ، وقد طوف فى الدنيا فارتحل إلى الشام ومصر ، والبصرة والكوفة ، وواسط والحجاز والجزيرة، واليمن وأصبهان ، والرى وفارس ، ولقى أئمتها وأخذ عنهم ، وقد حج خمس مرات .

شيوخه : سمع من يونس بن عبد الأعلى ومحمد بن يحيي الذهلى ومسلم ابن الحجاج والمزنى والربيع صاحبى الإمام الشافعى وغيرهم .

تلاميذه : وروى عنه ابنه أبو مصعب ، وأبو بكر الإسماعيلى ، وأبو القاسم الطبرانى ، وأبو على النيسابورى وابن عدى وغيرهم كثيرون .

علمه : كان أبو عوانة من الحفاظ الكبار ، وقد تفقه على مذهب الشافعى وصار فيه أهلا للاجتهاد والفتيا . وهو الذى أظهر المذهب بإسفراين بعد ما رجع من مصر وأخذ العلم عن المزنى — رحمه الله — .

وقد عرف له العلماء جلالته فى العلم . قال الحاكم أبو عبد الله : أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم ، ومن الرحالة فى أقطار الأرض لطلب الحديث .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته الصحيح المسند المخرج على صحيح الإمام مسلم .

وفاته : وكانت وفاته سنة ست عشرة وثلاثمائة بإسفراين فى مشهد دفن فيه أربعون إماماً[1] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢ — وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٤٥ .

(٢) « ابن الأخرم » — (٢٥٠ — ٣٤٤)

نسبه : هو الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن يعقوب ابن يوسف الشيبانى النيسابورى ، ولد سنة خمسين ومائتين ، ولكنه ما ارتحل واكتفى بالسماع من علماء نيسابور وما أكثرهم .

روايته : سمع من على بن الحسن الهلالى ، وابراهيم بن عبد الله السعدى ، ومحمد بن يعقوب الفراء ، وروى عنه أبو بكر بن اسحاق الضبعى ، وحسان بن محمد الفقيه ، والحاكم ، ومحمد بن اسحاق ابن منده وغيرهم .

علمه : كان من أئمة علم الحديث الجامعين لمتونه العارفين بعلله ورجاله ، وإليه انتهت الصدارة فى وقته .

قال الحاكم : كان صدر أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقى يحفظ ويفهم . . . ، وكان من أنحى الناس ما أخذ عليه لحن قط ، وله كلام حسن فى العلل والرجال ، وكان ابن خزيمة يقدمه على كافة أقرانه ، ويعتمد قوله فيما يرد عليه ، وإذا شك فى شىء عرضه عليه .

مؤلفاته : منها :

(١) المسند الكبير .

(٢) المستخرج على الصحيحين . قال الحاكم : سمعت أبا عبدالله غير مرة يقول : ذهب عمرى فى جمع هذا الكتاب يعنى المستخرج وسمعته يندم على تصنيفه الصحيح المتفق عليه ويقول : من حقنا أن نجهد فى زيادة الصحيح .

وفاته : وكانت وفاته فى جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة[١] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٧٦ .

(٣) « أبو النضر الطوسى » — (م ٣٤٤)

نسبه : هو الحافظ العلامة محمد بن محمد بن يوسف الطوسى شيخ الشافعية .

روايته : ارتحل فى سبيل الحديث إلى الأقاليم النائية ، ولقى الشيوخ وأخذ عنهم ، منهم أحمد بن سلمة الحافظ وعثمان بن سعيد الدارمى ، ومحمد بن نصر المروزى ، وروى عنه كثيرون منهم الحاكم أبو عبد الله .

علمه وخلقه : كان من الأئمة الجامعين بين الحديث والفقه ، الذين يرجع إليهم فى الفتوى ، وكان من العلماء العاملين الذين لا تأخذهم فى الله لومة لائم قال الحاكم : دخلت إليه مرتين وسألته . متى يتفرغ للتأليف مع هذه الفتاوى ؟ فقال : جزأت الليل أثلاثاً : فثلثه أصنف ، وثلثه أقرأ القرآن ، وثلثه للنوم ، وكان إماماً عابداً ، بارع الأدب ، وما رأيت فى مشايخنا أحسن صلاة منه ، وكان يصوم النهار ، ويقوم الليل ، ويتصدق بما فضل من قوته ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وقال : دخلت « طوس » وأبو أحمد الحافظ على قضائها فقال لى : ما رأيت قط فى بلد من بلاد الإسلام مثل أبى النضر — رحمه الله — .

مؤلفاته : وأشهر مؤلفاته « المستخرج » على صحيح مسلم .

وفاته : وكان وفاته فى شعبان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

(٤) « أبو على الماسَرْجِسى »[1] ٢٩٨ — ٣٦٥

نسبه : هو الإمام البارع الحافظ أبو على الحسين بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن ماسرجس النيسابورى ، وكان من بيت عرف بالعلم وحفظ الحديث ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائتين .

---

(١) بفتح الميم وبعد الألف سين مفتوحة وراء ساكنة ثم جيم مكسورة بعدها سين ، نسبة إلى جده الأعلى كان نصرانيا فأسلم على يد عبد الله بن المبارك .

ارتحاله وروايته : ارتحل إلى مصر ، والشام ، والعراق ، وقد أكثر المقام بمصر وسمع جده أحمد بن محمد ، وأبا بكر بن خزيمة ، وأبا العباس السراج ، وابن الشرقى ، وسمع منه واستفاد الكثيرون .

علمه : كان واسع الاطلاع فى الحديث ، ومضرب الأمثال فى كثرة الكتابة ، قال الحاكم : هو سفينة عصره فى كثرة الكتابة . . . وصنف المسند الكبير مهذباً معللا فى ألف جزء وثلاثمائة جزء ، وجمع حديث الزهرى جمعاً لم يسبقه أحد إليه ، وكان يحفظه مثل الماء .

مؤلفاته : (١) المسند الكبير . (٢) مسند أبى بكر الصديق .
(٣) مسند الزهرى . (٤) المستخرج على صحيح البخارى .
(٥) المستخرج على صحيح مسلم .

وفاته : وكانت وفاته سنة خمس وستين وثلاثمائة .

(٥) «أبو بكر الإسماعيلى» — ٢٧٧ — ٣٧١ هـ

نسبه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل بن العباس الإسماعيلى الجرجانى كبير الشافعية بناحيته ، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين .

ارتحاله وعلمه : اشتغل أبو بكر بالعلم فى سن مبكرة جداً ، وكتب الحديث وله ست سنين ، واشتغل بالسماع من العلماء سنة تسع وثمانين ومائتين وقد تاقت نفسه إلى الارتحال ، وكان يتأسف إذا مات عالم ولم يرحل إليه قال : خرجت إلى العراق فى سنة ست وتسعين فى صحبة أقربائى ثم ارتحل وجال ولم يدع مصراً إلا دخله .

شيوخه : كثيرون منهم إبراهيم بن زهير الحلوانى ، ويوسف بن يعقوب

القاضى ، ومحمد بن يحيي المروزى وابن أبي شيبة ، وأبو يعلى ، وابن خزيمة .

تلاميذه : وروى عنه الحاكم ، والبرقانى ، وأبو حازم ، والحسين ابن محمد الباسانى ، وأبو الحسن محمد بن على الطبرى وغيرهم .

علمه وفقهه : وقد جمع إلى العلم بالحديث والحفظ الفقه حتى صار صدراً فى فقه الشافعية فى وقته ، وكان يرى رأى السلف فى الاعتقاد والصفات ، روى الذهبي بسنده عنه أنه قال : اعلموا — رحمكم الله — أن مذهب أهل الحديث الإقرار بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، وقبول ما نطق به كتاب الله ، وما صحت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يعدل عن ذلك ، ويعتقدون أن الله مدعو بأسمائه الحسنى ، موصوف بصفاته التى وصف بها نفسه ، ووصفه بها نبيه ، خلق آدم بيده ، ويداه مبسوطتان بلا اعتقاد كيف ، واستوى على العرش بلا كيف ، وذكر سائر الاعتقاد. أقول : وإنها لعقيدة سهلة ، لا تعقيد فيها ولا غموض، ولا تمثيل فيها ولا تعطيل ، وهى العقيدة التى جاء بها القرآن والأحاديث الثابتة ، وما أجدر أهل الحديث باتباعها .

وقد أثنى عليه العلماء بما هو أهله قال الحاكم : كان الإسماعيلى واحد عصره ، وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم فى الرياسة والمروءة والسخاء ، ولا خلاف بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه ، ويدل على جلالته أن الدارقطنى قال : كنت عزمت غير مرة على أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلى فلم أرزق .

مؤلفاته : كثيرة منها (١) الصحيح المستخرج على صحيح البخارى وقد لامه بعض الأئمة على اقتصاره على المستخرج مع أنه أهل للتأليف على الاستقلال ؛ لغزارة علمه وفهمه ، وجلالته .

(٢) المعجم . (٣) مسند عمر — رضى الله عنه — فى مجلدين .

قال الذهبي : طالعته وعلقت منه . وابتهرت بحفظ هذا الإمام ، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين فى الحفظ والمعرفة .

وفاته : وكانت وفاته فى غرة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاثمائه .

(٦) « ابن أبى ذهل الهروى » — ٢٩٤ — ٣٩٨

نسبه : هو الحافظ المتقن الرئيس الأنبل أبو عبد الله محمد بن العباس الضبى الهروى ، ولد سنة أربع وتسعين ومائتين .

روايته : ارتحل فى سبيل الحديث والعلم ، وسمع يحيى بن صاعد ، وحاتم ابن محبوب ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم ، وروى عنه الدارقطنى ، وأبو الحسن الحجاجى ، وهما من أقرانه والحاكم وغيرهم .

علمه وخلقه : كان صدراً معظما فى الحديث وعلومه ، كما كان فقيهاً ، وكان عابدا متبتلا ، جواداً كثير الأفضال على المحدثين والأخيار ، عطوفا على الناس ، قيل إن عدد البيوت التى يمون أهلها تزيد على خمسة آلاف بيت ، ولا عجب فقد كان كثير المال عظيم الدخل ، وكان عزوفا عن تولى المناصب ، عرضت عليه ولايات جليلة فأبى ، وبقى متفرغا للعلم ، فمن ثم أحبه ملك هراة فى وقته وقد أثنى عليه الخطيب حيث قال : كان ثقة نبيلا من ذوى الأقدار العالية .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح مسلم » .

وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

(٧) « الجَوْزَقى » — (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الجوزقى[١] محدث نيسابور وهو ابن أخت الحافظ أبى اسحاق بن محمد المزكى .

---

(١) . نسبة إلى جوزق ، قرية فى نيسابور .

ارتحاله وروايته : ارتحل مع خاله المذكور ولقى الشيوخ منهم أبو العباس السراج ، وأبو حامد ابن الشرقى ، وأبو سعيد الأعرابى ، وروى عنه أنه قال أنفقت فى طلب الحديث مائة الف درهم وما كسبت به درهما ، وهذا غاية النزاهة والترفع .

« مؤلفاته » (١) كتاب الصحيح المستخرج عـــلى صحيح مسلم (٢) المتفق الكبير (٣) المتفق والمفترق .

وفاته : وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

(٨) « ابن مردويه » — ٣٢٣ — ٤١٦

نسبه : هو الحافظ الثبت العلامة أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهانى ، ولدسنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

شيوخه : روى عن أبى سهل بن زياد القطان ، ومحمد بن عبد الله الصفار ، ومحمد بن أحمد بن على الأسوارى ، وأحمد بن عيسى الخفاف ، وطبقتهم .

من روى عنه : وروى عنه أبو القاسم عبدالرحمن بن منده ، وأبو عبدالله الثقفى وعلماء كثيرون وكان قيماً بمعرفة الحديث ، بصيرا بالرجال ، طويل الباع ، حسن التصانيف ، وأجل مؤلفاته « المستخرج على صحيح البخارى »

وفاته : وكانت وفاته سنة ست عشرة وأربعمائة .

(٩) « أبو نعيم الأصبهانى » — ٣٣٦ — ٤٣٠

نسبه : هو الإمام الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحاق ابن موسى بن مهران المهرانى الأصبهانى ، أول من أسلم من أجداده مهران ، وكان مولى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، ولد فى رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ، وأجاز له مشايخ الدنيا وله ست

سنين، فأجاز له ابن شوذب من واسط ، وأبو العباس الأصم من نيسابور ، وخيثمة بن سليمان من الشام ، وجعفر الخلدى من بغداد ، كما تفرد بالسماع من علماء كثيرين ، وكان أول سماعه سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

شيوخه : كان شيوخه كثيرين بخراسان ، والعراق ، وتهيأ له من لقى من الكبار مالم يقع لحافظ منهم أبو بكر الجعابى ، وأبو القاسم الطبرانى ، وأبو بكر الآجرى ، وأبو الشيخ ابن حيان .

تلاميذه : وقد ارتحل إليه العلماء لعلو اسناده ورووا عنه منهم الخطيب البغدادى ، وأبو صالح المؤذن وأبو سعيد المالينى ، وأبو بكر محمد بن إبرهيم العطار ، وهبة الله بن محمد الشيرازى وطبقتهم .

علمه وعلو إسناده : كان أبو نعيم مشهورا بسعة الحفظ والروايةوعلو الإسناد ، وقد ارتحل إليه العلماء من جميع الأقطار ، وكان يميل إلى مذهب الأشعرى فى الاعتقاد ميلا كثيرا ، وبسبب ذلك تعرض لحنق الحنابلة آنئذ وغضبهم ، قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم فى وقته مرحولا إليه لم يكن فى أفق من الآفاق.أحد أحفظ منه ولا أسند منه ، وقال حمزة ابن العباس العلوى : كان أصحاب الحديث يقولون بقى الحافظ أربع عشرة — يعنى سنة — بلا نظير لا يوجد شرقاً ولا غرباً أعلى إسنادا منه ولا أحفظ[١] .

وقد أخذ عليه الخطيب أنه يخلط المسموع بالمجاز له ، ولا يوضح أحدهما عن الآخر ، وأنه يقول فى الإجازة أخبرنا من غير أن يبين[٢] ، يعنى من غير أن يقول : أخبرنافلان إجازة ، وهوما عليه جمهور العلماء . وقال عبد العزيز النخشبى : لم يسمع أبو نعيم مسند الحارث بن أبى أسامة من أبى بكر بن خلاد بتمامه فحدث به كله ، وقد دافع عن أبى نعيم الحافظ

---

(١) تذكرة الحفاظ جزء ٣ ص ٢٧٦ .
(٢) البداية والنهاية ج ١٢ ص ٤٣ .

ابن النجار واعتبر هذا من النخشبي وهما ، ثم قال كلاما يؤيد كلام النخشبي وإن كان أراد به الرد عليه ، كما قال في الرد عن الخطيب : إن الحافظ الصدوق إذا قال هذا الكتاب سماعى جاز أخذه عنه بإجماعهم[1] .

مؤلفاته : لأبي نعيم مؤلفات كثيرة منها :

(١) معرفة الصحابة (٢) دلائل النبوة في مجلدين

(٣) المستخرج على البخاري (٤) المستخرج على مسلم

(٥) تاريخ أصبهان (٦) صفة الجنة

(٧) كتاب الطب (٨) فضائل الصحابة

(٩) المعتقد

(١٠) حلية الأولياء ، قيل إنه لما صنفه حمله في حياته إلى نيسابور فاشتروه بأربعمائة دينار ، وقال الحافظ السلفي : لم يصنف مثل هذا الكتاب .

ما انتقد على الحلية : وقد انتقدها بعض الحفاظ بذكر الموضومات فيها والأباطيل من غير تنبيه ، إليها ذكر الحافظ ابن الجوزي في كتابه « صفة الصفوة » (ج ١ ص ٣) : إن من الأسباب التي حملته على اختصار الحلية ، أن أبا نعيم ذكر في كتابه أحاديث باطلة . وموضوعة ، قصد بذكرها تكثير حديثه ، وتنفيق رواياته ، ولم يبين أنها موضوعة ، ومعلوم أن جمهور المائلين إلى التبرر يخفى عليهم الصحيح من غيره ، فستر ذلك عنهم غش من الطبيب لا يصح ، وقد رجعت إلى كتاب الحلية فوجدت فيها بعض الموضوعات التي نص الجهابذة النقـاد على وضعها ، وعلى هذا فلا ينبغي أن تؤخذ الأحاديث من الحلية إلا بعد البحث والتحري ، ومعرفة درجة الحديث وصلاحيته للاحتجاج .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٧٨ .

وأبو نعيم حافظ كبير ، ولكن الظاهر أنه ممن يرى أن الحديث متى أبرز سنده فقد برىء من عهدته وعلى المستدل البحث حتى يتبين له الصحيح من المعلول ، والحق من الباطل ، أو لعل هذه المرويات مما تختلف فيها أنظار الحفاظ ، وقد يخفى على أحدهم مالا يخفى على الآخر ، وفوق كل ذى علم عليم .

وفاته : وكانت وفاته فى المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة .

(١٠) « الحافظ أبو ذر الهروى » — (م ٤٣٥)

تقدمت ترجمته ، وقد ذكرنا له فيها « المستخرج على الصحيحين » .

(١١) « الخلال » — ٣٥٢ — ٤٣٩

نسبه : هو الحافظ المفيد الثقة أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن على البغدادى المولود سنه اثنتين وخمسين وثلاثمائة .

شيوخه : منهم أبو بكر القطيعى ، وأبو سعيد الحرقى ، وأبو الحسين ابن المظفر ، وأبو الفتح القواس .

تلاميذه : منهم الخطيب البغدادى ، وجعفر بن أحمد السراج ، وعلى ابن أحمد الدينورى وآخرون .

علمه : كان من علماء الحديث وحفاظه البارعين ، قال محمد بن على الصورى : ما رأت عيناى بعد عبد الغنى بن سعيد أحفظ من أبى محمد الخلال ، وقال الخطيب : كتبنا عنه وكان ثقة له معرفة بينة .

مؤلفاته : وأجل مؤلفاته كتاب « المستخرج على الصحيحين » .

وفاته : وكانت وفاته سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

« بعض من عني بشرح الأحاديث »

« الإمام الخطابي » — (م ٣٨٨)

نسبه : هو الإمام العلامة المحدث الرحال أبو سليمان أحمد[١] بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستى صاحب المؤلفات القيمة ، والخطابى نسبة إلى جده المذكور ، وقيل : نسبة إلى زيد بن الخطاب لأنه من ذريته.

ارتحاله وشيوخه: وقد ارتحل كثيرا حتى لقب بالرحال ،وسمع أبا سعيد ابن الأعرابى بمكة . وإسماعيل بن محمد الصفار وطبقته ببغداد ، وأبا بكر ابن داسة بالبصرة ، وأبا العباس الأصم وطبقته بنيسابور وغيرهم .

من روى عنه : وروى عنه أئمة أجلاء منهم الحاكم ، وأبو حامد الإسفراينى ، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخى الغزنوى ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسى ، وعبد الغفار بن محمد الفارسى .

علمه وفقهه : كان الخطابى من المحدثين الجامعين بين الرواية والدراية ، كما كان فقيها مجتهداً ، ولغويا أديبا ، وقد تفقه على ابن أبى هريرة[٢] والقفال الشافعيين ، وأخذ اللغة عن أبى عمر الزاهد ببغداد ، وله شعر جيد ، يصطبغ بالحكمة كما هو شعر العلماء ، ومنه قوله :

وما غربة الإنسان فى شقة النوى ولكنها والله فى عدم الشكل
وإنى غريب بين بست وأهلها وإن كان فيها أسرتى وبها أهلى

---

(١) وقيل « حمد » بدون ألف كما قال أبو منصور الثعالبى فى « اليتيمة » ، وقد حكم الذهبي عليه بالوهم فى هذا ، وقال ابن خلكان : « إن الصحيح » « حمد » لا « أحمد » وأنه سمى بالأول واشتهر بالثانى (تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٢٠٩ — وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٩٧) .

(٢) هو أبو على الحسن بن الحسين بن أبى هريرة الفقيه الشافعى ، توفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة .

وقوله :

فسامح ولا تستوف حقك كله وأبق فلم يستقص قط كريم
ولا تغل فى شىء من الأمر واقتصد كلا طرفى قصد الأمور ذميم

وقد أثنى عليه العلماء قال الذهبى فى تذكرته : كان ثقة متثبتا من أوعية العلم وقال ابن خلكان : كان يشبه فى عصره بأبى عبيد القاسم بن سلام علما وأدبا ، وزهدا وورعا ، وتدريسا وتأليفا ، وقال ابن كثير فى بدايته: أحد المشاهير الأعيان ، والفقهاء المجتهدين المكثرين .

مؤلفاته : للخطابى مؤلفات قيمة تشهد له بطول الباع فى الحديث والفقه واللغة ، منها .

(١) « معالم السنن » وهو شرح لسنن أبى داود وقد عرضنا له فى الكلام على السنن .

(٢) « أعلام السنن » شرح صحيح البخارى وقد عرضنا له فى الكلام على شروح الجامع الصحيح .

(٣) غريب الحديث (٤) شرح أسماء الله الحسنى

(٥) كتاب العزلة (٦) كتاب « الدعاء »

(٧) إصلاح غلط المحدثين (٨) الشجاج

(٩) الغنية عن الكلام وأهله .

وفاته : وكانت وفاته فى ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بست ،

« والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى » .

مراجع الكتاب الأصلية

١ — القرآن الكريم

٢ — صحيح البخارى ط مطابع الشعب

٣ — صحيح مسلم ط حجازى

٤ — سنن أبي داود ط الحلبي

٥ — سنن النسائى ط الميمنية

٦ — سنن الترمذى ط الصاوى

٧ — سنن ابن ماجه ط الحلبي

٨ — موطأ الإمام مالك ط (١٣٥٣)

٩ — مسند الإمام أحمد ط المعارف

١٠ — الفتح الربانى بترتيب مسند الإمام أحمد الشيبانى ط الأولى

١١ — سنن الدارقطنى وشرحها ط الهند

١٢ — مستدرك الحاكم وتلخيصه للذهبي ط الهند

١٣ — سنن البيهقى ط الهند

١٤ — الحلية لأبى نعيم ط السعادة

١٥ — معالم السنن للخطابى ط السنة المحمدية

١٦ — فتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر ط البهية

١٧ — شرح مسلم للنووى ط محمود توفيق

١٨ — عمدة القارى يشرح صحيح البخارى للعينى ط منير

١٩ — تنوير الحوالك، شرح موطأ مالك، للسيوطى ط حنفى

٢٠ — دليل السالك إلى موطأ مالك للشنقيطى ط الاستقامة

٢١ — عون المعبود شرح سنن أبي دواد ط الهند

٢٢ — عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذى، لابن العربى ط الصاوى

٢٣ — زهر الربى شرح المجتبى للسيوطى ط الميمنية
٢٤ — مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه ، للسيوطى ط الأولى
٢٥ — مقدمة فتح البارى ، لابن حجر ط المنيرية
٢٦ — مفتاح السنة ، للشيخ عبد العزيز الخولى ط العربية
٢٧ — حجة الله البالغة ، للدهلوى ط الأولى
٢٨ — تذكرة الحفاظ ، للذهبى ط الهند
٢٩ — البداية والنهاية ، لابن كثير ط الاستقامة
٣٠ — وفيات الأعيان ، لابن خلكان ط الوطن
٣١ — جامع الأصول ، لابن الأثير الجزرى ط السنة المحمدية
٣٢ — شرح ألفية العراقى للسخاوى ط الهند
٣٣ — علوم الحديث لابن الصلاح بتعليق العراقى ط العلمية بحلب
٣٤ — الباعث الحثيث ، لابن كثير ط حجازى
٣٥ — تدريب الراوى للسيوطى ط الأولى
٣٦ — علوم الحديث للحاكم ط دار الكتب المصرية
٣٧ — نخبة الفكر وشرحها ، لابن حجر ط الاستقامة
٣٨ — توجيه النظر إلى علوم الأثر ، للجزائرى ط الجمالية
٣٩ — الآداب الشرعية لابن مفلح ط المنار
٤٠ — مقدمة تفسير القرطبى ط دار الكتاب المصرية
٤١ — شروط الأئمة الخمسة والستة ط القدسى
٤٢ — زاد المعاد فى هدى خير العباد ، لابن القيم ط الحلبى
٤٣ — التعقبات على الموضوعات للسيوطى ط الهند
٤٤ — إرشاد الفحول إلى علم الأصول ، للشوكانى ط صبيح
٤٥ — تهذيب التهذيب ، لابن حجر ط الهند
٤٦ — ضحى الإسلام ١ ، ٢ ط لجنة التأليف والترجمة

فهرس الكتاب

الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة